بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المنا

بآرائه فهذه فوايد وافية لحل مشكلات الكافية

للعلامة المشتهر فى المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب

تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها فى سلك

التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله

عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوايد الضيا

ئية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله

بها وساير المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقى الا

بالله



بالله وهو حسبى ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمة الله لما صدر

رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما

لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب

السلف رحمهم الله حتى يصدره على سننهم ولا يلزم من ذلك عدم الا

بتدا مطلقا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من

كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث فى هذا الكتاب عن احوالهما

فلا بد من معرفتهما قبل البحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها

جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل فى الكلم

مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما فى النفوس

كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر

اللام جنس لا جمع ككلم وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب

وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض

الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف

الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس يقال هذا الواحد جنس ويمكن

حملها على العهد الخارجى باشارة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

اللفظ فى اللغة الرمى يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها

ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل الرمز نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط والعقود والاشارة والنصب غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال اللفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر الوضع تخصيص شيء بشيء آخر بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب عنه بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم

وبيان

وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيرها فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض باسماء الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس

اسماء الاشارة والموصولات وغيرها مما وضعه كذا ولقائل ان يقول ليس الحكم منقوضا ...

هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة وهو الجار والمجرور على انه صفة المعنى ومعناه ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه وانما رفع على انه صفة للفظ ومعناه ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في ايراد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان نكتته التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد وانما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب

وما اورده

وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي قائمة وبصري مما بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو اكتفى بتركه لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا يلزم ان يستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة لفظ دير المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل اي الكلمة اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة منحصرة فيها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي من صفتها كافي اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها بل على معنى يحتاج في الدلالة

عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية
وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
القسم ٢ وهو ما يدل على معنى في نفسها كمن والى
فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء
الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
فهو انما سميت هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
وهو في طرف اى في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان
عمدة في الكلام وهو لا يقع كما ستعرف والقسم وهو ما
يدل على معنى في نفسها من صفتها ذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها اى الماضي
والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد
الازمنة ايضا مقارنا له من صفتها ان يقترن ذلك
المعنى في الفهم عنها مع لحد الازمنة الثلثة القسم ٢
وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة مأخوذ من السمو بمعنى العلو لاستعلائه على اخويه
حيث يتركب منه وحده الكلام بدون اخويه وقيل من الوسم
وهو علامة لانه علامة على مسماه والقسم وهو

مايدل



ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر اى بوجه
حصر الكلمة في الاقسام الثلثة اى من تلك
الاقسام وذلك لانه قد علم بهذا الوجه انحصار ان الحرف
كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى
والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة
الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز
عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها
معرف جامع لافراده ومانع عن دخول الاغيار فيه وليس المراد با
الحد ههنا الا المعرف الجامع المانع ولذلك ذكر المص حدود تلك
الحدود هاهنا في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطباع في اللغة
ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي اصطلاح النحاة اى لفظ تضمن
حقيقة او حكما اى يكون كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم



منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة
من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما اى تضمنا حاصلا بسبب اسناد
احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المفردات والمهملات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل
وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد وضرب زيد
وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة
تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكون كلمتين حقيقة او حكما دخل في
التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع
انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل
مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظاهر في ان نحو ضرب زيد او قائما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضرب والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى

ذكر

ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه لذاته مقصودا ومن
جعله اخص من الجملة قيده به فخرج بصدق الجملة على الجمل الجزئية الواقعة
اخبارا او احوالا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد
هو الاسناد المقصود لذاته فح يكون الكلام عند المص ايضا اخص
من الجملة اى لا يحصل اى الكلام ضمن محل
مسند والاخر مسند اليه ضمن مسند اليه مسند
في بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي بين الاقسام
الثلثة يرتقى الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل
حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من
مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او في فعل واسم واما
الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي
الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف
احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان
كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعوا زيدا فلم
يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو

المتوفي فاعوا اى كلمة دلت كائن اى في
نفس مادل بعنى الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في
الايضاح شرح المفصل الضمير في مادل على معنى في نفسه يرجع الى معنى
اى مادل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج
عنها ولذلك قيل الحرف مادل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار
متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ماذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بنفسه كذلك في الذهن
معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا
حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه و
هذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة
عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا و
وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح

ان يكون

ايضاح



ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا
ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة
المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح
ان يكون محكوما عليه او به واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل منها ان يكون ملحوظا من حيث انه حالة
النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا يتعقل الا بذكر متعلقها لانها
الملاحظة لحوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية
وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى
اليها الاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في الكلمة
الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور
في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما في الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو اللفظ
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى
الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى ~~في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها~~

نفس

~~على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو~~
~~الضمير الى المعنى~~ لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونته المعنى في نفس الكلمة
ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى ومما سبق من التحقيق ظهر انه
لا يتجه نحو ذو الاسم حيث ولا حق الحرف منها بالاسماء اللازمة الاضافة
مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة بحد ذاتها لكن لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها فيما بمفهوم ما انها مضافة الى
متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها المعتبرة في حد نفسها لا في غيرها فهي
داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار
معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة في الفهم
عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن
مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم
الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها
اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد
يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا

الآنه



انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل اصوات
نحو صه او من الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس
بشيء منها الدلالة على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها بالزمان بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال
والاستقبال يدل على زمان معين من الازمنة الثلثة فيدل على
واحد معين منهما اذ لا يقدح في الدلالة على معنى الدلالة على ما
سواه ثم يقدح في ارادة المعنى ارادتهما سواه وهو ابي الدلالة من الارادة
ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة
معرفته فقال ومن خواصه مبتدأ بصيغة جمع الكثرة على اكثرها ومن
التبعيضية على ان ماذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص
به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لافراده كالكاتب بالقوة
للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام
اى لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل النبي عليه السلام
ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام
اشارة الى ان المختار عنده ماذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف
اللام وحدها زيدت الهمزة عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن

قوله في قوله بقوله

واما الخليل فقد ذهب الى ان ال كهل والمبرد الى ان الهمزة الوصل المعرف والفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليس شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير خواص الجنس المذكورة ههنا ومنها دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر الجار به لفظا والمجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل على الاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فرع المعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب تعريفه وبيان اقسامه على وجه يظهر وجه اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالاسم فمعطوف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه بغيره واما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع بان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف الوضع



ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التوقيف والتخصيص والتخفيف بها وانما قيد الاضافة بكون الشيء مضافا لان

وضعه و منها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم فقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مما اختص بالاسم وانما قيدنا بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة نحو قولك زيد وعمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة ولعل النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول

هؤلاء

قال السيوطي في الفيته واختلفوا فيما قبل ان يركبا واسطة لا تبنيا او تعربا

من قولك اعربت الكلمة فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاستحقاق الاعراب بعد التركيب بل المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا بالتوجه اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له في تعلمها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيما اتى به كلامهم فتعريفه متضمنة على انه مما يختلف اخره فلو كان معرفة المعرف حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ليجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعل المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب دائما الثابتة عليه من حيث هو معرب انه يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر

المعرب



المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض خلاف بعض الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظيا او تقديريا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وفتي انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد و رايت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة المفردة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامل ابتداء ولم يترتب عليه الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف

قولنا

حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكرها ههنا
فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة
الاعراب ما اى حركة او حرف اختلف اخره اى اخر المعرب من هو حيث معرب ذاتا او
صفة به اى بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد عليه
العامل والمقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بباء السببية المفهومة من قوله به فان
المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضي من الاسباب البعيدة وبقيد
الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على
اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر تم حد
الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم
اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا
من تمام الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من
فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره
ليدل الاختلاف وما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اى على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى
الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذ جماعة واحد
بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان
يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضعه بحيث يختلف به اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما
جعل الاعراب في اخر اسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك في ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا

عن الدال

11

عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا وضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته

و انواعه اى انواع
اى مختلفة اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا
بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها تستعمل في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية
على قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية اى علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا
علم المفعولية اى علامة كون الشيء مفعولا حقيقة كما مر او حكما ليشمل الملحقات
به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشيء مضافا اليه
واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية بها
كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له العامل لفظا كان او معنويا ما به يتقوم اى يتحصل المعنى
المقتضي اى معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاءني
زيد جاء عامل اذ به تحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت
زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت
بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد

اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض

كرجل
المنصرف الصحيح اى الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير
المنصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين
احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة والثاني انه اذا كان
الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث فالاعراب
فيهما بالحركات الثلاث في الاحوال الثلاث بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة
نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فانتصب نحو رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير
مضاف ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المونث السالم
وهو ما يكون بالالف والتاء احترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم فان النصب فيه
تابع للجر كما سيجيء ذكره نحو جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وغير
المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني
احمد ورايت احمد ومررت باحمد اخوك وابوك وحموها بكسر الكاف لان الحم ينسب للمرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي يستحيي
بتستحيي ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة

منقوصان

فالاعراب فيهما

12

ذو مال وبمعنى صاحب مقول بالواو اذا

هاء اذا اصله فوه

منقوصان واوية ونوك هو اجوف واوي لامه وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر
بدون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء
الستة بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة
احترز به عن المصغر فانها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك
وموحدة ~~ولم تكن مضافة~~ اذا المثنى والجمع منهما معرب باعراب التثنية و
الجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة
وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت
باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى
الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا بعض الاحاد
ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الاحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا
هذه الاسماء اسماء ستة لان اعراب كل من المثنى والجمع ثلاثة فجعلوا
فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء الستة
لمشابهتها المثنى في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب

انما

والجمع

فالحروف بها اواخرها حسب الاعراب سماعًا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوف عند الاعراب
المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا كما يذكره لكونه فرع كلا مضافًا اي
حال كون كلا وكلتا مضافًا الى المضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد
وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب
بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركة
تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي
هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي
هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذا قيد
كيف اعرابه بالحروف بكونه مضافًا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان
فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها
معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعًا وبالياء المفتوحة ما قبلها نصبًا وجرًا
كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي به اصطلاحًا وهو ما جمع بالواو





والنون فيدخل فيه نحو مسلمين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا جمع بالواو والنون
وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع
وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلاثون جمع ثلاثة والا لصح
اطلاق عشرين على ثلاثين لان ثلاثة مقادير العشرة واطلاق ثلاثين على التسعة لانها
ثلاثة مقادير الثلاثة وعلى هذا القياس البواقي واما هذه الالفاظ تدل على معان
معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته بالحروف لانهما فرع للواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو
علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما
فرعًا لاعرابه كما انهما فرع له لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة وانما
جعل اعرابهما بالحروف وكان وجوه الاعراب ثلاثة واعرابهما ستة ثلاثة للمثنى
وثلاثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس
ولعخص المثنى بها لبقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها لبقي المثنى
بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه ضمير
المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا ويضربان والواو علامة الرفع في الجمع
لانه ضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا اعرابهما بالياء

في حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية
لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد منهما
فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحروف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذين
اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولا ثم بين
ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم المعرب
الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه ذلك لانه لم يكن الحرف الذي هو
محل الاعراب قابلًا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب بالحركة الذي في آخره
الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصى بلام التعريف او
محذوفة بالتقاء الساكنين كعصًا بالتنوين فان الالف المقصورة في
الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف
الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة لها
قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها
او مخالفة لها فما ذهب اليه بعضهم ان اعراب مثل هذا الاسم





في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقًا اي في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب
تقديريًا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص
ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او في الاسم
الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه ~~ثقيل على اللسان كما في الاسم الذي~~
~~في آخره الف مقصورة~~ وذلك اذا كان محل الاعراب قابلًا للحركة الاعرابية ولكن ظهورها
في اللفظ ثقيل على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعًا
وجرًا اي في حالتي الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض يعني ~~تقدير الاعراب~~
في نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالحركة بالاعراب
رفعًا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون
النصب والجر نحو جاءني مسلمي فان اصله مسلموي بسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فانقلبت الواو ياء وادغمت
الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريًا بخلاف حالتي النصب والجر فان الرفع

الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا وقد يكون الاعراب
بالحروف تقديرا في الاحوال الثلاث في جائني ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت
بابي القوم فانها سقطت حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق
الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه يعني فيما عدا
ما ذكرهما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير
المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس
الاعراب التقديري واللفظي عرف غير المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف
ما اي اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع شرايطهما فيه انواع
سيجيء ذكرها من علل تسع واحدة منها اي من تلك التسع تقوم كهذه العلة
الواحدة مقامها اي مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثير ما هي وهي
اي العلل التسع مجموع ما في البيتين هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد منها
حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع
عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب فالعدول في عطف
هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها
الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فعقله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى

ويمنع النون



ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعني من
قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا
التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة والظرف متعلقا بالزيادة
بعض بانه الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقديم الالف
عليها في هذا الوصف فيفهم زيادتهما جميعا ولهذا كما قلت جاء زيد راكبا من قبله
اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم عليه اخيه
في هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول
بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في التحقيق
اثنان منها لا واحدا والعقل بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان في عددها
خلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر
لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة
ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال
للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث

اللفظي والمعنوي وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب
مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل
كيف وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة يقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك
لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه
الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره
الى الفاعل والاخرى اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان
لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل
كلام ان لا يخالطه لسان اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف
والنون زائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع لوزن الاسم لان الاصل
في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن
كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضرورية او غير ضرورية

صرفه



صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان
غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر والتنوين
لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
فالضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية
القافية فاذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار
يخرج عن الوزن او انزحاف يحسم يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله صبت
على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله اعد ذكر
نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح نون نعمان عن غير
التنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلاسة كما حكم به سليم
الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف يشمله قوله
للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحاف اذا امكن الاحتراز عنه ضروري
عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية كما في قوله سلام على خير
الانام وسيدي حبيب اله العالمين محمدي بشير نذير هاشمي مكرمي عطوف
رؤوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لا يخل بالوزن لكنه يخل بالقافية فان

حروف الى وتى فى سائر الابيات الدال المكسورة او للتناسب يجوز صرف
المنصف لتحصيل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات
عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا لتناسب
المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا نقول سلاسلا واغلالا مثال للجمع غير المنصرف
الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف للتناسب وما يقوم مقامهما
فيه علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما احديهما الجمع
الى صيغة المنتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الحقيقة الجمعية حقيقة كما كالب واساور
كالجموع الموافقة لها فى الحروف عدد والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح
وثانيهما التانيث لكنه لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الالف التانيث المقصورة
اى كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانها لازمة للكلمة وضعا لا تفارق فانهما اصلا
فلاين فى حبلى حبل وفى حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة
بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم
الوضعى فالعدل مصدر مبنى للمفعول اى كون الاسم معدولا واخراجه اى خروج
الاسم كونه خارجا عن صيغته الاصلية التى يكون مقتضيا اى عن صورته التى تقتضى
الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة





المشتقات فاضافة الصيغة الى الضمير الاسم من حيث المشتقات كلها وان المتبادر من خروج
عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع فى الصورة فقط فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة فيهما
ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله فى صيغة اخرى اى
مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها انها غير داخلة تحت اصل وقاعدة
كما كانت الاولى داخلة تحته خرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة
فلا نظم انها خارجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل قوس وانيب من الجموع
لم تخرجهما عن القياس فيها فى اقوسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب اتفق
على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس
وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف
الشئ بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن بعض اعداه فيمكن ان يكون المقصود
تمييز العدل عن سائر العلل لا تمييزه كل ما عداه فحيث حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس
بكونه اعم منه فلا حاجة فى تصحيح التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا نحو ثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا
ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل



فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل
وسبب اخر ولكن لا بد فى اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففى
بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف يدل على وجود اصل المعدول
عنه فوجوده محقق بلا شك وفى بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق
العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقى والتقديرى انما هو
باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل
ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا
كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل
على اصلهما ان فى معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى
مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما فى جاءنى القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان
اصلهما لفظ مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال فى احاد وموحد وثناء ومثنى
الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءهما الى عشار ومعشر خلاف والصواب
مجيئهما والسبب فى منع صرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التى كانت فى ثلاثة ثلاثة صارت اصلية فى ثلاث ومثلث





لاعتبارهما فيهما وضعا واخر جمع اخرى مؤنث اخر وافعل اسم التفضيل لان معناه
فى الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام
او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عما ذكر
من اى عن اخر من وانما لم يقل عن الاضافة لانها توجب التعريف
او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل وبعد ويا تيم تيم عدي وليس اخر
من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الامرين وجمع جمع جمعاء جمعاء
وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على
فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
على صحارى وصحراوات فاصلهما اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا اعتبر
اخراجهما عن واحدة منهما تحقق العدل فاحد السببين فيهما العدل التحقيقى
والاخر الصفة الاصلية وان صارت الغلبة فى باب التاكيد اسما وفى ابيع
احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع
كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عن القياس فيهما كالانياب والاقواس
كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقواس فلا شك وفى هذه الجمعية
للاسم المخرج ليلزم منه مخالفة الشذوذ وقد حكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين

بين الثاني والمعدول او تقديرا اي خروجا كالقاطع عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما
وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل
ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر
ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما كان هو على فعال علما للاعيان
المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا في هذا الباب العدل دلالة على ذوات
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار فانها عندهم مبنية وليس فيها الا سبب
العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب
البناء فلما اعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه
غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف
وهما العلمية والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف
ولهذا يق ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل
سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجاز يبنون مطلقا فلا يكون مما نحن فيه ولان
من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير





منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها
الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء
كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها
التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل تعرضه الوصفية كما في المثال
المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية هذا معنى وصفي عرض له
في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو
الوصف الاصلي لا العارضي كعرضية فلذلك قال المص شرطه
اي شرط الوصف في سببية منع الصرف
في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضع على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا
بان يخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية
ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة

كان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة
الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في مررت بنسوة
اربع ومنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صارا اسمين للحية الاول
للحية السوداء والثاني للحية التي فيه سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة
لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية
فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل وان لم يعتد استعمالها
لها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل
وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي بمعنى
وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفه لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع
الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم تقصد بها
المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
١٢ التأنيث لزوما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية
وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك
اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها





في منع الصرف

في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه
ولا بد في وجوبه فيه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تأثيره
اي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة الزيادة على الثلاثة
اي زيادة حروف الكلمة على الثلاثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط
من حروفها الثلاثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تأثير
التأنيث المعنوي احد الامور الثلاثة لتخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلاثة عن الخفة
التي هي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين
ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى
انتفاء شرط تحتم تاثير التأنيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز
عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر على الطبقة من طبقات
النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتأنيث
المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة واما سقر
فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما
ماه وجور فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره وهو العجمة
فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة

على الثلاثة لان حرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فتقدم
وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منع صرفه
لان التانيث الاصلي زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه
والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهي مؤنث معنوي
سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل تمتنع صرفهما لانه وان
زال التانيث للعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا
صغر فلم تظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال
عليمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر فيقال عقيرب من غير اظهار التاء
لان حرف الرابع قائم مقامه في حكم تاء التانيث قائم مقامها فتقدم و
هو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجلا منع صرفه
لان التانيث الاصلي زال للعلمية فللمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه
والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي
باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث عقرب
الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا
لا ذات المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي تكون

هذا النوع



هذا النوع من جنس التعريف على ان تكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم
بان تكون حاصلة في ضمنه على ان تكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة
بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف
من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا
او في حكمه كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف
العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له
العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها في منع الصرف شرطان
شرطها الاول ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان يكون
متحققة في ضمن العلم في لغة العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب
من لغة العجمية الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان في
العجم اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيها
فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في
فيضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمي بمثل لجام لا يمنع
صرفه لعدم علميته في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف الاوسط

رنوح ولوط لخفتهما ولكونهما عجمية وانصرافهما فبتغليب شرط الالف
وقيل ان هو دا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يق من ان العرب
من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما
فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كانت اولها مفتوحا وثالثها
الفا وبعد الالف حرفان او ثلاثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع التكسير
مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز
ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ابا من جمع ابن ابا منين وصواحب جمع صاحبة على
صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغتهم مصونة عن قبول التغيير فتؤثر بعيرها
منقلبة عن تاء التانيث في حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول
اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فرازنة جمع فارهي انما اشترط لغيره
لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات كفرازنة فانها على زنة كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في قوة جمع فتنصرف فلا حاجة الى
اخراج نحو مدايني فانه مفرد محض ليس بجمع في الحال ولا في المال
وانما الجمع مدائن وهي لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان

متحركان



او زيادة على الثلاثة اي ثلاثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح
منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط
الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان لعلامة مقدرة تظهر في
بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وانما
وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين
اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
سببا تسببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابن
تمتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي
ابراهيم الزيادة على الثلاثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان
غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح فلهذا قدم
انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو
متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية

بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بالهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع منه لوجود
شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال
لما بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة واشباههما مما هي على صيغة الجموع
مع هاء فمنصرف لفوات شرط تحكم تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء
وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه
وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي مع شرط الجمعية بل الجمعية
الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن
سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس
فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى
اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى
الضبعان قلنا العلمية غير متعينة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث

غير مسلم



غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه
على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل
كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون
عارضية غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية
وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تقتضي عن الاشكال فنقول
الوارد على كلمة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل
في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا
في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه عنه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر
في سواره والاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي
عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على
موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه
في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه منه حكما
فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون حقيقية او حكمية فبناء هذا الجواب

على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل
على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف
ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فقدر حفظا لهذه
القاعدة انه جمع سروالة على سراويل واذا عرف اي سراويل لعدم تحقق الجمعية
تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع
ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا
كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض
بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جائتني جوار
ورايت جوار ومررت بجوار كما تقول جائني قاض ورايت قاضيا ومررت
بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة نحو رايت جواري
فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى

الجموع



الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم
الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال
المتعلق بجوهر الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جائتني جوار ومررت بجوار
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد
الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب
بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى
الجموع لان المحذوف بمنزلة الملفوظ ولهذا لا يجري الاعراب على الدال والتنوين
فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة
بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت
بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقليل منع الصرف

على الاعلال فانه يكون الياء مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة
فما وقع فيها اعلال واما فى حالة الرفع فاصله جوارى بالضم والتنوين
حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة بخلاف اللغة
المشهورة فان فيه الاعلال فى حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصرى
علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيتعوض
بها فى منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه ما يضاده اعنى
منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من
قبيل المبنيات نحو تابط شرا فانها باقية فى حالة العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالة لتها على قصة غريبة
فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت



من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف الذى هو من احكام المعربات
فان قلت كان على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثانى من المركب صوتا
ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر
وستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى فى ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل
المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءها اصلا
فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل
هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية اوعنيهما الالف والنون
المعدودتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الالفى التانيث
فى منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف
اما لكونهما مزيدتين وزعيتهما للمزيد عليه واما لمشابهتهما لالفى التانيث
والراجح هو القول الثانى ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به ما يقابل الصفة
فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة

من الصفات كرجل او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثانى
صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم او الصفة فشرطه
اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب
واحد او شرط ذالك الاسم امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا
للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث
كعمران او كانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى شابههما
لالفى التانيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون
فعلانة فيبقى مشابهتها لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى من اجل
المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف لانه
لم يؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره
تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة
فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون
سكران فانه لا خلاف ~~فيه لا خلاف~~ فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين





فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط
على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم
واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر
لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى
اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا
من الفعل كشمر على صيغة فعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من
هذه الصيغة وجعل علما لفرس وكذالك بذر علما لماء لموضع وخضم لرجل العنبر فانه
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم وشلم
علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
فى ذالك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما للشخص
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول
فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكنه يكون فى اوله اى اول وزن الفعل
او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او حرف زائد

في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل
غير قابل للتاء قياسا وبلا اعتبار الندرة امتنع من الصرف لاجله لو يرد عليه
اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به للنقل كثير فلا يكون قياسا ولا اسود فان تجي
التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع
من الصرف بل باعتبار [illegible] امتناعه عن الصرف لوجود التاء وقد يكون
مع عدم قبول التاء [illegible] يعلم للناقة القوية على العمل والسير
فما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
[illegible] في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطية بسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث او صيغة
منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف [illegible] لا تاثير
فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة
به نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل
عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به نحو قولهم لكل فرعون موسى
اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حين بين اسباب منع الصرف

[illegible]

وشرطيتها



وشرطيتها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي
اي السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء
لفظا او معنا والعجمة والتركيب والالف والنون [illegible] المزيدتين
فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل
ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي
شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة
كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلاث واحمر وهما اي العدل
ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة
بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة
في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الاسماء الذي يجمع
يجمع هذين السببين ويبقى احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما
فاذا نكر غير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق
فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربعة المذكورة
لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط
بالعلمية من حيث هو وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو

[illegible]

سبب او على سبب واحد فيما هي ليست شرطا فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما
لمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت
وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول
عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرتين
وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان
او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد
وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء
منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا
لا يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث
ثم انه اشار المص الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة
على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش الاخفش
المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ
اظهر مع موافقته لما ذكر من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة
الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف

نحو احمر



نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية
ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع
فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية
لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد
التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل منسيا
وان كان معه من فلا ينصرف بالخلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل
اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق
مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للوصفية الاصلية
وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت كما انه
لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم
اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قلت الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وفيه بحث

لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية
لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض
وفيهما شمة من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في
احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه
منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزايل
لا يعتبر من غير الضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي
بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع
نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
ولا يلزمه اي سيبويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير
مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء
العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية ويحكم بمنع صرفه للعلمية
والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف
من اعتبار المتضادين في الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص

والاصل



والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود
وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
متضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر
في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه
به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف
باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته
الى غيره ينجر اي يصير بالكسر مجرورا اي بصورة الكسر لفظا
او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار ... يكون
بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية
ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير
منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان علم انصرافه انما

كانت لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من
خواص الاسم اعني اللام والاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى
اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع
مع اللام او الاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو تبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل
لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر
فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة فكان
الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احديهما كان منصرفا
وبيان ذالك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن
شرطا كما في احمد زالت احديهما وان لم يكن هناك علمية كما في
بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب لما عرف به المصنف غير
المنصرف المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم

نحو



وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة للمذكر الذي لا يعقل
كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اي ضخام وكالايام
الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان
التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم على علم الفاعلية
اي علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان
ثمة معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يخص الرفع بما علامته
الرفع المحلي وهو يبحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا
كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما
قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل
ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا ومشتقا فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما فاعله

فيه نحو اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة
لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه
اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف مقدم اي الفعل
او شبهه عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب
لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى مضمر شيء اسناد اليه في الحقيقة
لكنه متاخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم
عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ
نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس
نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه
به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه
ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة
واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة
المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في



الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة
الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به كما مثل زيد في قام زيد فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه بان يكون بعده من غير ان
يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج
الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في ضربت لانه لدفع توالي اربع
حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقديم الفاعل
على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز
وامتنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن
جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر

علم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر
الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على
الفاعلية والمفعولية المفهوم بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل المقدم ذكره
صريحا ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يجوز
ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فالمعتبر في علمه ان ذكر الاعراب مستغنى
عنه اذا القرينة شاملة لم يحتج الى ما لفظية نحو ضرب موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت
زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن
الفعل لئلا ينتقض بمثل قولنا زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل
بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب
زيد الا عمروا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمروا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما
والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا
فلمنافات الاتصال الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الا فلكنه



بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير فلئلا ينقلب حصر المطلوب
فان المفهوم من قولك ما ضرب زيد الا عمروا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز
ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قولك ما ضرب عمروا الا زيد
انحصار مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر
فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها
بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو
ما ضرب الا عمروا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو واذ الحصر
انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لعدم استحسنه
بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه
كذلك لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احدا احد الا عمروا زيد فيفيد انحصار
صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه
في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر
الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب
زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم

والتاخير نحو ما ضرب عمروا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا
او وقع الفاعل بعد معناها اى معنا الا نحو انما ضرب عمروا زيد او اتصل به
مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير
ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول
فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلانه يلزم
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى صورة وقوعه بعد الا او معناها
فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل
غير متصل فلمنافات الاتصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الاتصال
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب تقديمه
نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة
على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا فى مثل زيد اى فيما كان
جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام
فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اى قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد

وانما قدر



وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف جزء ههنا والتقليل فى الحذف اولى وكذا حذف
الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر فى مرثية
يزيد ليبك يزيد على البناء للمفعول بيزيد مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله ضارع اى ذليل هو فاعل الفعل المحذوف اى
يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية
ليبك يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه
متعلق بضارع اى يبكيه من ذل وعجز عن مقاومة الخصم
لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء واضرابه ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقح ومما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعنى ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل
اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لان كان
معطى السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اى حذفا واجبا فى مثل

وان احد من المشركين استجارك اى فى كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لابهام الناشى من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار
حشوا بخلاف المفسر الذى فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه
وبين مفسره كقولك جائنى رجل اى زيد فتقدير الاية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا
وهو استجارك الاول بالاستجارك الثانى وانما وجب حذفه لان
مفسره قائم مقامه مستغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد من الفعل
وقد يحذف فان اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده
مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اى نعم قام زيد فحذفت الجملة
الفعلية وذكر نعم مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال
لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر
فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدر الفعلية لا الاسمية الجملة
بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة
فعلية واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى بحث التنازع

فى غير



فى غير الفعل ايضا نحو زيد معطى ومكرم عمروا ويكسبا كريم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع
قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم
عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل
الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما
بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك
الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فخرج لا يتصور تنازعهما
فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه مما هو طريق القطع فثم
وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصلح اضماره ولا بد من الفاعل

قال الشيخ الرضى الفعل ... والتعجب ... التنازع ... يقتضيه ... فاعل ومفعول ... والمفعول ... والتمييز

المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له
والمراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
فلهذا خصصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء
فيعملان واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع
عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية بان تقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين
احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم الظاهر ومفعولية اسم ظاهر
آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد
عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين
الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك

بان يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر
مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية

فاعلية الفعل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا اسرة ... وهو اعمال الاول

٣٥

اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث
المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة
يعني قد يكون تنازع الفعلين واتفاقهما في الفاعلية والمفعولية حال
كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا انه
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعلا من المثال الاول وفعلا من المثال الثاني حصل مثاله
القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني واكرمت زيدا
واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا او اكرمني وضربت زيدا
وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون
اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة
الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه
والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو
مذهب البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار
قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر

واعمل المهمل في ضميرهما تنازعاه والتزم ما التزما كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا
ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر

وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على
افراد وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب
ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز
حذف الفاعل الا اذا سد شيء مسده خلافا للكسائي لانه لا يضمر الفاعل
بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عنده
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم
على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف
الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الاول فان اقتضى الثاني
الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني
الزيدان ... بعد الظاهر كما في صورة نصب الناصب فتقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني
واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا
عن التكرار للذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرته ان استغنى

الفعل

واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر نحو اظن ويظناني اخا زيدا وعمرا اخوين في الرخا
تنازع فيه فاعل الاول

٣٦

عنه وان لم يستغن عنه اي ان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار
قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت
زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور
فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير راجعا الى لفظ ما متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد
الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما
واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول
الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور

[illegible]

التنازع فى هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانى
اتعاف ذات ما بالاتفاق تطلق من غير ملاحظة تقييده وانت
واثلا فى الظاهر انه لا تنازع بين الفعلين فى المفعول الثانى
الاول يقتضى مفعولا مفردا والثانى مفعولا معنى فلا يتوجهان
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال
الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قال لو توجه الفعلان الى
كفانى ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فانتصى الاول
رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره اذ لا تاثير لها وهى الاعمالين فاجاب المصنف عن
طرف البصريين وقال اقول امرء القيس كفانى ولم اطلب قليل
من المال ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه

غير معين

ولو انما اسعى لادنى معيشة

علم

٣٧

عدم السعى لادنى معيشة لهم انتفاء كفاية قليل من المال وثبوت
طلب المال فى كل منهما وذلك لان لو يجعل ما يدخله المثبت منفيا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا
فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد
كما يدل عليه البيت المتاخر فى قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل
امثالى مع يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من
المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله
اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم ينفصل عن الفاعل ومن الفاعل
مثل كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتداء لشدة اتصاله بالفاعل حتى
سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول
وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم
هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اى شرط المفعول مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته

فاعل

مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضى
المجهول ويفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل افعل واستفعل
وافتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيدة فيها ولا يقع
الفاعل المفعول الثانى من مفعولى باب علمت لانه مسند الى المفعول
الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الا تاما
لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما
بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر
غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثانى من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام
لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند الفعل اليه لفات النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك
اى كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له
[illegible] اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت
واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو

التى

٣٨

الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل
كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به فى الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز
وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به له اى لوقوعه موقع
الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فى توقف تعقل الفعل عليهما
فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن
بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول
ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع
باعتبار الصفة لا وفاية وصف الضرب بالشدة التنبيه على
ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة
فيه لدلالة الفعل عليه فى داره جار ومجرور شبيه بالفاعل
اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد
فى الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء
فى جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت

تعقل

فتعين

وبا تفاق فلا ينوب الثاني عن ... باب كسى فيجا النياسب ... بالفعل الاول

اى الفعل المتعدى الى مفعولين فانهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه غاط اى آخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمروا ومنها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه يعنى اى من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا فاحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة حقيقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما والا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن ونحوها

جواز الابتداء



جواز الابتداء بها من غير الاستفهام والنفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله فلو جعل خير خبرا عن نحن لزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى هو من باجنبى وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة للظاهر او ما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتى واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان قائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لنفس الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى او الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو اقائم زيد واحترز به اى بالمفرد عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون الزيدون فانه خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلثة صور احدها اقائمان الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان

الخبر

مبتدأ وثانيها ان خبرا مقدما عليه وثالثها اقائم الزيدان فاعلا الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسماء فلا ينتقض على يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به اى ما يقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثانى من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير يخرج به القسم الثانى من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل فى المبتدأ والخبر هو الابتداء اى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل فى المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما غيرهم فعند بعضهم المبتدأ عامل فى المبتدأ والمبتدأ فى الخبر وقال آخرون كل منهما من المبتدأ والخبر عامل فى الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اى ما ينبغى ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقدم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال اصولها

اصولها والذات



والذات متقدمة على احوالها ومن ثم اى ومن اجل ان الاصل فى المبتدأ التقدم لفظا جاز قولهم فى داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقدم وامتنع قولهم صاحبها فى الدار لعود الضمير الى الدار وهو فى حق الخبر الذى اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع فى الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل العبد مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل فى الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما فى الدار فيسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال اى من الامرين المعلوم كون احدهما فى الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة

فجعل ... وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير
منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادة عموم الافراد وشمولها
فتعينت وتخصصت فانها لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا
كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
لتخصصه بما يتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع
ما اهر ذا ناب الا شر وبما يتخصص به الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه
محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر
بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام واذا قلت رجل فهو في قوة
رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح
العناد قد يكون خيرا كما اذا كان مجي علق والمهر له نباح غير معتاد
فيكون شر الاخير فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فيكون معناه
شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف ليصح
القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا مثل يضرب
لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصيصه
بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة

ومثل



ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله
سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام
والاستمرار فكانه قال سلامي عليك اي سلام من قبلي عليك
هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات
التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية
فعلى هذا يجوز ان تقول رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب
الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير
الى ان خبر المبتداء قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه
ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر
جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد
في الجملة الواقعة خبرا عن المبتداء من عائد

العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام
في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة
ويكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو قل هو الله احد وقد يحذف
العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين ودرهما والسمن
والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي ما قدر بجملة
لتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه اسم الفاعل كان هو مفردا
الا ان وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان
الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل ان الافراد ثم ان الاصل
في المبتداء التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه
بقوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته

مثل من ابوك



مثل من ابوك فان من مبتداء مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام
لان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه
وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة ومن خبره وجب
تقديمه على المبتداء لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتداء والخبر
معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون
احدهما مبتداء والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في
اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر
فعلا له اي للمبتداء احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور
اما في الصور الثلث الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس
~~المبتداء نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه~~
لمتعلق الخبر بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه

اذا قيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى
او مجموعا فانه اذا قيل فى مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن
الفاعل فالتبس المبتداء به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء فى ضربت هند هذا واذا تضمن الخبر المفرد اى الذى
ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام
اى معنى يجب له صدر الكلام كالاستفهام نحو اين زيد فزيد مبتداء واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف متعلق فان قدر باسم الفاعل
كان مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز
به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره فى جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا له اى للمبتداء من حيث
انه مبتداء فبتقديمه يصح وقوعه مبتداء مثل فى الدار رجل
فان فى الدار خبر تخصص المبتداء بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقى المبتداء
نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اى كان لمتعلق الخبر

التابع ليقتضيه يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يقال على التمرة مثلها زبدا
عبده متوكل ضمير كاين فى جانب المبتداء راجع الى ذالك المتعلق اذ
لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ومعنى مثل على التمرة
مثلها زبدا مثل التمرة مبتداء ففيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة
كان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلقة مثل تعلق ... بالكل
او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها
المأول بالمفرد مبتداء اذ فى تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
فى اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او فى الكتابة مثل
عندى انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتداء فى جميع هذه الصور
لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين
فصاعدا فذالك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك
على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز فى هذه
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف

ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد
بالعاطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غيرهما وايضا
المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد فى مثال الخبر
المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم لا اقتصار عليه لذالك وتلك
تضمن المبتداء معنى الشرط وهو سببية الاول للثانى او للحكم به فلا يرد
عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتداء بالشرط فى سببيته
للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء فى الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتداء معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على
المعنى فى اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلا يجب دخوله
فيه بل يجب عدمه وذالك المبتداء المتضمن معنى الشرط اما الاسم
الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مأولة بجملة فعلية فيهما بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا
او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا
فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به او النكرة
الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى

هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال للاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
او مثل كل رجل ياتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل
فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم
المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فكقولك كل غلام رجل ياتينى او فى
الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على
الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان صحة دخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتداء والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان
تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والجزاء من قبيل الاخبار وذالك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت او لعل الذى ياتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق
انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذالك التخصيص الاهتمام
ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت

عن الخبرية

توهم

ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر ولا مع انها لا تمنع عنه لانها لم
الكلام الى الانشائية وبدليله قوله تعا ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار
فلن نقبل فان قيل قيل الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل وقياسه
تخصيص ان المفتوحة المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة
بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره
مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق ومما يدل على عدم منع ان
المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى فاعلموا انما غنمتم من شيء فان لله
خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون
وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا لا واجبا وقد
يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد وانما وجب حذفه
ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر
المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد
ان تقديره هو زيد كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرائي صورته عند ابصاره
الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية [illegible]

او



حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصد المستهل تعيين شيء بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى
بالقسم جوابا على عادة المستهلين غالبا والله اعلم [illegible]
عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا لقيام
قرينة من غير ان يقوم شيء مقام الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت
فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب
خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف
[illegible] اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر
لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي في تركيب الذي
التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك
في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي
بعد لولا مثل لولا علي لهلك عمر اي لولا علي موجود لهلك عمر
لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام

مقامه اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه
كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد
هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل
لفعل مقدر اي لولا وجد علي وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم
بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تأويلا منسوبا
الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا
الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اي
اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان
ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير
قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما
حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان
ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف فيكون الحال
مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة لان تقديره
ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول

القائم مقام الخبر



وضربي زيدا يلابسني [illegible] قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف
المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا يلابس قائما ويجوز حذف
ذي الحال مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف
يلابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول
راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين عن
عن تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما
حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير
ما سد مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان
هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا
الا قائما وثالثها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة
وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته
اي كل رجل مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل
تدل على الخبر الذي هو مقرونان واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل
مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي

المحذوف

اى لعمرك وبقاؤك قسمى اى ما اقسم به فلا تسئل ان لعمرك يدل على القسم
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولكن لا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله
وأخواتها اى من المرفوعات خبر ان واخواتها اى اشباهها من الحروف
الخمس الباقية وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدى
كما سيجئ عملت رفعا ونصبا مثله هو اى خبر ان واخواتها المسند
بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر
كان وخبر المبتداء وخبر لاء التى لنفى الجنس وغيرها وقوله بعد دخول
هذه الحروف عليهما اخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف وورودها
عليهما لا بان اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل
يقوم فى مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث
اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على
جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند
الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه

وهو التحقيق



الحروف ~~ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف~~ ولا الى ان
يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث
يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه مثل قائم فى ان زيدا قائم فانه المسند بعد
دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتداء اى حكمه كحكم خبر المبتداء فى
اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفى احكامه من كونه واحدا
و متعددا او مثبتا او محذوفا وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا لوجود شرايطه وانتفاء
موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتداء يصح ان يقع
خبر الحاء الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز
ان يقال ان ابن زيد وان من ابوك الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر
المبتداء فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على
المبتداء وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل فى العمل فاريد ان
يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على
المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل
الفرعى لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف فى معمول

الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا اذا كان الخبر ظرفا اى ليس
امره كامر خبر المبتداء فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه فى جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه
اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك
فى الظرف لانه يتوسع فى غيرها خبر لا التى لنفى الجنس
اى لنفى صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفى القيام عن الرجل لا لنفى الرجل نفسه
هو المسند الى شيئ اخر هذا شامل لخبر المبتداء وخبران وكان وغيرها بعد دخولها
اى دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فى خبر ان
ان فلا يرد نحو يضرب فى لا يضرب رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل فى الدار لاحتمال
الخبر وجعل فى الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب
منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اى فى الدار
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لان الظرافة لا تتقيد
بالظرف ونحو انما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفى ظرافة كل غلام رجل
وليكون مثالا لنوعى خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه



حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفى
عليه نحو لا اله الا الله اى لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اى لا يظهرون الخبر فى اللفظ لان الحذف عندهم
واجب او المراد انهم لا يثبتونه ~~اى لا يظهرون~~ اصلا لا لفظا ولا
تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال
فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا فى مثل
لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتان بليس
فى معنى النفى والدخول على المبتداء والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند
اليه هذا شامل للمبتداء ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير
اسم ما ولا بما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه فى ما زيد ابوه قائم
مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا
لان لا لا تعمل الا فى النكرة بخلاف ما فانه يعمل فى المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم لا يثبتون لهما العمل ويقولون
الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد فى القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس فى لا

دون ما شاذ اى قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفى الحال
ولا ليس كذالك فانه للنفى مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفى الحال فقصر
عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اى لا براح لى ولا يجوز ان يكون لنفى الجنس لانه اذا كان لنفى الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر لا ولا تكرار فى البيت اعلم
ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد
فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع فى المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال المنصوبات
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر
فى المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة
او حكما وهى اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو
زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من
المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمى
به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او فى
او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة

المفعول



المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه
او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله اى اسم فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون
مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة و
شرف واتيان بلفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكورة صفة للفظ
وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت
ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب نحو اما ضربا واستعمالا
بمعنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة
ولا حكما نحو الضرب واقع على بل بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد ان الفعل
كائن بمعنى ذالك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه
معنى الفعل وكذالك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان للكراهة
اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث

عليها
ونفع فعل الكراهية فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثانى
كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس
ذالك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع
الفعل على المفعولية فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على
المحدود جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن فيه
زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه و
ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع
وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه
دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او
بخلاف اخويه الذين للنوع والعدد نحو جلست جلستين وجلست بكسر الجيم
وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ
اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته الله
نباتا ومسبوقه يقدر له عامل من بابه اى قعدت وجلست جلوسا



وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او المضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا
سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها
نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا و
خيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب
وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة
واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت وعجبا اى عجبت
عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى
هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه
قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا واجيب
بعضهم بان ذالك ليس من كلام الفصحاء و[illegible] بعضهم بان
وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا
له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا

قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلية يحذف معه الفعل في مواضع
متعددة منها اي من جملة المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مثبتا اي
اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل
على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون
المفعول خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل
ما نحو الا سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا
على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه
خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا
هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما ورد مثالين تنبيها على
الامر الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة والى ما هو فعل للمبتدأ
او الى ما ليس بفعل او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا
لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا
مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق



فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وبانه ...
المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصله الله سبحانه
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه
لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به
عن نحو لزيد زهد زهد العلماء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت فاذا له صوت
صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز
به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى

تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت
وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب
ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله وبحو مررت به فاذا له صراخ صراخ
الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها
اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لانه مضمونها الاعتراف
ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق توكيدا لنفسه اي
نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو لا اعلم
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول
المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا
وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانها يحتمل الصدق
والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه
هو منصوص عليه بلفظ المصدر تاكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة
فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به انه المؤكد لاجل
غيره



غيره ليندفع الاحتمال وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد
لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على
صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكثير والتكرير ولا بد في تتميم
هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول
لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل
من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف نحو لبيك اصله الب لك الباب
اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتابعة
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف
حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى
بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع
فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون في ضرب زيد
ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه

عن سؤال المقدر وهو ان يقال لا يكون التعريف بالجنس والحدود والتعريف الا بالمعرف

بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يصدق واحد
منها ان الفعل وقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق يخرج
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله
والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة
فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده
الى فاعله ولا ينكسر بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي اعتبار اسناد الفعل اليه فانه
مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل
فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان
زيدا قد وقع عليه بلا وساطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول
به وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة اصل الواو فانها
لا صل للعطف وموضوعها اثناء الكلام على الفعل العامل فيه
لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا ا وما جاز ا شد
الله اعبد وزيدا ضربت اقتضى وما صار فيما يتضمن معنى
الاستفهام او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمه هذا
اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو من البران

المعتبر

ما عبارة عن المفعول به



ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل
للقرينة المقالية التي ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل
للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع مخصوصة بالذكر ليس الحصر الوجوب
الحذف في باب الاغراء نحو المنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة
مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة التحذير
سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة ربات متعلق لا يتجاوز
يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه اي اترك امرأ ونفسه والتهوا
خيرا لكم اي انتهوا من التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا معمورا
اهلا لا اجانب ووطئت سهلا ولا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى هو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كلام
اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما يا سماء ويا جبال
ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية ثم ادخل عليها حرف النداء
وقصد نداؤها نحو قصد من تطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه
فنادى عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه

في السؤال

المنادى

بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد
وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى يطلبون حكما على وجه
التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل ونقل الفاضل من كلام
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي
يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو زيدا لفظا او تقديرا
تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا
بان يكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا وللنيابة اي نيابة لفظية
بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين
المذكورين اي للمنادى في المنادى الملفوظ نحو يا زيد والمقدر نحو الا يا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به
ناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل الناصب حذفا
لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه ولا فائدته فائدته
وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء افعال نحو هيهات ما يكون من هذا الباب
اي مما انتصب المفعول به بفعل واجب الحذف وعلى المذهب كلها
مثلا يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة وعند سيبويه الجملة
اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل



والآخر ضمير مستتر فيه وهو يعني اي المنادى فلما تم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله ويبني ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو
فيها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به فلا
فيه ارجاع الضمير الى الاخير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كما لم لا يتم الا بانضمام امر آخر اليه
معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية
المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا
وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك هذه الكاف ككاف ذالك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى
الاسم المنادى مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل
وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني
على الواو ويخفض اي ويجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تلحق المستغاث
به وهي لام الاختصاص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا
للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال
مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع
كان الضمير التي يقع لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدمه وقوعه

المضمر فان عطفت على المستغاث بغيره يا نحو يا للزيد وللعمرو كررت
لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا للعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت تشبهه للحرف فاعرب لما هو الاصل
فيه قيل قد تختص المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للما
ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما
وكيف يصدق قوله فيهما يعلق وينصب ما سوى هما كليهما واجيب بان كلا من هاتين
اللامين لام الاستغاثة لان المتهدد كما يستغيث فاعل يستغيث بالمهدد واسمه
مفعول ليحضره فيتمكن منه ويستريح من الخصومة وكان المتعجب يستغيث
بالمتعجب منه ليحضره فيتخلص منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب
بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا للماء
ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم تعالوا هذه
اعجب الملك وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير
كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها
فيما سبق وتفتح اي يبني المنادى على الفتح لالحاق الفتها اي الف الاستغاثة
باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي
والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يجتمع بلحاقها ... بها
بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سوى هما اي ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا
او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية



متحققة فيه وما عين مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون
مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا القسم
الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اي
لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له لانه منصوب لا يحتمل
المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اقتضى انتفاء كل من القيدين بمثال
يسهل فيه انتفاؤهما معا ولا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني
يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا بهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير
معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به
المفردة حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب
تابعة للفظه فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيد او عمرو لا يجوز لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
يكون بها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة ما الاضافة
المعنوية فتح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة
حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون
مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما انتفت فيها الاضافة المعنوية
كانا في حكم المفرد لئلا يخرج منها المضافة بالاضافة اللفظية والشبيهة بالمضاف

كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
وجهه والحسن وجهه ولما لم يجز الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر
فيما جار مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح
بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي
حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا
ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة
وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام
البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء يرفع
حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فاشبه المعرب فيجوز ان
يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا
لمحله ويوجد هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد
العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالهما لانهما الكثير والاشهر ويا غلام
بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف في العطف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف



المصحح
في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة
حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء والنحوي القارئ المقدم
على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع لانه لما امتنع فيه حرف النداء بواسطة
اللام لا يكون منادى مستقلا فلم حكم التبعية وتابع المنادى المبني تابع لمحله ومحله
النصب وابو العباس المبرد المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن
فجواز نزع اللام عنه فكالخليل في اختياره رفعه لامكان جعله منادى مستقلا
بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه كالنجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختياره النصب
لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع المنادى المبني
على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب ... اذا وقعت منادى
تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف لا يباشرها مثل يا تميم كلهم
في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان
ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع
دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غيرهما ذكرنا
اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخولها عليه فغير المعطوف
الذي لا يمتنع دخول يا عليه

حكمه اى حكم كل واحد حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل
فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اى حال
كون كل واحد منهما مطلقا فى هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اى سواء كانا مفردين او مضافين
او معارفين لمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد رجلا صالحا
ويا رجلا صالحا والمعطوف فى مثل يا زيد وعمرو ويا زيد والخامس ويا زيد وعبد الله
ورجلا صالحا والعلم اى العلم المنادى المبنى على الضم اما كونه منادى فلان الكلام فيه
واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبنى عن جواز ضمه فان جواز الضم
لا يكون الا فى المبنى على الضم الموصوف بابن مجرد عن او ملحق بها اعنى ابنة بلا فاصل
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فتخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن
عمرو ومضافا اى حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فكل ما يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن تختار
فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
تخفف بالفتحة التى هى حركته الاصلية لكونه مفعولا واذا نودى المعرف
باللام اى اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسيط اى مع ها
التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتى التعريف
بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين



معا والتزموا اى العرب رفع الرجل هناك هو المقصود بالنداء فالتزم
رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التى فى علامة المنادى
فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن تعدد الوجهين
فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة
وتوابعه عطف على الرجل اى والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو
الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز النصب
انما يكون فى توابع المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف
النداء مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة نحو يا الله لان اصله الاله حذفت الهمزة وعوض
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقع فى سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران
فى موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما
مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس
لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعلهم حملوا هذه القاعدة فى التى فى قولهم من اجلك يا التى
تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان
كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفرق الغلامان فى قولهم فيا الغلامان

اللذان فرا لاستغناء الامرين كليهما حكموا بانه استثنى شذوذا وقال اى وجاء
لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة ولى
الثانى اسم مجرور بالاضافة فى الاول الضم والنصب وفى الثانى النصب فحسب
كما هو الظاهر اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة والنصب على انه مضاف الى عدى
المذكور ويتم الثانى تاكيد لفظى فاصل بين المضاف والمضاف اليه هذا مذهب
سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب
المبرد والسيرافى اجاز الفتح مكان النصب على ان يكون فى الاصل يا تيم بالضم
ثم على فتح اتباعا للنصب كما فى يا زيد بن عمرو وتعين النصب فى الثانى
لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم
فى سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمى الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا
لبنى تيم لا تتركوا عمر ان يهجونى فيلقينكم فى سوءة اى مكروه من قبلى يعنى بهجائى
اياكم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامى
وسكونها مثل يا غلامى واسقاطها اى الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا
عن نحو يا فتاى نحو يا غلام وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يعنى
الاخيران غالبا فى النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء
منه ويتوجه بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء والقاء



الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة واخف من الياء والكسرة
وهما اى هذان الوجهان وان كانا واقعين فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان فى كل منادى كذا بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
ليدل الشهرة على الياء المحذوفة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد
جاء شاذا فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم يا غلام بحذف الالف اكتفاء بالفتحة عن الالف
ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء فى هذه الوجوه كلها وقفا اى فى حالة الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوصل والوقف وقالوا
اى العرب فى محاوراتهم يا ابى ويا امى على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجه آخر زائدة عليها لكثرة استعمال نداءهما فى كلامهم
كما اشار بقوله ويا ابت ويا امت اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال الياء
بالتاء فتحا وكسرا اى حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة
الياء وقد جاء الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائهم مجرى المفرد المعرفة
ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فلم يقالوا يا ابتى ويا امتى احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه
فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر
والعم اى لا يقع يا ابن اخى ويا ابن خالى لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا ابن اخ ويا ابن خال ايضا

يابنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل ياغلامى فقالوا يابن امى ويابن عمى بفتح
الياء وسكونها ويابن ام ويابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويابن اماويابن
عما بابدال الياء الفا وقالوا ان يابن ام ويابن عم جرى مجرى اسم واحد فى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن
ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع فى بيانه فقال وترخيم المنادى
جايز اى واقع فى سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه
ضرورة فبالطريق الاولى وهو فى غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى لضرورة شعرية
داعية اليه لا لسعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف فى اخره اى فى اخر
المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم
للتخفيف فعلى هذا يكون ذالك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم
منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير
الاول او شرط الترخيم مطلقا اذا كان واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة
ثلاثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما ودخل فيه المنسوب
ما المضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى
نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم
فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا بالمجرور باللام لعدم ظهور اثر
النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص
المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافى الحذف ولم يذكر المندوب



لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع فى بعض الشروح فكانه من تحريف
الناسخين مع ان رجه اشتراطه عند دخوله فى المنادى ظاهر وهو ان
الاغلب فيه زيادة الالف فى اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم
للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والرابع
الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلاثة احرف لم يلزم الاخلال فى نقص اللفظ بحذف الخفيف اما
زائدا على ثلاثة احرف لانه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم
مع انه لشهرته يكون فيما ابقى منه دليل على ما القى و لزيادته على الثلاثة لم يلزم
نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا
بلا علة موجبة كعصا اذ المحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت
وان لم يكن علما ولذا لم يشترط الزيادة على الثلاثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه
ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى
ولم يبالوا بابقائه بحرفين وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذالك ليس
لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة
اخرى براسها ولا يرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة
الا ما شذ من نحو ياصاح فى ياصاحب ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة

استعماله منادى ولما فرغ من بيان الشرايط التى عليه شرع فى بيان كيفية الحذف
بسببه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كانتا فى حكم الزيادة
الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير
كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا
جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون من باب عمار ومروان او كان
فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب فى الحرف الصحيح
الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو علم
حقيقة او حكما فيشمل منصور و علاوى فان الحرف الاخير منهما فى حكم الصحيح
فى الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه
نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى والحال ان ما فى آخره
حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف فمنصور علما مسكين
لئلا يلزم من حذف حرفين منه على بقاءه على اقل ابنية المعرب وانما لم يجعل
هذا القيد فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو شون و ثلون
بحذف زيادته لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اى الحرفان الا

فى كلا القسمين اما فى الاول فلما كانتا فى حكم الواحدة فكانت بدلتا معا حذفتا معا
واما فى الثانى فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يبطل
الثانى صلة على الاسد ويلتبس عن النقد وان كان الحذف يدل على ما ذكرنا ويعلم من بيان شرايط
الترخيم انه لا يكون مضافا والجملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال فى
بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث فى كون كل منهما كلمة على حدة
صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذالك المذكور من الاقسام الثلث فحرف واحد اى
فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار
ويامال فى حارث ويامالك وهو اى المنادى المرخم فى حكم المنادى الثابت اى بجميع
اجزائه فيبقى الحرف الذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبل على الاستعمال
الاكثر فيقال فى حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفى يا ثمود
يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفى كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل
قد للتقليل اى وقد يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه
لم يحذف منه شئ فيكون لبنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه صارت الواو طرفا بعد
ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما فى ادل فى ادلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسما
براسه لم يرتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فقلبت الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة

في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها فيغيها فكانت اولا ابتوسع فيها
باستعمالها في غير المنادى والمندوب في الاقصد ميت يبكى عليه احد ويعد محاسنه
ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في البكاء وليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح
هو المتفجع عليه وجودا وعدما بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت
الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه
على ما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى
المندوب مثل وامن يا تيداه ويا عمراه ويا حسرتا ويا مصيبتا واختص المندوب
المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب
في الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع على صورة قسم من اقسام
المنادى حكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذالك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او شبيها به ينصب ولا يلزم من ذالك انه يتوقع على صورة جميع
اقسام المنادى ليرد انه لا يقع نكرة لا يندب الا المعرفة وجاز زيادة
الالف في اخره اى اخر المندوب لمد الصوت المطابق للندبة فان خفت اللبس اى التباس
ذالك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة اخر المندوب
من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه
لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه لان
الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك
الحاقها بهذه المدة في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع



عليه عليما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليتعذر النادب
بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب
خاص استقل التعبير اليه ويعرف به ليعذر النادب با الندبة عليه
وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق با الموصوف مثل
وا زيداه الطويل لا وا زيد الطويلاه لعدم اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف با المضاف
اليه لان جيئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيئ بها بعد
تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا جاز وا امير المومنيناه
مثل وا زيد الطويلاه فانه يجوز الحاق الالف بالصفة فان
انصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل
هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتى الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز
حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعنى به ما كان
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا
لم يكثر كثيرة كالعلم فلو حذف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت
والحذف ينافيه فيبقى على ما سوى المعارف التى يجوز فيها حذف حرف النداء العلم
اى والاصح اسم الاشارة

سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم
المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف و
لفظة اى اذا وصف بذى اللام نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او با الموصوف
بذى اللام نحو ايهذا الرجل اى يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من اى هذا من غير
ان يتصف هذا بذى اللام والمضاف الى اى معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا
والموصولة نحو من لا يزال محسنا احسن الى اى يا من لا يزال محسنا المضمرات فشذ نداؤها نحو يا
ويا اياك وشذ حذف حرف النداء الا من اسماء الجنس في نحو
اصبح ليل اى صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا
قال الشاعر امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قال الشخص
سنحص في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء
عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اى يا كروان وفيه
حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم على غير العلم قيل رقية
يصيدون بها الكروان اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى
فيطرق حتى يصاد والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد صيد
وحمل الى القرى فلا تخلى ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف اللام على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اى يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد
اللام



ان
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا
فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التى وجب حذف ناصب
المفعول به فيها ما اى مفعول اضمر اى قدر عامله الناصبه على شريطة التفسير
والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اى تفسير
العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اى ما اضمر
عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز عن نحو زيد ابوك
ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو
زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذالك الفعل او شبهه عنه اى عن العمل في ذالك
الاسم بضميره اى بالعمل في ضميره او في متعلقه اى متعلق ذالك الاسم او متعلق ضميره
وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ذالك الاسم او متعلقه فارغا عن
العمل فيه بسبب ذالك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد دفع ذالك الاشتغال
اخر بحيث لو سلط بمجرد دفع الاشتغال عليه اى على ذالك الاسم هو اى احد الامرين الفعل
او شبهه بعينه او مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين
الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج
نحو زيدا ضربت وبقيد الفارغ عن العمل فيه بمجرد ذالك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع
عن العمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه ايضا
مانع عن ذالك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا

احدهما اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع
تقدير ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
الا بتقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة
ثلاثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد منها للمشتغل بالمتعلق والا
حسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته
مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته
بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا
حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان
حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسة للمحبوس عليه فنصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر
يفسره ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته اعني ضربت
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت
الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه
مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام اهانة سيده ولابست فانه مفسر
بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة
التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى

هذه الصور



والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتداء لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء
ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان
قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة
مصححة للنصب فمتى لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف وتقديره
قرينة او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن لا تكون القرينة
المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على
ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا
كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فان العطف على الجملة
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها
غالبا الا المبتداء بخلاف العطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في
كلامهم مع انها تايدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب
احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا لا يجوز الا بتاويل ومثل اما مع غير
الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجاة في كونه مما يقوي الرفع
مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا المفاجاة

منه

واختير نصب قبل فعل ذي طلب وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا

لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا ومما وقع في بحث الظرف من ان اذا المفاجاة
يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها فلا تناقض
ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية
متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو
خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولما ولن من قبيل
الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقال معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته
وكذلك لا زيدا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا
ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من زيد
ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد
اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي نحو زيدا اضربه وزيدا
لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي وحيث
وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل
اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور يقع فيها الفعل

تقديرا

الا حرف من حروف المشبهة بالفعل والالف المقصورة في محل النصب وكل شيء بالنصب مفعول بفعل مضمر
وخلقناه مفسر له وبقدر متعلق بخلقناه



تقديرا ولا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحال بل من حيث انه
خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع
مع موافقته للمعنى المقصود فان الالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير
النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملهما
معا مثل قوله تع انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير
ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن
خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم
كون بعض الموجودة غير مخلوقة لله تع كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما
بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك وان لا يصح
العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم
المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل فالوجهان متساويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون
اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على
الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي هنا معارضة بقرب
المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى والصغرى

الجمع باعتبار الجماعة تبرى من اسمها

غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب وتجب
النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد بهم هيهنا ان ولو فان اما وان
كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع
الطلب وذالك يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب
النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك فقال
بحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به
منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادى
النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر انه ليس عنه فان
وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصب لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعنى
اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب فى اذهب فليقدر مناسب لو نصبه مثل يلابس
او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه
احد بالذهاب به او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر
كذالك فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء وعلى غيره جائز بالمفعول به فهو
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يكون ان يختار فيه النصب





وكذا اى مثل ازيد ذهب به قوله تعالى كل شىء فعلوه فى الزبر اى فى صحائف
اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار
التقدير فعلوا كل شىء فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون
اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشىء مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى
المقصود اذ المقصود ان كل شىء وهو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها
لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لان كل شىء كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم
فالرفع لازم على ان يكون كل شىء مبتداء والجملة الفعلية صفة لشىء والجار والمجرور
فى محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شىء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر كبيرة
ولا صغيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد
منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يحملوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق
القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يحملوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية
والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد
والزانية بتوجيه المبرد اقوى فهذا التوجيه لعدم احتياجه الى الحذف قدمه المصنف لكن فيه
انه يلزم ان تكون الانشاء خبرا لكون الالف واللام فى الزانية والزانى مبتداء

فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخبر المبتداء كالجزاء والفاء التى دخلت عليه
مرتبط بالشرط للدلالة على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله
فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين الرفع والاية جملتان مستقلتان
عند سيبويه اذ الزانية مبتداء محذوف المضاف والخبر والزانى عطف عليه والخبر محذوف
اى حكم الزانية والزانى فيما يتلى عليكم بعده وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم
الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او
للتفسير وعند الجملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل تحت الضابطة
فتعين الرفع والا اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين ايضا
تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق
القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين ليتعين الرفع
الرابع من تلك المواضع التى وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو فى اللغة تخويف شىء عن شىء وتبعيده
منه وفى اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير
اتق تحذيرا اى حال كون ذالك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له مما بعده اى مما بعد ذالك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة
المجهول عطفا على حذرا وذكر المصنف فان قلت فعلى هذا لا بد من متغير فى المعطوف
كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقديره
الكلام او معمول بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع





الضمير العائد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
واياك وان تحذف فهذان مثالان للاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك من حذف الارنب وهو ضربته بالعصا
وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف
من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثانى نوعيه اى
الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا يتقى النفس زيدا
من الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقدر بتقدير بعد او اتق او نحوهما
فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك
نفسك فان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق
فى بعضها كالمثال المذكور قبل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين
فلينبغى ان لا يكون [illegible] كذالك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير
فالتوابع خارجة عن الحدود بدليل ذكرها فيما بعد فنقول لكن فى النوع الاول
اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك
وان تحذف وتقول فى مثال الاخير اياك تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف
لان حذف حرف الجر من ان وان قياس ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد
لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العطف
قلنا حذف العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شائع

كثير في غير هما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل
اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة
اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه
لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل
لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة
يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا
في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ليخرج مثل هذا المثال فانه ذكر يوم الجمعة فيه
ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى
انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة
المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة
الى قسمي المفعول فيه وتمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان
منه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف
القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
فهو مفعول بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه فخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا
فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذا انتفت معها
بحرف الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير



في لان المبهم منها جزء لمفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود
منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت
اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون
محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا و
صفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف
ويمين وشمال وقدام وخلف فوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا
يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي على المبهم المفسر
بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما ابهام
عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ
لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل عليه المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل جهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما بعد دخلت
وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام على الاصح
اي على المذهب الاصح فان بعض النحاة ذهب على انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول
فيه والاصل استعماله بحرف الجر ~~لا الاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف~~
لكثرة استعماله وهذا محل تامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام
معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه



المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به
لا مفعول فيه ومما يؤيده ان كل فعل نسب الى مكان خاص يوقع فيه فيصح ان
ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول ضربته في البلد
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال القائل دخلت الدار
في الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة
الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به
وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت في نحو دخلت
في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله
بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول
له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده فخرج به سائر المفاعيل مما
فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ حقيقة او حكما
فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت
زيدا فقوله مذكور احترازا عن نحو اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح



الاحتراز به عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه
في التركيب الذي هو فيه نحو اعجبني التاديب الذي ضربته لاجله اللهم الا
ان يراد بذكره معه ايراده فعل للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيل
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن
الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب
الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف
خلافا ظاهرا للزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ
فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود
عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ويرد قول الزجاج بان
صحة تاويل الحال بنوع لا تدخله في حقيقة المعنى الحال فانه صحة تاويل الحال
بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان
يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون
الاسم مفعولا له والسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر
عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها

اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب فى تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها
من من اى الباء او فى مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعا خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعا فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار فى هرة
اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها فى النية وكان
الاصل ابقائها فى اللفظ والنية فلا حاجة الى ابقائها فى النية الى شرط بل الحاجة
انما يكون فى حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل
الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترز عما اذا كان
عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا كان
فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى الفعل المذكور فى الوجود بان يتحد
زمانا وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما
الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعنى القعود بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب
ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود نحو اكرمتك
اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه
المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ

منهما



منهما اى شرائط المفعول معه اى الذى فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور
الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما
اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر
عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى الظرف اللازم النصب وتركه منصوبا جريا على
الاكثر واليه ذهب فى قوله تعا لقد تقطع بينكم على قراءة النصب فى بعض الحواشى ان هذا
الوجه جدا وقيل الوجه المفعول معه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين العير والنزوان فاء
مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين اللزوم الظرفية
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله
ضمير راجع الى مصدره والضمير المجرور للموصول المفعول هو مذكور بعد الواو احترز
عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبته معمول فعل وافادتها اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء
والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثالين
المذكورين او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا اى ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول
الفعل مشاركته فى ذلك الفعل فى زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو تركت
الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جائنى زيد وعمرو
فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان
العامل فى المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضع الواو
موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فتناسب معنى المعية فان
كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة

المشبهة وغيرها لفظا وجاز اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا قالوجوب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت
انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية وان لم يجز العطف
بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة والتاكيد المتصل
بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اى
لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه
آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب
حيث لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان
اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع وما بالك معنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لك
وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اى من حيث
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز
باضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين الهيئة غير الفاعل او المفعول به
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول
فانها تدل على هيئة الفاعل او المفعول المطلق لا من حيث هو فاعل او مفعول بل
التحديد على سبيل منع الخلو فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا او معنى

كان الفاعل



كان الفاعل او المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم
من نحو اى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من نحو الكلام لا باعتبار لفظه
ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون حقيقة فيدخل فيه الحال عن
المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل
او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان ياكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول
بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ياكل لحم اخيه او كان المضاف
فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعا ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين قوله مصبحين حال عن
هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم
يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن فى المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ نبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعيل او نبين على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن
المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا انه تعميم
حالا عن المضاف مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان فاعلية التاء

ومفعولية زيدا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنهما
ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ فان فاعلية ضمير المستكن
في الظروف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير
المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين من لفظ هذا
ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام
اشير او انبه ويصير زيدا به مفعولا لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه
الخارج عن منطوق الكلام المعتبرة لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية
وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد
في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو يعمل عمل الفعل وهو من تركيب
كاسم الفاعل نحو زيد ذهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل
وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او بمعناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا
زيد قائما كامر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليت عندنا مقيما
ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض تقييد حدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان
يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك انه مواد وقوع الحال على



على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا
ومغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت
امرا حالا من كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الا
نحو هل اتيك رجل راكبا او بعد الا هو نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او يتقدمها
عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب
مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها
معرفة المنبئة عن تخلفه بقوله غالبا قيد الاشتراط كون صاحبها معرفة لا تكون صاحبها معرفة
لا تكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد
تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتداء
وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نقص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحشي والاتن يقول ارسل حمار الوحشي الاتن
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزدحمة
ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال اي على انه لم يتم
شرب بعضها الماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين البعير بين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس
مداخلة بعضها في بعض او المعنى على نقص مثل نقص الدخال وهو رقبة وحله ونحوه مثل
فعله جهدك بلفظ الخطاب منادى الكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كون الحال نكرة

نكرة ونا ويلها على وجهين احدهما انها مصادر لا فعال محذوفة اي يعترك العراك وينفرد وحده
اي انفراده ويجتهد جهدك هذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على
المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما هي ان حسن الوجه في صورة معرفة وهي في المعنى نكرة فان كان
صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص بها سواء القطعية او لم يكن
الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم
الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها في المعنى بمنزلة وصف ولئلا يلتبس بالصفة
في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب
ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي فقد عرفت فيما
قبل العامل المعنوي واما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما شبهه اعني الجار
والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي
اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه
اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل ويجوزه الاخفش بشرط تقديم المبتداء على الحال نحو
زيد قائما في الدار مانعا تأخر المبتداء عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا
يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان تقدم الظرف على عامله المعنوي

لتوسعهم



لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد بهذا
مثال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال
المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لا يتقدم
الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف سيبويه واكثر النحاة يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة
وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة
ان حرف الجر معدّ للفعل كالهمزة والتضعيف وكانه من تمام الفعل وبعض
حروفه اذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور
في الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا
عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها
مصدرا كالعاقبة والعافية ولكل تكلف وتعسف وكلها دال على هيئة اي صفة سواء
الدال مشتقا وجامدا صح ان يقع حالا ولا يحتاج الى ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من
الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد الى جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال
وتكلفوا في تأويل الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق

منا بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو مثل يقال فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة
حروه فيهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى
بان باول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
النخل اذا صار رطبا والعامل فى رطبا واطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم
ويقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق لشئ واحد حالان باعتبارين
مختلفين يلزم ان يلى كل فيهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه مفضلا عليه من حيث
انه مفضل وهذه الحيثية وان لم يكن معتبرة فيه فلا لا يبعد اعتبارها فى اطيب لكنه لما كان
الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلق
به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما ضمير المتكلم
فى افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا ان تقال
وان لم يسمع زيد اصنى قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة
اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر الذى ليس
فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع الاسم الاشارة اسم لا يصح
اعماله فيه تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا ويكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد
فيصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذى الحال واجراؤها عليه فى قوة الحكم بها عليه
والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة
لا تقتضى ارتباطها بغيرها واذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابط تربطها





الى صاحبها وهى الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية كالفعلية اما ان
يكون فعلها مضارعا منفيا او مضارعا مثبتا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل
٥ اسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية فى الاستقلال
فناسب ان يكون الرابطة فيها فى غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو
راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط فى اول الامر فاكتفى بها مثل كنت نبيا
وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون فى حالة المنتقلة
واما فى المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين
المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
الا تبعه فلا يدل على الربط فى اول الامر نحو كلمته فوه الى فى فلك بدل من الواو على الصحيح والمضارع
المثبت اى الجملة الفعلية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ملتبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا
ومعنى لاسم الفاعل المستغنى عن الواو نحو جاءنى زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة
الاسمية والفعلية المشتمل على المضارع المثبت من الجمل المشتمل على المضارع المنفى او الماضى المثبت او
المنفى بالواو والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة اتصالها
كالاسمية فالمضارع المنفى نحو جاءنى زيد وما يتكلم غلامه او جاءنى زيد ما يتكلم غلامه
او جاءنى زيد وما يتكلم عمرو والماضى المثبت نحو جاءنى زيد وقد خرج غلامه وجاءنى زيد
قد خرج غلامه وجاءنى زيد قد خرج او جاءنى زيد وقد خرج عمرو والماضى المنفى نحو جاءنى زيد
وما خرج غلامه او جاءنى زيد ما خرج غلامه او جاءنى زيد وما خرج عمرو ولا بد فى الماضى
المثبت لا المنفى من دخول لفظة قد المقربة زمانه للماضى الى الحال لغة على الماضى المثبت الواقع



حالا ليدل بها على قرب زمانه الذى هو زمان صدور الفعل من ذى الحال او وقوعه عليه تحقيقا
لان المتبادر من الماضى المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلا بد من قد حتى يقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد
ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت فى اللفظ نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه او مقدرة معنوية نحو قوله تعالى
جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت صدورهم وهذا خلاف سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان
حذف قد وسيبويه باول قوله تعالى حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة
موصوف محذوف هو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك فى المنفى لاستمرار النفى
بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل فى الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اى
فى السفر او المتهيئ وله راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما
صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اى جئت راكبا بقرينة
السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ويجب
حذف العامل فى بعض الاحوال المؤكدة وهى اى الحال المؤكدة مطلقا هى التى لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقل فيه للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا
فان العطوفية لا تنتقل عن الاب فى غالب الامر اى احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
تحققته وعرفته منه على يقين او من احققت الامر بمعنى احققته او بمعنى اثبته اى تحققت ابوته
لك وعرفتها على يقين او اثبتها لك عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقدير ثبت عندى ان
يقدر بحق عطوفا وشرطها اى شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اى مؤكدة لمضمون
جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل فى قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه يجب





جملة
حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى
قائما بالقسط ~~النحى قال اى اسم الذى يدفع~~ انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد ههنا من قيد
آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها والا لكان عاملها مذكورا
فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط النحى ما اى اسم الذى يدفع الابهام
واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم التنحية فهو ليس يدفع الابهام عن شئ بل هو تو
مبهم وابو ذو معنى المستقر اى الثابت الواضح فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر
وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعى واحترز به
عن نحو رايت عينا جارية فان قولك جارية يدفع الابهام عن قولك عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل انما
فى الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن ان مثال المبهمات نحو هذا الرجل فان
هذا مثلا انما موضوع لمفهوم كلى بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئى جزئى منه ولا ابهام
فى هذا المفهوم الكلى ولا فى واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع او
المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يدفع هذا الابهام لا الابهام الواقع اى الموضوع له من حيث انه
موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد منهما ى
خفص عمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال ما ذكره الخفاء الواقع فى ابى حفص
لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعى عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان
الابهام المستقر الواقع فى الوصف لا فى الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا
لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه
كما وصفين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم من بحسب الوضع انه كصفة او
فيقع رطل بغدادى او ذا ارطل رفع الابهام الذاتى فقيل رطل زيتا فرفعنا بذلك الابهام المستقر

عن الذات بخلاف النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان
لذات اشارة الى تقسيم التميز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذالك الشيء المقدر فانه طاب فالاول اي القسم
الاول من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة
وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا
اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا النوع الخاص في اكثر المواد
لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تميز العدد
وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل
ضعف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس
على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه النحو هو المقدار الا انه في قوله عندي عشرون
درهما او رطل زيتا او ذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمزروع
والمقيس لا غير وانما اقتصر المص شرح على الامثلة لانه كان مطمح نظره لتنبيه على بيان ما تم
به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما على التمرة مثلها
زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وذكر بعضها معنى تمام الاسم ان يكون على حالة
لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع





ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الاسم الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فلينصبه ذالك الاسم التام الذي قبله كما نصب
الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا
يضاف معها لا ينصب التميز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اي التميز وان كان الاسم
التام مثنى او مجموعا ان كان التميز جنسا وهو ما يتشابه اجزائه ويقع بمجرده على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا
ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيحتمل المثنى ايضا لان لا يدل لفظ الجنس
مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد حكيتين للعدد ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد بالانواع خصص الجنس سواء كان بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون
التثنية والمعنى ان وجد التميز ملتبسا بتنوين المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم
الاسم بهما اقتضى التميز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التميز

بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذالك
مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون
بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة
لئلا يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرو زيد وعشرو
رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا
عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان
فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار
عطف على عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تاما بالتنوين فاقتضى تميز والخفض اي خفض التميز باضافة
غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة والعكس غير المقدار عن طلب
التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني
من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات
مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما في هذا القسم للمفرد
المذكور في القسم الاول انما هي بمجرد النسبة لا غير في جملة اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
او ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو





الارض مفجرة عيونا والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل
ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب
زيد نفسا مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين الجملة او ما ضاهاها
فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة
ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل واحد من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي هو متعلق
المنتصب عنه والاب عين اضافي يحتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي
وكل منها لمتعلق المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني
طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه
الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون
صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون الضمير فيه
مبهما كضمير ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا
عن نسبة على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس

اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل لما الفراسة
بالكسر فى المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون
تمييزا برفع الابهام عنه و تارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القراين والاحوال مثلا اذا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد
فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز
ان يكون تارة تمييزا لمتعلقه باعتبار ان الطيب عنه مسند الى متعلقه والا
اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء
ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلق زيد وهو
الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما
جاز ان يكون له ولمتعلقه لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه
وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز وتثنيته وجمعه سواء كانت
لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او

او لمعنى



او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده
او طاب زيد اباء اذا اردت اباه واجداده فهو على كل من التقديرين ما قصد وحدة التمييز اورد
مفردا واذا قصد تثنيته اورد مثنى واذا قصد جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان
يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او
جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس ويجمع بل يكفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل
والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان
تقصد بالتمييز الذى هو الجنس الانواع من حيث اختلافها النوعية فانه لا بد من تثنيته
او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين
او الزيدين نوع اخص من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة
مشتقة مثل لله دره فارسا وما وليه بعدها نحو كفى زيد رجلا فان معنى رجلا فى الرجولية
كانت الصفة صفة له اى لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى
بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والد الصغير لا يتم
نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة
له مع مطابقتها اياه ومطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على
خبر كان اى كانت صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها جملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال
ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه
فارسا لكن زيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من

بغيرها

تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى درهما عشرون
ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل شابه الفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل
فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب انه لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او العين الصريح
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو
فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأ الماء الاناء والفاعل
لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء ليس فاعلا
من حيث المعنى للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد الامتلاء الى
بعض متعلقات الاناء وهو كان على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا سيما ميزه بقوله ماء
فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان
التجارة تمييز برفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة والفاعل فى قصده هو التجارة
لان زيدا وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والتجارة مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة
وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح
وعلى اسم الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب
الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كاد للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب ولا تمسك وما قيل يحتمل ان



المستثنى

بحث المستثنى

ان يجعل كل البيت على تقدير تانيثه ايضا على الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى حبيبها باعتبار
النفس اذ المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب لكلف وتعسف من عمر فادح فى التمثيل المستثنى
اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه
المعنى المحتاج الى التعريف كائنة فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل
هو المخرج اى الاسم الذى اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن
متعدد حقيقة نحو ما جاءنى احد الا زيدا او اجناله نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا او مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد
اى ما جاءنى احد الا زيد بالا غير الصفة واخواتها فاحترز به عن نحو جاءنى القوم الا زيد بلا
وما جاءنى القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير
مخرج من متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد
قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا الى القوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا بعد علم اولا بوجه يصح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا
او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة ومنها اى من المنصوب منصوب وجوبا اذا كان بعد الا لا بعد غيرها ولو
وغيرها اعنى الصفة قيدنا به الواقع بعد الا التى للصفة داخلا فى المستثنى بالا لا بد له
عنه فى كلام موجب اى ليس بنفى ولا نهى ولا استفهام نحو جاءنى القوم الا زيدا واحترز به عما
اذا وقع فى كلام غير موجب فانه ليس واجب النصب على ما سيجئ ولا حاجة فيهما الى قيد افرد وهو
ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب

واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة هيهنا الى هذا القيد ولئن يكون الكلام الموجب تاما
بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرئت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية
لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل
قوله او كان بعد عدا وخلا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئت
الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل المتقدم بتوسط الا لانه شيء يتعلق
بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما او هو جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير
موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على
المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا
نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قائل
يختارون في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا
منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه البدل لانه غلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة
اي المستثنى والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد
قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو القوم الا حمارا فيصحا
يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهيهنا يوافقون الحجازيين
في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه
هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى





منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا
او بعد خلا من يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى
بمن خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز او يجاوز من ويوم
فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف ولا يتصل الا في باب الاستثناء
بعدهما في صورة المستثنى بالتي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر
المقدم اي جاء القوم الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والمعنى
جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او جاء القوم والتقدير جاءني القوم او الجائي منهم
منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد يكونا اشبه بالا التي
في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انهما انما هو في الكثير الاستعمال
فعلان ماضيان كما عرفت وقد جاء الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب
اذا كان بعد ما خلا وما عدا الا ان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاء
زيد او ما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو وبالنصب على الظرفية
اي وقت خلوهم او خلوا مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم
الحالية يحمل على المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاء واخليا بعضهم او مجيئهم
حفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عنده
ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون
لا يكون لشرا وانما يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة
للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى الاسم
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحال

استعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا تنصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تنصرف
ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير
اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الاستثناء مما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء
خلا وعدا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا مما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر الحال
وقد ذكر المستثنى منه احترازا مما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب على حسب العامل وفي بعض النسخ
ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط
ولا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق واكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل
الرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء نحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا
نحو ما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار واما بطريق الاستثناء وهو جائز
وانما اختير البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة
بتوسط الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما تقتضيه
العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور وذلك المستثنى المفرغ لانه فرغ له العامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى
في الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم
احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون
الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون
ثمة قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض المعين يدل على دخول المستثنى قطعا نحو قرات الا يوم الجمعة
اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا الجمعة اذ لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع
او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب
ايضا استقامة نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح



المستثنى مخصص

قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان
منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين في
كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان انتفاء الجميع افراد الجنس في انتفاء تعلق
مخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها بمخالفة واحد
فنادر كما في المثال المذكور وبان يكون الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس
بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها
في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم
الداخلين فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد الا ان ذلك مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدانها
في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمة اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا
ليصح ما زال زيد الا عالما اي معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما
الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون
مما لا ينافي ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفس صفة العلم كانه نفى
فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن ان
هذه التاويلات ارجاع جميع موارد الايجابية عند الاستفتاء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك او المقصود منه المبالغة في علو الجمع
تعذر البدل من حيث اللفظ على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اي موضع المستثنى منه
عملا بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع على موضع احد لا مجرور على
لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل احد لا منصوب
محمول على لفظه وقوله لا يعبا به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المذكور

التنبيه عليه غير سقفه

انما وضعه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا الا من ان يزيد عليه
او لا بعض المستثنى مما لا يزيد عليه صفة خفي التنبيه لكان ادق والطف وانما تعذر البدل على اللفظ
الاول لان من الاستغراقية لا تزاد بعد الاثبات اى بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها لا تزاد
النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فيلزم
زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين اي الجنس تبين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها
الا عمرا بالنصب لان فتحه شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل ولا بد
من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قولنا ما زيد شيئا الا شيء ولو حمل المستثنى على لفظ
المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران حقيقة اذ لم يكن البدل حقيقتا
وحكما الا بتكرير العامل او حكما اذا كتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فلا في قوة التقدير
حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعني بعدما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وجب وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل نحو ومعرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول
على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه
بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر وحمل على محل البعيد لا القريب قلت لان محل القريب انما هو
لعمل لا فيه وقد انتقض بالا علاف محل البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه
انتقض النفي ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر
العاملة هي اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء
فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض





ربعدها
بالجر بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه
في الاكثر لكونهما حرف جر في اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر
نعم ان المستثنى مضاف الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا وحاشا زيدا اى مباعدة الله عن ضرب عمر واعراب
غير فيه اى في الاستثناء دون الصفة اذ هو باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل الذي
فيما سبق وكانه لما اعرب المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير في الاصل صفة لكن
على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها وهي الاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني زيد واستعمالها
لهذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
لاشتراك كل واحد منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير في الصفة لكن حمل
الا عليها في الصفة غالبا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى ذا نعه بعد متعلقه فوجب ان يكون موصوفها
منكورا لا مقدرا كما لا يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد بعد ما كان مذكورا يكون متعددا
ما الصفة غالبا اداة الاستثناء اذ لا يدل ما في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول في الصفة
جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او يقدر كقوم ورهط وان يكون مستثنى
تدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكورا اى منكرا لا معرفا باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يراد به الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر
الاستثناء المتصل او علم التناول قطعا على تقدير ان يراد به الجماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر للقطع
غير محصور والمحصور اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم
نحو له على عشرة دراهم او عشرة دراهم وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه اذا كان محصورا على
الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله على عشرة
الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء فلا وجود ها

غالبا لفا
يضطر الى حملها على غير وانما قلنا في تحديد هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة غالبا فقيدنا بالغالب
لئلا يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني
رجال الا واحد او الا رجلا او الا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه
القاعدة نحو لو كان فيهما اى في السماء والارض آلهة جمع اله ولا ولا دلالة على عدد محصور
الا الله اى غير الله لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير
محصور هي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الاية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة
مستثنى عنهم الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته
تعالى لجواز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه
ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن آلهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة
وصف حمل الا على غير في خبره اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز
وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء فانه يجوز نحو قوله ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة
عليه اكثر المتاخرين متمسكا بقول الشاعر وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه ولا وجه ان يقال الا الفرقدين بالنصب وحمل هو
والذي على الشذوذ وقال في البيت شذوذان اخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه
والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل
بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء النصب على الظرفية اى بناء على
ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء القوم زيد فكانك قلت مكان زيد





على المذهب الاصح ومذهب سيبويه فهما لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان
دناهم كما دانوا وزعم الاخفش سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا ضموه اسكنوا
فيقولون جاءني سواك في الدار سواءك ومثل هذا من اشكال الرفع فيما غلب انتصابه
قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالضم خبر كان واخواتها وسيعرفها في قسم الفعل ان شاء
هو المسند بعد دخولها اى بعد دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند الدخولها ان
الى اسنادها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تصور الاسناد
الواقع بين الاجزاء الخبر المقدم على تصويره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف
زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين انه
من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيه
كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى امر خبر كان واخواتها
كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها و
في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظا
المنطلق زيد وكان هذا زيد بخلاف المبتدا والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة
فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
هناك لا يجوز تقديم الخبر هناك نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اى عامل كان وه
كان واخواتها لانها لا تحذف من هذه الافعال الا كان وحذفها انما اشتهر لكثرة الحذ
استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اربعة اوجه
ان يجيء بعد ان اسم نكرة بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوا

عمله ضمير الخبر او خبرا ثم ان كان عمله خير الخبر او خبرا نحو ان خيرا فخير اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه
خير ويعكس الاول اى شر فجزاؤه شر اى ان كان فى عمله شر فكان جزاؤه شرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب
قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان
كنت منطلقا انطلقت واصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا فانقلب
الضمير المتصل منفصلا وزيد لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضا منها وادغمت النون فى الميم وابقى
الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان
كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف
على تمثيل الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وشرع فى بيان اخر المرفوعات فقال اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها
اى دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وقد عرفت من معنى البعدية اى الدخول فيما سبق اندفع انتقاض
هذا التعريف فيها ايضا بمثل ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس
ولهذا لم نقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعل مطلقا من المنصوب حقيقة
ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوب
لكن اكثره منها فاعطى للاكثر لفظا كالمضاف وشبهه ومحلا كما هو مبنى على الفتح واما ما هو مرفوع
... سماه لعدم علمنا فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه ولا غلام رجل ابوه قائم
كما عرفت وهذا الحد لا يوجد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند
اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافة او شبيها به اى بالمضاف فى تعلقه بشىء هو
من تمام معناه وهذه احترازات ... من الضمير المجرور فى اليه ... الاولى منه او من الضمير المجرور
فى دخولها وما بقى من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض
النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال



مثال لما يليها نكرة شبيها بالمضاف وفى النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان
اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بان كان مفردا او بانتفاء الشرط
الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشابها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به فالترتيب عليه
قوله فهو مبنى على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او معفوا الحكم غيره للمعمول على ما ينصب به
او على ما كان ينصب به المفرد بلا دخول لا عليه وهو الفتح للواحد نحو لا رجل فى الدار والكسر
جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى التثنية
والمكسور فى الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين اى وبعضهم بالفتح مما ليس مضافا ولا
مضارعا لمضاف فى التثنية والجموع وانما بنى لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها
لانه جواب من يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا لفرض تحقيقا وانما بنى على ما ينصب به
لكون البناء عليه كذا او عوضا عن حرف النكرة فى الاصل اى البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع
لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيعمل الاسم بها ما يلائم له من الاصل اعنى الاعراب
وان كان المسند اليه معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه وبين لا المسند اليه
وبين لا بانتفاء شرط الاتصال سواء كان مع انتفاء الشرط كونه مضافا او شبيها
به او لا وهو ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة
ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة ولا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع
هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما فى المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما
فى المفصول فلضعفها عن التأثير مع الفصل والتكرير او وجب تكرير اسم لكن حكم لا بعينها اما
فى المعرفة فليكون كالعوض اما فى التكرير فالتنكير من معنى نفى الاحاد واما فى النكرة فليكون
مطابقا لما هو جواب له من قول السائل افى الدار رجل ام امرأة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا

مرفوع

ومثل قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية هذا جواب عن سؤال مقدر يرد على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه لان ابا الحسن كنية على ولا رفع فيه ولا تكرير بل
هو منصوب بغير تكرير فاجاب بانه متأول بالنكرة بتقدير المثل اى لا مثل ابى الحسن لها فان مثلا
لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة ... ابى الحسن و ... الاشتهار
هذا الصنف فكانه فى الاقاصيل لها وبنوع هذا التأويل اراد حسن حذف اللام لان اللام
تنبيه التنكير وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله اى فيما كرر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما
نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانه يجب التوجيه ... الاول فتحهما
اى لا حول ولا قوة على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد
وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله العلى العظيم او عطف جملة على جملة اى لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول
ونصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما
نصب الثانى فلان لا الثانية زائدة لتأكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون
منصوبا حملا على اللفظ المشابه حركة الاعراب ويجوز ان يجعل لما فيها محذوفا يعمله
لكل منهما على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح
الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدة والثانى معطوف على محل الاول
لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول من يقول اغير الله
حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الارتفاع بهما ليس والخامس رفع الاول
على ان لا بمعنى ليس على ضعف فانها لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله على انها

لنفي



لنفى الجنس وضعفه ضعف رفع الاول لانه يكون رفعه للالغاء على لا بالتكرير او بكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل بينهما لا تخالفهما الوافق الاسمين بعدها
فى الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم
ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على
مفرد وعطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل اى عمل
لا والمعنى اى معناها فى سائر الموارد لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام ومعناها
او معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة نحو الا رجل فى الدار
واما العرض الان ولعدم دخلها فى كلام سيبويه انما لا فى العرض كالا وبالهمزة اذ ذكره
السيرافى بعد وتبعه الخوارزمى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وجعلها الا انها اذا كانت
عرضا كانت من حروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا رجل كريما واما التمنى نحو
الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فهو تحضيض الخليل البيت
لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض باسكانه قال الانوردتى
رجلا ولذلك نصبه دون رفعه وعند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى
التمنى فكان العباس الا رجلا ولكنه نون للضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها
المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت على التأنيث وما بعده
احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احترازا عن
مثل لا رجل حسن الوجه بكسره مال للجمع مال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها
منى بعد هذا القيد يعنى عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت كان الاعادة بلفظها
والاشتقاق وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمنبى فى قوله نعت المبنى اشارة الى انه مبنى
على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فان المذكور سابقا فلا يرد ما اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جىء

بنعت لا يجوز نسبا آنه على الفتح مثل يا ماء ماء باردا مع انه يصل فعلته انه نعت المنادى منونا بل ينعت
بابدا في هذه المثال بنعت التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فيلتبس ما يليه او توسط
التابع بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها للمتبوعات في الاعراب دون البناء
نعتا حملا على محل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محل القريب نحو لا رجل ظريف
بالفتح ومن نعت بالرفع ومن نعتا بالنصب الا انه لم يكن النعت كذا فالاعراب او فحكمه الاعراب
لا غير رفعا حملا على محل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وعلم منه ثبوت بنات
فوابد القيود والعطف على اسم لا التي اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف
فان اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس واذا كان لا مكررا في المعطوف
فحكمه ما علم من قوله لا حول ولا قوة الا بالله فيما سبق بان يحمل على اللفظ او اسم لا التي فيجعل
منصوبا او بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز البناء لكان الفصل بالعاطف
ولا يجعل في حكم المتصل لضعفه الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على التي يرادفه لا كثيرا
نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب له وابنا وابن في قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه اذ هو
بالمجد ارتدى وتاثر وساير التوابع لا نص منهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى
كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له او كل تركيب يكون مشابها للتي الاضافة للنفي لام
الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في حال النصب وحذف
النون في نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين
له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به واللام والمجرور خبرا لها وقد جاء على قلة
مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف مثل ابا بعد اسقاط النون في مثل غلامين كما في حال
الاضافة لتشبيهه اي لا اسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجري الاحكام
المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي
لمشاركة



لمشاركة اسم لا حين هو مضاف ظاهرا واللام بينه وبين ما يضاف اليه اي المضاف في اصل معناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص او المعنى انه مثل لا اباله ولا
غلامي له جائز لتشبيههما اي مثل هذين التركيبين حيث الاضافة فيه بالمضاف او بتركيب
يشتمل على الاضافة لمشاركته اي لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما اشتمل على الاضافة
في اصل معناه اي معنى ما الذي يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان في الاختصاص
تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي ومن اجل
انه جاز مثل هذين التركيبين انما هو لتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب لا ابا فيها او في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة
الاب الى شيء انما هو باعتبار ثبوت هذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيها الاب الى الدار لمشاركته
في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المقصود
فيهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلام بل لزم المضاف المجرور
بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير الخبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة
من وجهين اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه
وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان
المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلام فيه لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه
المعلومين خلافا لسيبويه خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه
هذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم الا ان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فان مذهب
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى
واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه لتأكيد اللام المقدرة وحكم اللفظ بنفسه على المحرف

وعلى هذا يحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم مع وجود الخبر
لئلا يكون اجحافا وقولهم كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما لا والخبر
محذوفا اي لا مثل زيد موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اي لا احد كزيد خبرها اي خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول على الجملة الاسمية
بليس هو المسند بعد دخولهما او دخول ما ولا وهي لو خبر ما خبر ما ولا المشبهتين وكذا الحبة
اسمهما المشبه الغير عاملة وخص الخبرية بالذكر لان عملهما وعمل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر خبر المشبهتين انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم
فحيث لا يذهبون الى عمل المشبهتين لا يجعلون الخبر خبر المشبهتين ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا
وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل
قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم وان زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم
بطل العمل وخصص ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في اسم لا النافية وهي زائدة عند البصريين
ونافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر
على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما في كان مع واحد من هذه الامور الثلاثة
اما اذا زيدت ان فلان عملهما ضعيف لمحل الشبه بليس فلما فصل بينهما وبين معمولها
لم يعمل واما اذا انتقض النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا
تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفهما في العمل واذا عطفت عليه اي على خبرها بحرف
بكل الحكم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد قائما بل مسافر
وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا في نقض النفي
هو ما اشتمل اي اسم اشتمل المجرور الحرف الاوائل التي هي عامل الاعراب فانه
لا مطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصلا لها لانها اقسام الاسم على علم الضار
اليه



اليه اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا او انما قلنا من حيث مضافا اليه لان الجر ليس علامة لذات
المضاف اليه بالحقيقة كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا باعرب لكن
المشتمل على علم المشترك منه وما هو مشبه به فدخل في تعريف المجرور مثل غلام زيد
وكفى بالله وكذا للمضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه
وهو هنا عام مما هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه عبر عنه لفظا ايضا كل اسم جعل او حكما الجمل
الجمل التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانه في حكم المضاف نسب اليه
شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثال مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا
من حيث العمل لابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف
نحو يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ
لو اريد لا يجر فالتقدير اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا
لا بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه اي ما قام مقامه
من نون التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام ما هو
فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاول من الثانية التعريف او التخصيص
او التعريف او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة دون ما التانيث ان الثانية
من جهة التعريف نظر الى كلام القوم حيث لم يبوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة
اللفظية استغنى شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام الجهة المتن
والتصريح في شرحه لان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير

بينهم

حرف الجر لكن تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شي فيه من سائر مصنفاته ومثل كلمات بعضهم في اضافة الصفة الا معمولها مثل ضارب زيد يقدر بتقدير تقوية العمل او ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من السابقة فان ذكر الوجه في ذكرنا حاتم زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شي منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان ثبت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة فلذا فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي المنسوب الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه والمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل او المفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها مثل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصانع المصر وكريم البلد لعدم تبرعن نحو ضارب زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه هذا جنس المضاف ومعنى قرار ايكون صادقا على المضاف وعنونا صفا المحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام وصادقا عليه ولا مرفوضا فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام او غلام لزيد واما بمعنى من البيانية فيما يجنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في ظرفه او ظرف المضاف وللحاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما مسا وللمضاف

اولم



اولم يطلق كالحكم كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح اي حينئذ لمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فبمعنى اللام ايضا فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما في الفضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم ورد ها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ورد ها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال بمعنى اللام او غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في او ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا او تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبته امر معين يستلزم معلومية المنسوب بعهود حينئذ فان ذلك المنسوب ادنى الخبر لانجح فان قلت ما يقال اخوى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيبية الاضافية موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه



ولذا يجري هذا الحكم في نحو شبيه ومثل فان اضافتهما لا يفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه مثل واحد يعرف بغيره كقولك عليك بالحركة والسكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بالمماثلة في شي من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له حاتم مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشي الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف اليه مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان غلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة فلما اضيف الى رجل كان مشتركا بين غلام خرج عنه غلام امراة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان علما لا يضاف الا بعد ان كان جعلها نكرة بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قلت لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فما الجواب قلنا هذا نعني قبل الاضافة ان في هذه الاعلام تعريف المعرف فيها بنوع التعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلومية بالاضافة واللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما جاء الكوفيون من تركيب الثلاثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلانه ثبت من الفصحاء من ترك اللام فالعدد الرمة ثلاث الاثافي والدار البلاقع

واما

واما ما جاء في الحديث من قوله صلعم فالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة واما الاضافة اللفظية فعلامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها نحو مصانع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا يفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عند ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما نحو حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام لان اصل القائم غلامه حذف الضمير من غلام واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن قال اي ومن جهة وجوب افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها وصلها صفة الى النكرة من حيث انها لم تعد تعريفا لم يخرج الا بالمنزوم كونها المعرفة صفة للنكرة وجاز التاني لكونه اذن صفة للمعرفة والمراد ان الاشارة اليه بتم وهو مجموع امور بلا وجود افادة اضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو

لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تحقيق تنوين الضارب
انما سقط لالف واللام لا الاضافة ولا شك انه لا دخل في هذه التعريف لاشتغال التعريف لا
لشفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع
لكنه اخره لكثرة الواحد خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان
دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
عرفه باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بان اللام المتقدمة
حاصل الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار
العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حتى نقل عن
بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصحاء حتى يستدل به على الحروف من امتناع مثل
الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يجوز ان يعتبر في الاستدلال ايراد النصوص على
الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
رب سخلتها لان دخلها العيب على سخلتها لجعل العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان
وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ولا اعز الواهب المائة الهجان اي البيض
من النوق لبشر وهو ممدوحه والواحد والجمع والهجان صفة المائة او بلعنها او من جملة التلة
الاتراب كما هو مذهب الكوفيين وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لاكمه لقيامه بحق
خدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة وعوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي
الحديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق

[illegible] ... انه ضعيف ... [illegible]





وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الراوي من
القصيدة واما لانه قاس على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف بقوله وانما
جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام
لكن جاز حملا على المختار الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان
لرفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الاشتراك كون المضاف
صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد
والحسن الوجه فيقاس عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع
ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبههما والضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال
انه في محل الجر سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف ومعمول فالاولى
غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا الاضافة
ولا الالف واللام لانه اسم موصول لا للتعريف فانه لا يصلح في جوازه الحمل حملا على الحو ليه
على ضاربك فانه بعد ما له المعمول له والفعل المحل به اعني جازت وعباراته انهم اذا وصلوا الشيء
الفاعلين والمفعولين بمعرفة من اللام عملوا بها ولو كانت مضمرات متصلات التزموا
الاضافة ولم ينظر الى تحقق التخفيف في الضاربك وانه حصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس الاتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزوه بل جعلوا
الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى
مضمر متصل حذف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه
لانهما ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك للاتصال الكاف لا
للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اي الاعمال وحده يكون

٨٨

الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد ثم يضاف
ويقال الضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة
ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربا اياك للفصل بالتنوين ثم لما
اضيف حذف التنوين فصار الضمير المنفصل متصلا لاقتضاء ضاربك وحصل
التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسما
فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة
ولم يحمل الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم ان الحمل الوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملا على نظيرهما على الاخرين
عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد بعد جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين
ولهذا يجعل كل واحد منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة الحكم بامتناع الضارب زيد
فقط فقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف المجرد عن اللام على
المحلى المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف ليس مثل الضارب زيد
كما عرفت وانما الحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف
عليه وح يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على الحكم على التقدير الاول لوا يخلع
كلام الصور تين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال الثاني
ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المطلق المفاد بالتركيب الوصفي عالا ان الكل
من جهة التركيب الوصفي والاضافي يقتضي لو لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا التعميم
لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد
قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع
وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق وتدبر على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف





موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان
كل واحد من هذه التراكيب اضافة موصوف الى الصفة فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها
واجيب بان هذه التراكيب متاول كمسجد الجامع متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه
والجامع صفة الوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه مطويا عليه فيكون بمنزلة
الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متاولان
بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا
يمشي في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربي لا توصيف مكان
هو جانبه بها اللهم الا ان يكون هناك مكانان يحوى كلا منهما المكان الذي اضيف اليه الجانب هو جانب
والاضافة بيانية والمكان الذي اخبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فليستقم المعنى
على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق فقدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه
اجيب عنه بانه متاول بان جرد نوع القطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
ثم اضيف الى جنسه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثلا ثم في كونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة فلبس اضافته
البيانية حيث انه صفة صالحة من حيث انه جنس منهم اضيفت اليها للتخصيص وعلى هذا القياس

اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى قوله لعدم الفائدة
سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه فانك اذا قلت ليث اسد لا تفيد الا ما يفيده ليث فلا يشتبه بقولهم
الاسد ولاضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد باضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف
اضافة العام الى الخاص في نحو كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما يختص بل اي يصير
خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص ولتمييز العين من الشيء اذا كان اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس
ففيهما خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم
سعيد كرز ونحوه فان سعيدا وكرزا اسمان لشيء واحد كليث واسد مع انه اضيف
احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان
مقصودهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا ولذا اضيف الاسم الصحيح وهو
ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما
ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لخفة
خفة السكون ثقل الحركة لان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوضوح
بعد استراحة اللسان فلا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في الابتداء ثم تكلم بعد
السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل غلامي ودلوي في الصحيح ودلوي وظبيي
الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح

اذ الاصل



اذ الاصل في الكلم التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
آخره اي آخر اسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف في اللغة الفصيحة
لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وصداي وهذيل من العرب تقلبها اي
الالف لكونها الف التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحي
ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر
آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كا
الكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيفت الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم
الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء
الاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء
في الياء وكسرت ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب بقاء الضم قبلها تغيرها
الى الحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلهما
مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي
ياء المتكلم في صورة الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم يحرك ولخفة
الفتح وخفته واما الاسماء الستة التي بحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي
وابي اي فالحال الغالب واخ منها اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال ابي واخي مثل يدي بلا
رد المحذوف لجعلها نسيا منسيا واجازه المبرد فيهما اخي وابي برد اللام الفعل منهما
وهي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه
بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون للقسم بمعنى

ابي جمع اب فاصله ابين سقط النون في الاضافة فاجتمعت الياءان فادغمت الاولى
في الثانية فصار ابي وعلى هذا حمله هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين
وفديننا بالآباء اي لما سمعن بعلو اصواتنا بكين وقلن لنا ابانا فدا كم
وتقول في المراة الثالثة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني برد المحذوف
عند الاضافة الى ياء المتكلم واتما اصلهما مثل اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك
في اسماء الاربعة وتقول فمي حال الاضافة الى ياء المتكلم اي بالرد والقلب والادغام
في الاكثر واذا استعمل الاثر وفي بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو عند
قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب
وحم وهن وفم بالحركات الثلث في فم ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر
وجاء حم مثل يد فيقال هذا حم ورأيت حما ومررت بحم وحمك وجاء
مثل خباء بالهمزة فيقال هذا حماء وحمئك ورأيت حماء وحمئك ومررت بحماء وحمئك
ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك
ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك
مطلقا اي جواز مجيء مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
وجاء هن مثل يد مطلقا اي في حال الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورأيت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر
لانه وضع وصلة الى الوصف باجناس اسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
ولو قيل لا يضاف الا الى اسم الجنس لكان اشمل وكان يخص المضمر بالذكر لانه لما كان

لبعض



التوابع

لبعض تلك الاسماء حكم الخاص عند الاضافة الى ياء المتكلم فمنع اضافته الى المضمر مطلقا
لئلا يقبل الاختصاص وعكسها بغير اعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي فلا يقطع عن الاضافة
لانه جعل وصلة الى اسماء الاجناس فلا يقبل الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع
منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا
ينتقض حدها بخروج نحو ان ان وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان
اي ما هو متأخر لوحظ مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه تابع الثالث
والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه
من جنس اعراب سابقه ناشئ كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم
فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو
الرفع والرفع في كل منهما ناشئ من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان
المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا
فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي
باب ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني
مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل
في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد
لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن
حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا
ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما
من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه
فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذه التعريف النسبة

الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا وتحليا حقيقيا او حكما فلا
يرد نحو ما يأتي هؤلاء الرجال العاقلون زيد العاقل ولا يحل ظرفيا ثم ان اللفظ كل منهما
ليس في موضعه لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد ولا بالافراد
فالمحدود الحقيقي التابع والحد مدخول الكل بعد ذلك بالتراكيب سابقه من جهة ولد
لكنه المدخل كلا عليه انما يصدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل الحد جامع ومانع ويجمع
جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي بهيئته تركيبه مع متبوعه على حصول معنى متبوعه
مطلقا اي كل الاطلاق غير مقيد بخصوصية مادة مادة من المواد احتراز عن
سائر التوابع لانه يخرجه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لان التأكيد يدل على الشمول في القوم فان كل
التوابع في هذا لا يشترك على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت
من هذه المواد كما في المثال اعجبني زيد غلامه او جاءني زيد نفسه لا يحدها الا
على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان هيئة التركيبية بين الصفة والموصوف
تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم اعوذ بالله
من الشيطان الرجيم او لمجرد التأكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء
في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من
النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق ولم يكن هذا
مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره

في وضعه

فالنعت تابع متم ما سبق
بوسمه او وسم ما به اعتلق
ابن رسيلا



في وضعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة
على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع استعمالات مثل تميمي وذو مال فان التميمي
يدل دائما على ان لذات ما النسبة الى قبيلة التميم وذو مال يدل على ان لذات ما صاحب
مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات
ما وح يجوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت
برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فانه يدل باعتباره لا كل في مثل هذا التركيب
على كمال الرجولية فيصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات
معينة وخصوصية الذات المعينة عين لا معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح
ان يقع الرجل صفة لهذا دون المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان
~~يقع صفة لهذا دون المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة~~
وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن الاسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان
ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى
حاصل في ذات زيد فيصح وقوعه صفة له دون المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة ويوصف النكرة لا معرفة بالجملة الخبرية التي هي في حكم النكرة
لان الدلالة على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة الخبرية وانما
قيد الجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا قلت
جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه او مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير الراجع الى النكرة الموصوفة نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له
مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائم به نحو مررت برجل

وانعت بمشتق كصعب وذرب
وشبهه كذا وذي والمنتسب
ونعتوا بجملة منكرا
فأعطيت ما أعطيته خبرا

وامنع هنا ايقاع ذات الطلب
وان اتت فالقول اضمر تصب

اذ الحسن حال الرجل بصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبار
محل الرجل بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى
فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان
صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو جاءني رجل صبور وامرأة
صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة مؤنثة يوصف بها
المذكر كعلامة والثاني اي النعت بالمتعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الاول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل تركيب اثنان
وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله ان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا
فصل بالتأنيث يجيء بها كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان كان فاعله
مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر ويؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها و
برجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته ومررت برجل معمور او معمورة داره مثل
يعمر او تعمر داره او قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته
فان قلت اذا انظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف
ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير تلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل
والنون في جمع المؤنث وتؤنث في الواحد المؤنث ولذلك تقول مررت برجل

ضارب



ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين
وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل ضرب يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان تبعية
الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور
العشرة كان لا يحتاج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى
فيه الحكم بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف
فيه الحكم بعدم التبعية فانه غير منضبط بل بين ضابطه عدم تبعيته لكونه كالفعل بالنسبة
الى الظاهر بعده لتبيين حال عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا
قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون
غلمانه لانه حينئذ بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى
ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا
كقاعدون لانه اذا كسرنا الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته
لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي الجمع فيه فاعلان في الظاهر
الا انه خرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر ويجعل الفعل خبرا مقدما
على الفعل المبتدأ والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فعدا وضعهما
فلا حاجة الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف التوضيحي الوصف المادح
والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس من المضمر معنى الوصفية وهو
الدلالة على قيام المعنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض
النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي للمصنف في ترك انه لا يوصف به
المضمر لانه ليس بين ذلك بقوله والموصوف اخص ومساو اي الموصوف المعرفة اخص

اشد اختصاصا بالتعريف والمعلوم منه من الصفة في التعريف مساويا له لانه لو لم يكن
اكثر منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان
اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة
ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بذي اللام
الاسم والموصول لانه ايضا مثل ذي اللام المعرف بينهما من المساواة في التعريف
نحو ما اتى الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك امس او المضاف الى مثله او مثل
المعرف باللام بلا واسطة نحو ما اتى الرجل صاحب الفرس لان التعريف في المضاف
مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
على ان سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص بعد العام فهو محمول
على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة
بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما لان الابهام الواقع في هذا الباب يجب ان يزال بالوضع المقتضي لبيان
الجنس فاذا اريد ذلك لا يتصور ... لا يتصف بالمضاف المكتسب التعريف
من المضاف اليه لانه كالمستعار منه من الشيء والسؤال عن الحاجة القصد فتعين
ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت
بهذا الذي اكرمك اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان التزم وصفه بهذا بذي اللام
لرفع الابهام لبيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يبين جنس المبهم لان
الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يبين ان
المشار اليه انسان فيجعل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد
نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقع في الكلام فقوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود بتلك النسبة

يكون

بحث العطف



اي كما يكون مقصود بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع
لانه معطوف على زيد مقصود نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام وكما ان نسبة
المجيء اليه مقصودة كذلك النسبة الى زيد الذي متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود
بالنسبة احترز من غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود
متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة فيها
احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما ولجيب بان المراد يكون المتبوع مقصودا بها
النسبة انه لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة انه لا يكون كالفرع
على المتبوع من غير ان يكون مستقلا بها كالتابع المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
من حيث المعنى مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره حملوا منها ادخلوا
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة فتفصيلها في شيء الحروف ثم مثل له نحو جاءني زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل
جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخلة عليها حروف العطف كالشاعر
والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة لمتبوعه المعطوف عليه
واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة
من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف
لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن
قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد
المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا فيدل فذهب الزمخشري
وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف

وحكم الله في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله نعم وعليها مسند دون في قوله وما
اهلكنا من قرية الا ولها مسند دون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
لدخلت فيه مثل هذه الصفة ونقل عن الشيخ انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل
جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس
بمعطوف على الحقيقة وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حمل العطف كما لو دخل فيه
بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة
بينهما عاطفة لانها بمعنى ما يدل عليه غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك
فهي مبيلها مثل عاطفة بين الصفات وعاطفة في غيرها اذ لا كلام في هيئة الصفة من
داعية اليه واذا عطف على ضمير المرفوع لا على المنصوب والمجرور المتصل بالكلام
او مستترا الا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع
كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل
والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف
الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان بين شاكيه مقلل
لرفع استقلال فلا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا
نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا اذا كان متصلا منصوبا نحو
ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربتنا
وزيد وزيدا ضربت هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف
عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فيحسن الاقتصار
بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده

كقوله تعم



كقوله تعم ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد
النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله ثم فكبكبوا فيها هم و
الغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان
التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوز ترك العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون
يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان
اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن
متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس المجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا
ثم عطف عليه كما عطف على المرفوع المتصل وفي استعادة المرفوع لم يقل لم لا يكتفى
بالمنفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار وحيث
لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة
العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور
والعامل مكرر وجوده بالاول والثاني كالعدم معنى يدل لو قلت بيني وبينك اذ بين
لا يضاف الا الى المتعدد وجرت بالثاني كما في حرف الزائد في كفى بالله وهذا
الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الخافض في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز
عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين
بالاستشهاد فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل نحو جاءني كلهم والابدال منه
اجيب بجواز ذلك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور
في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت به نفسك وجاز ذلك من غير اعادة الجار
قلنا التابعين المؤكد والبدل في الاغلب مثل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط
قليل نادر فهما ليسا اجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه بعدم تخلل فاصل

التابعين

بينهما وبين متبوعيهما فالحاجة في ربطهما الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بينهما
بخلاف العطف فان المعطوف مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف بينهما
الفاصل فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار لانه يخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال فيناسب المعطوف عليه
بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال
العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال التي تعرض له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في
حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف
احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في
حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف
النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير
لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كرها محلا
على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكون المعطوف في حكم المعطوف عليه
في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره معا اذا كان المعطوف مثل المعطوف عليه
ولهذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو ولا نعم زيدا بالنظر الى حرف النداء
والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو كذلك مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع
بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة
وعبد الله مضاف ومن ثم اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع

في ذاهب

(في المجرور)



في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع
لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما على المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه
ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير
فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء
في هذه التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف
لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة مكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب
زيد بسبب الذباب واذا عطف اي واذا وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف
اسمان على معمولي عاملين مختلفين بحرف واحد وقال بعض الشارحين اللباب الاظهر عندي
ان العطف هاهنا محمول على معناه اللغوي او امالة الاسمين نحو العاملين بان
يجعلا معمولهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا
ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون
الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر
خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول
والثاني تاكيد له ولذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرا ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب
الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لا يقوى ان
يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما

جاز بحسب الصورة ولا يرد الامثلة الواردة عليها لانه يقتصر على صورة السماع بل ايضا
نظيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي الا في صورة تقدم المجرور وتأخير المرفوع
والمنصوب لمجيئه في كلامهم واتفقوا على جوازه على صورة السماع خلافا لسيبويه فانه
لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف مضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة بجر
الاخرة في بعض القراءة اي عرض الاخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند
السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه
فلا تظن به ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير
وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع
يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب ضرب زيد او ضرب زيد زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا
اما في المنسوب نحو قولك قتل قتل الامير توهم السامع انه يريد بالقتل الضرب الشديد
فيجيء تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه
فانه ربما تنسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص
اي قطع غلامه فيجيء تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو
لا من يقوم مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد
لا يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في الشمول للمتبوع افراده فانه
كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا
هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر من وجهين

بر



بر واما الصفة فلان وضعها الدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر
متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول وبهذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وهو اي
التاكيد لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى
المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير لفظ
الاول بعينه حقيقة نحو جاءني زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ المقصود واعتبر المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجري في الشيء مطلقا لا التكرير الذي هو التاكيد الا
صطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او فعلا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير
ذلك كلا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بلا
سماع ويكون المقصود والغرض من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كما
التاكيد المعنوي و التاكيد المعنوي يختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة
وهي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن
بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالصاد المهملة من بصع العرق
اي سال وبالمعجمة من بضع اي روى وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات لتضمنه من هذه المعاني ومعناها التاكيد بالتامل
الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا و اختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة

انفسهما بايراد الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما
وانفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والمؤنث
لما سوى النفس والعين لاول تغليبا كالقمرين في الثالث كلتا للمثنى كلاهما للمذكر
وكلتاهما للمؤنث والباقي بعد التثنية المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا
باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كلم نحو قرات الكتاب كله وكلها نحو قرات
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن
ثم اختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة
والمعجمة تقول اجمع في مذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع باوله ...
واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع ابتع بتعاء
ابتعون بتع ابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا
كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكلام ملاحظ افرادها مجتمعة ولم يشترط الا ان صح تاكيده بكل واجمع يجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء
العبد لتكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل لتفيد الشمول بخلاف
جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزاء لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد
ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في

اكرمني بقوله هو ... زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل
ولما وقع الالتباس في صورة الغيبة اجرى في غير الباب عليها وانما قيد
الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد المجرور والمنصوب بالنفس والعين بلا
تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس
وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل
انت نفسك قائم لعدم اللبس وبالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع
المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون لعدم
الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين ليسا من العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني ليس لها في هذه الكلمات الثلث
بالتبعية لا بالاصالة لكونها ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم
يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع ولم يقع معه وذكرها اي ذكر اتبع مع
اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على المعنى
الجمعية واللزوم ذكرها من شانه التبعية بدونها لاصل البدل
تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي قصد النسبة اليه بالنسبة
ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى
المتبوع مقصودة ابتداء بالنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة
اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه
مسند اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك ...

قال في الالفية
التابع المقصود بالحكم بلا
واسطة هو المسمى بدلا
قال السيوطي خرج بالمقصود غيره
وهو النعت والتوكيد والبيان
والعطف بحرف غير بل ولكن
في الاثبات وبنفي الواسطة
المقصود بواسطة وهو العطف
ببل ولكن في الاثبات انتهى

ما عن تو ... لمقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف
البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله
دونه احترز به عن العطف بالحرف فان المعطوف فيه مقصود بما نسب اليه مع
التابع ولا يقصد الحكم على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم
بل لان اعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان في هذا المتبوع فان
قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الاستثناء مثل ما جاء احد الا زيد فان زيدا
بدل عن احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى
زيد بل النسبة المقصودة بالنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد
قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه
الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة
بالنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق
الاثبات والنفي ويمكن ان يكون يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبة الى شيء آخر
اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل اربعة انواع بدل الكل
اي بدل الكل من الكل ... وبدل البعض اي بدل هو بعض المبدل منه فلا اشتباه
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل بسبب ... من اشتمال احد
المتبوعين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل بسبب عن الغلط فالاول
... الاخرين ... بالنسبة الى البدل ... زيد حمار فالاول بل ...
... الثاني ... الاول ...
مقصودا ... الشارح ... الى الاول ...

فان بدل البداء وبدل
الغلط ايضا كان المعطوف
بل في كون المتبوع مقصودا
اصالة لكن لما ابدل منها اخرج
عن تلك الحالة وصار المقصود
هو التابع فافهم انتهى كلام
السيد اقول ويمكن تطبيق
كلام الشارح مع كلام السيد
فتامل ... يشتمل
مطابقا او بعضا او ما
عليه يلفي او كمعطوف بيل
وذا للاضراب اعز ان قصد
صحب ودون قصد
غلط به سلب الحكم عن
الاول بالملك واثبت
للثاني

وبين عطف ... اي عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق
بينهما ان البدل هو مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان وفرع التبيين فيكون المقصود هو الاول فاجواب انا لا نسلم
ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا بدل
الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودا
بالنسبة اصلا بل اراد وا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك
جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني
تتمة له وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني
وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل ونحو يكون التوضيح
الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزئه اي جزء
المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال
بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم
ابتداء كون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن
نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا سلب زيد
ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب ...

الى زيد تامه ولا يلزم فى صحتها اعتبار غنى زيد فيكون من باب بدل الـ[illegible] اى يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه وجزءه فدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة فى المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل ما رايت درجه الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات فانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه فى كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اى بدل الغلط ان تقصد اى يكون بان تقصد انت اليه اى الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعدان غلطت بغيره اى بغير البدل وهو المبدل ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة بدل المعرفة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانوا منه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءنى زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا ونحو ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان الضمير المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود من كون مدلوليهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثانى فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتنى نصفى واعجبتنى علمك واعجبك

101

على وقربك الحمار ومن نفى الحمار عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغى ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثانى مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابا حفص كنية عمر ابن الخطاب رضى الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابى له فقال ان اهلى بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابى فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشى خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق اى صدق الاعرابى ان ناقته دبراء حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اى فرقه من البدل لفظا اى من حيث الاحكام اللفظية واقع فى مثل انا ابن التارك البكرى بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكرى جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل فى حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق فى الضارب زيد ولخره عليه الطير ترقبه وقوعا الطير ثانى مفعولى تارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن فى عليه وقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقع حوله مترقبة لان هاق

الفتى والاسم منه معرب ومبنى كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وكنيابة عن الفعل بلا ولافتقار اصلا ابن مالك لشبه من الحروف مدنى اربعة والمعنوى فى متى وفى هنا تاثر وكافتقار اصلا السيوطى فى الفيته حيث زاد فى اوجه الشبه وجهين وادرج الوجوه الستة مع ايضاح العبارة فى بيتين وهما قوله والاسم فابنه لشبه الحرف فى وضع والاستعمال والمعنى تفى وكافتقار جملة ان اصلا ولفظ وكونه جا مهملا

ووجه لان الانسان ما ذكره ومق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوى بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اى كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا منه يتناول صورة النداء ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثانى افيد المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لولم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى بالفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او بوقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او بوقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعم من خزى يومئذ فمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه

102

عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب ولما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة بمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما هو مفهومه وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا باختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأة ومن ابنك وهى اى المبنى والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والمركبات والموصولات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على الاسماء الافعال لا على الافعال لتصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب

الضمير سيوطي والاصل في المبني تسكين كلم
وهو بقمت وبرعن ملتزم

في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب وان كان مبنيا على الحركة فلابد عند ذلك البناء من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او لمخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب لكن لم يتقدم ذكر الغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من قوله تعم اعدلوا فانه متقدم ذكر الميراث دل على انه ثمة موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا

الحال



وذو اتصال منه ما لا يبتدا · كالياء والكاف من ابني اكرمك
ولا يلي الا اختيارا ابدا · والياء والهاء من سليه ما ملك
للرفع والنصب وجر نا صلح · كاعرف بنا فاننا نلنا المنح
والف والواو والنون لما · غاب وغيره كقاما واعلما

الحال في ضمير نعم رجالا زيد وربه رجلا وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كاسم الظاهر سواء كان مجاورا لعامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال هو الاصل والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعم فذلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وثانيهما الى وضربت على صيغة المتكلم الوحد المجهول الماضي المنتهيين اولهما الى ضربن صيغه جمع الغايبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن صيغه جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدء بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغايب لانه ادون الكل وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول ايضا والنوع الثاني يعني المرفوع المنفصل انا الى هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هي هما هن والضمير في انت الى انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية
وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اياي الى اياهن اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه الى اياهن وفي اياي خلاف فات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن غلامه الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين بدلا عن ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا لتلك الامور عللا ومناسبات لا نطول



ومن ضمير الرفع ما يستتر · كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر
وذو ارتفاع وانفصال انا هو · وانت والفروع لا تشتبه
وذو انتصاب في انفصال جعلا · اياي والتفريع ليس مشكلا

الكلام بذكرها في المرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان ليستتر لانها فضلة والمرفوع المتصل فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير التي وضعها للاختصار استتار الفاعل واكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث الغايبة اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد والغايب والغايبة اسم يكونا مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب والواحد الغايب والغايبة اذا لم يكن مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا يتغير لا نرى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون

والالف فى ضربا تثنيه فيهما اى الالف والواو فى الصفة حرف التثنيه والجمع ولبستا بضمير

ولا يسوغ اى لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اى لاجل

تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اى تعذر

المتصل بالتقديم اى تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به العامل

اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذا الفصل ينافى

فى الاتصال وتركه الفصل يفوت الغرض او بالحذف اى حذف عامله لانه اذا حذف عامله

لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا

والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب

نحو انك وانك او بكونه اى كون الضمير مسندا اليه اى الى ذالك الضمير صفة جرت على

غير من هى اى تلك الصفة كاينة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة

لزم الالتباس فى بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد

عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب

الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر

هو نبه على الاحالة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال فى بعض الصور

حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هى له لا ما هى له كما هو الظاهر لكون

اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل و

وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف فى العامل

اى اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت قائما مثال الكون العامل

حرفا وهند زيد ضاربته هى مثال لضمير الذى اسند اليه صفة جرت على غير من هى له

فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهو صفة لهند حيث قام الضرب

بها وانما يصح ذلك اذا كان هى فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض

التاكيد ولكونه تاكيدا لازم لا فاعل بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الخ

مختري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس احد فيها

مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذا المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل

والضمير الثانى اصلا فيجب اتصاله فانكان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا

احدهما اى احد الضميرين اعرف من الاخر احترز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث

يجب الانفصال فى الثانى للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد

الضميرين الذى هو اعرف على الاخر احترز عما اذا كان الاعرف متاخرا نحو اعطيته اياك

فيلزم انفصاله لبعد المتكلم فى تاخير الاعرف ولا لحقه طعن فى اول الوهلة بانه

على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهك فلك الخيار فى الضمير

الثانى ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو

متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما

يفصله وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا

لجر الاول بالاضافة ونصب الثانى بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم

الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل والا الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل

والا اى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اى الضمير الثانى على كل من التقديرين

منفصل لا غير اما على تقدير الاول لئلا يلزم الترجيح فى تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو

كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثانى لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما

هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غايبين

واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار فى

خبر كان وبابه اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان قائما وكنت اياه لانه

كان فى الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوى ويجوز ان

يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول فى مثل

ضربته واجب الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة

بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدا محذوف

الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعنى لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما

لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان

يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى

وكذالك الاكثر فى الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى

فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء فى بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما وذهب

الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها

الفيه وقل يا النفس مع الفعل التزم | وليتنى فشا وليتى ندرا | فى الباقيات واضطرارا خففا
ابن مالك نون وقاية وليسى قد نظم | ومع لعل اعكس وكن مخيرا | منى وعنى بعض من قد سلفا

موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب

سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع فى موقعه فالاخفش

تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى ان الكاف ضمير

منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا

ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء

المتكلم لازمة فى الماضى اذ الحقه تلك الياء لتقى اخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم

التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذالك نون الوقاية لازمة

فى المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون التى هى الاعراب

نحو يضربنى لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط

حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الا

عراب الكاينة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان

ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات

البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع

النونات ولو حكما كما فى لعل لقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها

كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخوات ان لعدم مانع

فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما

بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع

قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار تركها النون لثقل
الضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل نحو كنت انت الرقيب
صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا
تثنيه وجمعا وتذكيرا وتانيثا ومتكلما ومخاطبا وغيبة يسمى هذا المرفوع وذلك النحو
ليفصل ذلك المرفوع المنفصل بين كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل
فيه ما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا وخبره ذلك فما
يحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل
انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو
افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر
قبل العوامل لا لمشتغنا فهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب
عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه
للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب
يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا يعرف المبتدا
والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا
على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتداء برفع ما بعده فى مثل كنت انت
الرقيب علمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتداء ما بعده خبره بدون
الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل للتاكيد التقدم لان



تقديم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير
سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل
الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
لان الضمير راجع اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنث
ليحصل التناسب يفسر ذلك الضمير الغايب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى هذه
الخصة من جنس المذكورة الذات قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترضة بيان للواقع
فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية
او لا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يجعل التقديم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو مبتداء راجعا الى الشان وزيد
قائم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه لمكان
رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون
ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون مستترا وبارزا على حسب العوامل
عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح لاستتاره الضمير كان مستترا والا
بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن
اللفظ باضماره لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جايز مع ضعف بخلاف
ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات
واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان الجز كلام مستقل ثالثها

من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جوازرا وظباء الا ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذف
بلية الاضمار ههنا لازم لكونه منصوبة لازم كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
وذلك لانه قد خففتا ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان
المكسورة فى اجدر بالعمل المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها
بالفعل من المكسورة فهى اجدر بالعمل واذا لم يوجد وها عاملة فى الملفوظ قدروا اعمالها
فى ضمير الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير
لئلا يفوت التخفيف المط ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير
الشان مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة من المبنيات
بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسم وضع كل واحد منهما لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه
اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند الاطلاق حقيقة فى الاشارة
الحسية ومثل فلا يرد ضمير الغايب لانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل
ذالكم الله ربكم مما ليست الاشارة ذا حالكونهما للمذكر الواحد والعامل اليه حسية
محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حالكونهما
للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الجزء الى المبتداء ولمثناه
ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حالكونهما للمثنى المذكر وانما قدم ليكون الحكم
اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلاثة الباقية فقوله هو مبتدا وقوله
ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منهما بحال خبر له ويجيء بعض اللغات ذان فى جميع الا



الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث
الواحدة تا قيل هى الاصل فى لغات المؤنث الواحدة لكونها لا انه لم يثن منها الا هى
وذى وقيل هو الاتى لغات الواحدة لكونها تانيث ذا المذكر فينبغى ان يناسبها وقيل هما
اصلان والقول باصالتهما قد ما على باقيها الفرعيتها وتى بقلب الالف ياء وته
وذه بقلب الالف الياء هاء بغير وصل الياء فيها وتهى وذهى بوصل الياء فيها ولمثناه
اى مثنى المؤنث تان فى الرفع وتين فى النصب والجر لا يثنى من لغاته الا ما ذكر
على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل
انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف بل ذان وتان موضوعان
للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب
اتفاقى لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اى جمع المذكر والمؤنث اولاء
مدا وقصرا اى ممدودا او مقصورا واذا كان مقصورة يكتب بالياء ويلحقها اى يلحق
الاسماء الاشارة يعنى يدخل على اوايلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار
اصالتها حرف التنبية وهى كلمة ها فهو ليس فى الحقيقة منها وانما هو حرف
جىء به للتنبية على المشار اليه قبل لفظه كما جىء به للتنبية على النسب
الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اى باخر الاشارة
حرف الخطاب وهى الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع

الظاهر موقعها ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حرف الخطاب خمسة
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما واتما فلناس
انواع اسماء الاشارة خمسة لان افراد المفرد المؤنث يوصلي الى ستة فيكون اي الحاصل
من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكراً وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وخاطبت
وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين و
خاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك و
تينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد للمذكر واولاك بالقصر للمؤنث الى اولئكن
واولئكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك
فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذالك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان
التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه
الكلمات الثلث مقام الاخيرين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره
فقال يقال وتلك وتانك وذانك حال كون هاتين الاخيرتين مشددتين واولا
لك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذالك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل
تلك اشارة الى كلمة ذالك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين
واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو المتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب



القيه وبهنا اوههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد او بثم فُه اوهنّا او بهنالك انطقن اوهنا

واما ثمه وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو
الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا
على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل حقيقة في المكان
وغيره اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا
اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا اسميا او لا يصير جزءا
تاما ان كان من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا
اوليا يحل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا كونه خبرا ومطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا
الا بصلة وعايد والمراد بصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان
المراد بها ههنا معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها
الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لا انه لاخراج مثل اذا وحيث وليس لهما
صلة اصطلاحية فتريح بما علم ضمنا معناها لغة والقايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يكون يقال الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم جزءا الا معها هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون

فصل
قال السيوطي في الفيته
موصولنا الحرفي ما اول مع صلته بمصدر كيف يقع
وذاك ان والوصل فعل صرفا وكي بما ضارع واللام قفى
وان والوصل ابتدا او الخبر وما بغير ظرف لا ما امر
ولو كما بتلو مفهم تمنّ ومن يزد فيه الذي فاوهن

المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة
الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا لغة في الاحتراز عن مثل اذا وحيث ولما كانت الصلة
بعينه اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره و
الواجب ان يكون ضميرا وللموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا
الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعايد ضمير لا غير ضمير له
اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة
لشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنا مفردا صورة عملا بالحقيقة و
الشبه جميعا معا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء حال النصب
والجر والاولى على وزن العلى بجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين
كاللائين بجمع المذكر واللاتي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء
فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف بجمع المذكر والمؤنث الا انها في
جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي بجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذي
فيما لا يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واي
بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي
نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية اي المنسوبة الى بني طي



باب الاخبار بالذي والالف واللام
وشرط الاسم مخبرا عنه هنا جواز تاخير ورفع وغنا
عنه باجنبي او بمضمر اومثبتا او عادم التنكير

لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي والتي قال الشاعر وبيري ذو حفرت
وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا
اي ما الذي صنعت والالف واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي والمثنى او المجموع و
العايد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع
لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة كقوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر
اي لمن يشاءه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او بما يقوم مقامه
ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسايل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بالذي بعد
بيانهم طريقة الاخبار به لابد له من تذكر كثير من مسايل النحو وتدقيق النظر فيها
حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا
الباب فقال فاذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذي اي باستعماله الذي
والتي او الالف واللام فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها
اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامه في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر
عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي كان له
في الجملة الاولى ضميرا لها اي لكلمة الذي واخرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على
الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن
زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي او نعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت

بال وغيرها ومن اخبر عن خبرها فقد الى بما وجب

معهما فى صدر الجملة الثانى موضع ما هو مخبر عنه

هذه فى الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرا للذى واخرت المخبر عنه يعنى زيدا وجعلته خبرا عن الذى وقلت الذى ضربته زيد وكذا لك اى مثل الذى الالف واللام فى الجملة الفعلية المتصرفة خاصة اى خص الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبنى واسم المفعول من المبنى للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذى يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف فى نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون فى اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناهما كالسين وسوف وحرف النفى والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد فى جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اى من الامور الثلاثة وهى تصدير الموصول مقام ذلك الاسم وتاخيره ذلك الاسم تعذر الاخبار ومن ثم اى

وان كان المخبر عنه متمما بصلة او صفة او مضاف اليه او غير ذلك فلا بد من المتمم مذكورا بعده كما كان قبل تصوير المسئلة فتقول ان اخبرت عن الموصول فى قولك اعطى الذى شتم غلام زيد ثوبا حسنا الذى اعطى غلام زيد ثوبا حسنا الذى شتم فان اخبرت عن المضاف قلت الذى اعطاه الذى شتم ثوبا حسنا غلام زيد فان اخبرت عن الموصوف قلت الذى اعطاه الذى شتم غلام زيد ثوب حسن والنظم مبنى على ... انتهى

111

ومن اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذى فى ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذى وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقدمه على الجملة وكذا لك امتنع فى الموصوف بدون الصفة وفى الصفة بدون الموصوف فلا يجوز فى ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذى عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذى ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع فى المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز فى نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذى عن دق القصار بدون الثوب لانه يودى الى ان يعمل يجعل ان يكون الضمير الذى جعل فى موضع دق القصار يكون عاملا فى الثوب وبخلاف الذى عجبت منه دق القصار الثوب وكذا لك امتنع فى الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذى هو معرفة فى موضعه بالحالية وكذلك امتنع فى الضمير المستحق لغيرها اى لغير كلمة الذى لامتناع تصدير الذى لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذالك الغير ولا ضمير وكذلك امتنع فى الاسم المشتمل عليه اى على الضمير المستحق لغيرها اى لغير نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذى زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته و

من القصيدة التائية | كذا من وما اسميا واى واية | وما شاع شرطيا ومستفهما به | واى ومن فى غير ما تم مثل ما
وما عكس من فى غير ذى العلم ثابت | وقد جاء موصوفا وتم بقلة | واى الى الموصوف ايضا بكثرة

واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اى بشيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر فرجة كحل العقال اى رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابى على والشيء المعرف عند سيبويه بقوله تعم فنعما هى اى نعم شيئا او نعم الشيء هى وصفة نحو ضربته ضربا ما اى ضربا اى ضرب كان ومن كذلك اى يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا اى شخص غيرنا او بجملة نحو مررت بمن جاءك فلا اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واى للمذكر واية للمؤنث لكن فى ثبوت الاول دعة وانتفاء التامة والصفة فان الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى يقع صفة اتفاقا فلم جعلها ايهم لكن التى لا تقع صفة اصلا واجيب بان اى الواقعة صفة هى فى الاصل استفهامية بشرط الصفة وهى اى كل من اى واية معربة بالاتفاق وحدها لا بتاويلها فى اعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وفذوا الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرء بالضم اى ايهم اشد هو

على الرحمن

فيمن بالضم اى ايهم اشد هو

وانما بنيت موصولة موصولة

لننزعن

ومعنا ايضا اى شيء بكثرة | وماذا على وجهين معناه ما الذى | كما قال ماذا ينفقون جوابه
قل العفو رفع يا بضم وفتحة | وفى صلة الموصول حذف بقلة | وقد يحذف الموصول فى قول بعضهم

112

اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحروف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يليهما وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفى قولهم ماذا صنعت وجهان لاحدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شيء الذى صنعت اى صنعته فما مبتدأ والذى خبره او بالعكس وحق جوابه رفع اى رفع على انه خبر لمبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه اى شيء وههنا عبارتان احديهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اى شيء والثانية ان ما معناه اى شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤدا يهما واحد فان معنى قولهم انهما بكمالهما بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شيء فحق جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبر المتكلم لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر او الماضى اللذين هما من اقسام المبنى الاصل وعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى

فان قلت ماذا صنعت ...

شاه نجيب

الفيه واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين

الاصل فاقيل ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به توجعت وتضجرت عبرعنه بالمضارع
لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا اي امهله
مثال لما هو بمعنى الماضي قدم الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم
وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا
موضوعا لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذا العربي القح
ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال
المضم ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون
هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب اسم نقضا على التعريف وفعال اي مما يوزن بفعال
الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياس كنزال بمعنى انزل قال سيبويه
هو مطرد في الثلاثي فيرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد فلهذا تاول بعضهم
قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالكثر
على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور
قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الان دليل قاطع
على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة المؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني
اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي بفعال بمعنى الامر عدلا وزنا واما عدلا فلا
وعليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وعن هذه الصيغة المبالغة



في الامر كفعال وفعول للمبالغة في الفاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في
كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف
خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي
ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل من اراد الاطلاع
عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان
انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار
لانه وان كان علما كما قالوا لكنه ليس للاعيان وقوله صفة علما وذكره
التشبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك
مبني في استعمال بني تميم الا في فعال علما للاعيان يكون في اخره راء
فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه وانهم لا يبنونه
بني وبنت الراء ووقرا اي يكون باعواب الكل نحو حضار علما للكوكب وجه
الاكثرين ان الراء مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه

اخف او سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة

الاصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما
منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم
فعل او لم تلزم المصدر وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب
وحكمه حكم المصادر والثاني صه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير
منقولة بل كانت في على ما كانت عليه كونها اصواتا ساذجة ولم
تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع منها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى له كقول المتندم والمتعجب وي وح لا يقدر ان يحكم
عليه شيء او به شيء ومنها ما يجري على لفظ الانسان عند عروض معنى له
على سبيل الحكاية بان لا يصدر من نفسه بل يشابه صوت شيء كما اذ قلت
غاق قاصدا الاصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح
لا يقدر ايضا ان يحكم عليه او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان



اما الزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح
ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
منها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب
وي او عند اناخة البعير نخ او كان عنده صوت الغراب فهي في
هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث
انها حكاية عنها والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي
عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست بكلمات
لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها
مجراها واخذها حكمها وحيث يجري بها مجرى ما لا تركيب فيه من الكلمات
فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال كل لفظ ولم يقل
اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر مع
لسان الانسان تشبيها لصوت شيء كما عرفت في القسم

وما به خوطب ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتا يجعل
كذا الذي اجدى حكاية كقب والزم بنا النوعين فهو قد وجب

الثاني من الاصوات الغير المنقوله او صوت للبهايم يعني مثلا امرا لها
او زجرا او دعا لها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهايم
ذات القوايم الاربع فلا يتناول ما هو مطيور بل بعض افراد الانسان
ايضا كالصبيان والمجانين اذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول
الطوايف والاول كغاق اذا صوت به انسان تشبيها بالغراب
والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف
القسم الاول وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق
بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير
ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى
لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات**
اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل من
تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او

او



او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة وليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال
ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه
في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة
ليخرج مثل عبدالله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما
قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر من الحد مع
انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف
وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه الصفة من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب
احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر هيئة
التي في عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي
تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة

الفيه
وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا
واختمه في التانيث بالتا ومتى ذكرت فاذكر فاعلا بغير تا
وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين
وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما
وان اردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين

تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب
احد شطري معدي كرب مع الاخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد
على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا عاطفا
او غيره بنيا اى الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي
ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله
خمسة وعشر حذفت الهمزة الواو وركبت العشرة مع الخمسة ومثل
من ثاني عشر الى تاسع عشر اوالخواتها
حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم
ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان وحد جزئيه العدد وان لم يكن
مع العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني
فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه
فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذ واحدة

العيه



الصيغة من المفردات لما لا يعلم ذكرنا اراد وان يأخذ واشتق ذلك من
لان صيغة فاعل لا يتسع حروفها جميعا فاقتصروا على اخذ فاعل من احد الجزئين
المبنات ولا تيسر ذلك من مجموع الجزئين اذ في نحته بعض الحروف من
كل جزء مظنة الالتباس واختار والاول ليتوقل على المقصم من اول
الامر فاخذ واشتق من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف ايضا
انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر
لو لا معنى له ماخوذ من احد عشر وهي والقياس الحادي والعشرون
لا فرق بينها الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبني فيهما
الجزءان بل يبنى الثاني لتضمنه ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط
النون والا اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع
صرفه وان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اى اعراب

الثاني من نوع المعرفة وبنا الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان

اخريان احديهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وعرف
المضاف اليه واخريهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني

وصرف الثاني **الكنايات** جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء

بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين

كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى

المصدري ولا كل ما يكنى به بل البعض ولا كل بعض بل بعض معين لكنهم اصطلحوا

في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولهذا لم يقل بعض

الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريف الامور الا بالتصريح

به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض

المعين فقال الكنايات كم وبناها لكونها موضوعة وضع الحروف

او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الالف وحمل الخبرية عليها وكذا

وبناؤها لانها في الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف



الفيه تمييز في الاستفهام كم عندك مالا واجوان تجره من مضمرا واستعملها مخبرا كعشرة
مميزة عشرين ككم شخصا سما ان وليتكم حرف جر مظهرا او مائة ككم رجال او مره
ككم كاين وكذا ينتصب تمييز ذين او به صل من تصب

التشبيه وصار بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على الاصل بنائه وكل واحد منهما

يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم

كذا كناية عن نحو يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية

من الحديث والجملة وانما بنيتان لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة

التي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها لم

يجز خلوه عن البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن

الكنايات كاين وانما بني لان كاف التشبيه دخلت على اي

كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع

كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون

ساكنة كما في من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء النون مع ان التنوين

لا صورة لها في الخط فرتبة في البناء للابهام عن جنس المسؤول

عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت المعدود وسط العدد



وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد تارة ومجموع اخرى اي بقول

كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما

جاز مفرد لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاز مجموعا لان العدد

الكثير ما ينبئ عن كثرته صريحا وما كان قد اليس شبه في التصريح بها وليس

كانها ما نبئه عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما اي في خبر كم الاستفهامية

والخبرية بقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح

الرضي وذلك في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة

جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا

بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز

الزمخشري ان يكون في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة

استفهامية وخبرية والعامل لكم الاستفهامية والخبرية صدر

الكلام ليعلم من اول الامر انه من النوع من انواع الكلام والخبرية

الانشاء لدلالته على انشاء التكثير وهو انشاء نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول

الامر وكلاهما لو قال وكلاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية

فهو على التقدير كل من هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل منهما

يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منها بقوله فكل ما

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية ويكون بعده فعل او شبه

لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث

كذلك كان منصوبا معمولا على حسب اي على حسب عمل هذا الفعل

وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك كما تقول كم يوما ضربت

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضار الفعل المفعول به

والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فيقتضيه

لاحد المنصوبات الاخر بحسب المميز فالاستفهامية نحو

كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول

المعلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام
ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا المفعول
وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة
النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلت من قبيل الا
ضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي
كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل
عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم
تقدر فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهم اشتريت او بكم رجل
مررت او مضاف نحو غلام كم رجل ضربت وعبد كم
رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة واذا جاز

تقدم



تقدم حرف الجر او المضاف عليها مع ان لها صدر الكلام لان
لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعفه فجوز تقديم الجار عليها
على ان يجعل اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة
للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبهه
فعل غير مشتغل عنه ولا نحو ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه
فانه يخبر عنه مع انه نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا
خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم
يوما سفرك فكم مضاف منصوب المحل اداة داخل تحت قاعدة
النصب باعتبار اشتمال الظرف فيه وداخل في معرفة قاعدة الرفع ثانيا
لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تمشية الوجوه
الاربعة في جميع هذه الاسماء اي في كل واحد واحد وايان مختصين بالاستفهام
من وما واذا كانت استفهامية يتاتى فيهما الاعاريب الوجوه الثلثة الاول

ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجرورا
عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع
مبتدا ان لم يكن ظرفا [illegible]

الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بعض [illegible]

نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ابوك
وما صنعتك ولا يتاتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتيني
فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيهما بل في
جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا يقع
الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من نحو كم ومتى واين وايان وكيف
واني واذا ان لم يتخير نحو متى اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية
ومن بعضهم ان اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت
قعود عمرو وهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر
لهذا على شاهد من كلام العرب وما هو لازم الظرفية قد يقع في الابهام
محكوما بانتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عندك

فلان



فلان اي متى كاين عندك واما اي فتتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد
يقع في المحل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل
بالخبرية الوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي
مثل كم عن ذلك اجزه وفاذ يعني فيما احتمل الاستفهام والخبرية وذكر
المميز وحذف ثبت اوجه هذا في كثير من النسخ وفي بعضها ومثل تمييزكم
عمرا اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل انه يعتبر
الاوجه الثلثة في كم اسدا ارفعا بالابتداء والاخران نصب على الظرفية او
المصدرية فانما سائر فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسب الى
كونه وجوه النصب لا يخفى ان هذه الصيغ بما سبق من وجوه الاعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في عمرا اعني تمييزه فاعرابه الرفع بالابتداء استفهامية
كانت وخبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على حذف جواز تمييزها

وهو غير مذكر فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف
مثل كم مالك واما النسبة الاخرى فلا يحتمل الا لوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وعارضه اي وقد حلبت على عشارى الفدعاء الموجبة الرجوع
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم جمع اي كثيرة الاولاد
عارت كم كثيرة او بها اشتقه لها لشبهها الى سواد المنقر وانما الدي حيث
البعث بتفخيمه مع نقصت اي كنت كارها لها شمها ستنكفا منها فهدها
على كره مني واحتار من الوداع هذا منها الملب لانه خدمة الاناسي واليسار
مع خرم اوهي التي اي على جهلها عرة اشهر والحيار الا انها تتاذي من
الحلب ولا تطيع لسهوته على جهلها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة
اشارة في قال عزه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت
المميز اي كم مرة اوحيته على التهكم اوكم مرة بعده كم حلبت على التكثير

فاربع



فارتفاع عمة على الابتداء مع كونه نكرة بقوله لك وخبره قد حلبت وكم اي استفهامية
كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب بانه الفعل الواقع
بعدها مسلط عليها وتسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت
خالة وقدعا واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك على الوجهين
تابعين وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك
وكم ضربت اي في كل منهما قامت قرينة دالة على المحذوف فانه
اذا سئل عن كمية مالك او خبر عن كثرته فظاهر ان القرينة على انه
سئل عن كميته دراهمه ودنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما
او دينارا او كم درهم او دينار مالك لكن في هذا المثال مرفوع على الابتداء
ومالك خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم لوقوعه او اخبر بخطأ ان
السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مراة ضربك اي كم مرة او كم ضربة ضربت
او الى ضربك اي كم ضربة او ضربة ضربت لكن في هذا المثال كم منصوب
على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر الموضوع فقط
واذا كان للعدد فالمحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ
الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر
ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير رجلا او رجل ضربت فعلى هذا

١

التقدير يكون منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المحدودة
من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلاحاجة الى ذكر البعض
هنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف
اليه عن اللفظ كان نيته فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو ربيع
كان خير امن قبل وسميت الظروف المقطوعة من الاضافة غايات لان غاية
الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام
وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى
المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف الممنوع
قطعها عن الاضافة نحو تحت وقدام وفوق وخلف ووراء والقياس عليها
ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف مع قطعها ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال في شرح الاعراب وكنت قبلا او دخل باءها الفرات
فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة نحو كنت قبلا قد يا تعالى الله الرحمن والاول
هو الحق واجرى مجراه اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف
اليه وفي البناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف وشبهه بالغايات لشدة
الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد ما وليس نحو قبل

بها لا غير



هذا الاخير وهو لا غير وليس غير لكثرة استعماله غير بعدهما وكذلك اجرى مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من
الظروف المبنية حيث على الضم وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا
الا للاجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي في اكثر الاستعمال وقد جاء اما
شرطا حيث سهيل طالعا اي حيث سهيل طالع لا مفردة وهو سهيل مفعول
اي رايت مكان سهيل طالعا اخره نجم نيص كالشهاب ساطع وانما بنيت
على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في
الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة وان كانت في اللفظ مضافة
الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فحذفت بها الغايات المحذوف
المضاف اليه فبنيت على الضم شبها ومع الاضافة الى المفرد عربه بعضهم
لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه شذوذ
الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او
مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي
للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في ا
استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث
فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل على استعمالها في الاغلب الاكثر
في هذا النحو كقوله اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في
الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة

الفية سيوطي
حيث مكان واضف للجملة
وقل ان تخرج عن افرادتي
قال في الشرح من الظروف المبنية حيث
وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار
اذ لا تستعمل الا مضافة الى جملة وسواء
في الجملة الاسمية والفعلية قال في المغني
واضافتها الى الفعلية اكثر ولهذا رجح
النصب في جلست حيث زيدا اراه و
ندر اضافتها الى المفرد كقوله ببيض
المواضي حيث لي العمائم وقوله اما ترى
حيث سهيل طالعا وانذر من ذا الاعلم
اضافتها لفظا بان تضاف الى جملة محذوفة
معوضا منها ما كقوله اذا ريدة من حيث ما
نفحت له اتى حيث هبت والاصل فيها
ان تكون للمكان قال الاخفش وقد ترد للزمان
كقوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدى
ساقه قدمه اي حين
تهدى وندر خروجها
عن الظرفية
والاجرها بالباء
وبالى وبفي ووقوعها
اسم ان ومفعولا
انتهى كلامه

وقد تستعمل الاخرى كما في قوله حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى
بين الصدفين وحتى اذا اجعلنا داوفيهما اى اذا في الشرط وهو ترتيب جملتين
جملة على اخرى فيتضمن معنى حروف الشرط فهذا اعطاء حرى لها مالكلك لكن
مع الشرط فيهما اخبرا حصلى مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الكلام
ايضا ان الحبر الخبر المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان دلو وقد يكون
اذا للمفاجات مجردة عن معنى الشرط فيقال فاذا جاء الامير مفاجات من قولهم
فجئت فالته بالضم والمد اما الفتح وانتى للشرح فيلزم المبتدا بعدها فرقا
بين اذا بذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته وقوعه بعدها
خلافا لمن ليس من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاخبار على شريطة
التفسير كخرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضرا ووقف فحذف الخبر واما
فاذا هذه من المفاجات وهو حال لا يظهر قد استعملوا حذف الجملة
لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفا فهى السببية فان المفاجات السبع
سببه عن الخروج فيتوسل الى قرب الى التحقيق انها العطف من جهة
المعنى اذ حرجت ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان هذه زمانية اومكان
وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد في ذهاب هذه مكانية وقولنا زمان
وقوف السبع او مكانه مفعول به لفاجات لا مفعول به والكلام حتى اذا
ظرفيه بل الظرفية

بل



بل المفعول به محذوف اى فوجدت في زمان وقوف السبع او
مكانها اياه اى السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اى
وقت احمرار البسر وقد يستعمل استعمال وامن معنى الظرفية نحو اذا
يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى
من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناء الماضي حيث او
لكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية
لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل
كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجي للمفاجاة نحو خرجت
فاذ زيد قائم واللغة مجيها لم يذكره المص ومنها اين وانى ممالمكان
استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن



اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد يعنى كيف وانى
القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما
مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور
العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج
بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء
كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة استفهاما للحال اى حال الشي
وصفته فالمراد بالحال صفة الشي لا زمان الحال كما توهم بعض
الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف
ومعناه على السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال وهو
يستعمل للشرط معنى اى مع ضعف عند البصريين نحو كيف
تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين

نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه
وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية
اى على اى حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية
مذ ومنذ بمعنى الوقت مذ ومنذ حرفين ويكون تارة بمعنى اول
المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها نحو ما رايته مذ او منذ
يوم الجمعة اى اول زمان عدم رويته يوم الجمعة فيليها اى يقع بعدها
اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا
فيهما اى اول مدة عدم رويته يوم الجمعة فادام لا يلاحظ هذان
اليومان امرا واحدا لا يحكم عليها باولية المدة لان اول المدة ما يكون
امرا واحدا لا يحكم عليها لاثنين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا
وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم

او حكما نحو ما رايته مذ يوم الجمعة لقيتني فيه لحصول التعين المقصود

من كونه معرفة انما كان التعين معقود والا لا فاعل التعين

لانه لا فائدة فيه جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقت ما

لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع

المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان

الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى المستغرق جميع اجزائه

بحيث لا يشذ عنه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان

عدم رويته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو

ما رايته مذ ذهابك او الفعل نحو ما رايته مذ ذهبت او ان

لكن اى ما كانت كتبت على هذه الصورة مشددة كانت او مخففة

نحو ما رايته مذ انك ذاهب او ما رايته مذ ان ذهبت او الجملة

الاسمية نحو ما رايته مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر



فيقدر بعدها زمان ذلك مضاف الى احد هذه الامور ليصح

حمل ما بعدها عليها فكان التقدير فيما رايته مذ ذلك مرزمان ذهابك

وعلى هذا القياس فيما بقى وهو اى كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدا

وما بعدهما معرفتان لكونهما فى تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او

جميع المدة وخبره ما بعده اى خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج

فانهما عنده خبر المبتدا والمبتدا ما بعدها ويرد عليه انه يلزم ان يكون

المبتدا فى مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك

غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدا او خبرا فهما اسمان مبنيان لا ظرفا

فلا يقع عندها من الظروف المبنية الا ان يراد بالظرفية

كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها

اى من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن

بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن

القرب فى كذا الذى لكنها ليست بحرف اما لدن فانها مبنيه اضف لغد وسواه وجمع

... ولم تجئ ظرفا لمعنى استقر للابتدا فى نوعى الظرفيه فى غدوة من بعد نصب ...

واعطف على غدوة حتما وانصب ومن يقل بالجر لا تصوب

لفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال

وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون

ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم الدال وسكون الدال

ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف

وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد

فيما يحضر عنده وفيما فى خزانته وان كان غايبا عنه ولا يقال المال

لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر وحكمها ان يجر بها على الاضافة

نحو بقى المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات الوجه

بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا لتشبيها لنونها بنون

التنوين فى مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت و

تكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة وغيرها ومنها قط مفتوح

القاف مضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاته



عوض لوقت قابل قد عما

وقط للماضى ونفيا لزما

لغاته وقد يخفف الطاء مثل قط الذى هو فعل فهذه خمس لغات

المضمومة وقد يضم القاف اتباعا للضمة

كلها للماضى المنفى اى لا بين الفعل الماضى المنفى او الزمان

الماضى المنفى وقوع شئ فيه يستغرق النفى جميع الازمنة الماضية

نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة

لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح

العين وضم الضاد المعجمة وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل

اى لا بين الفعل المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى

فيه وقوع الشئ يستغرق النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه

عوض وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا من الاضافة كقبل

وبعد وقيل اوانه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر

الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر والظرف

المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضاف الى المبنية نحو زيد وناقة الاكتبا

القصيدة وفي المثل والغير المضافين قبل ما التائية وان وان جاز البناء بفتحة

كذا كل ظرف معرب قد اضفته الى جملة او اذ بتقدير جملة

الى المضاف اليه او بواسطة على الفتح تخفيفا نحو قوله وقع يوم ينفع الصادقين وقوله تع من خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابه ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل غير وكوين مع ما وان مخففة ومشددة على قياس مثل ما قام زيد وقيل اي مثل ان يقوم زيد ومثل قبلي ان يقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث والمراد المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابها لكونها مستحقة للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشئ متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشئ بقيد عينه المعلومة



٧ وجملة انواع المعارف سبعة مضمر وموصول واسم الاشارة منادى واعلام وذو اللام ثم ما يضاف الى ما مر المعنوية

المعلومة والمعهودة وبيانه او ونيع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له الاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهي النكرة فقوله او وضع [illegible] لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه

الفير العلم المعين المسمى من غير قيد التعين الف ثمّ فان يكن ذهنا فلجنس جرى لفظا وفي المعنى كما قد ذكرا

من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته [illegible] فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المعنى الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثل معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه



تحكم ان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام ليلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امر امصيام في امسفر بدل من اللام ~~ليلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ~~ فالعدد ما دخلته فيما اذا من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه يكون نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احد الخمسة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول والمضاف

الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة مثل غلام
ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف
اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
اى اضافة معنويه احترازا عن اللفظية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف
المضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المفردات والمبهمات
ومعنى الاضافة الى احد هذه معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغنى عن التعريف خص العلم بالتعريف فقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او
البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو اسم
ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات

والاعلام

بعلم



والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغير الوضع من واضع
معين فكانت موضوعة بواسطة المستعملين وتناولها ذلك غير متناول غيره اي حال
كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غيره ذلك الشئ
باستعمال فيه واحترز عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي ثابتا بالوضع واحد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف
في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
نحو هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقواها
لبيانه المخاطب من حيث اضافتها المضمر المتكلم لبعده وقوع
الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه لا يتطرق في المتكلم الا بكر
الكن اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز
ان يلتبس بان يتوهم ان الخطاب له وليس المراد الا كون
المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم

بغلبة الاستعمال فيه واختلف
في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص
العلم الغالب بفرد معين

يتطرق فيه ما

بالاعرفية

موضوع الحساب العدد من حيث انه كيف يكن التادى الى عوارضه المجهوله وتعريفه بما يقع في مرتبة العدد يدخل فيه الواحد وبكمية تتحصل
من الواحد اما بتكراره او تجزيته اوبها وبكمية احاد الاشياء وبامثال الواحد وبما يساوي نصف مجموع طرفيه يخرج عنه الواحد وغير الثاني
لا يشمل الكسر وهو علاد عند صاحبه فاختير كون الواحد لان اسمه داخل في اسماء العدد وفاقا فان قيل الواحد لا يقتضى الانقسام الذاتي
والعدد يقتضيه لانه كم فلا يكون عددا اجيب عنه بمنع كونه لا يقتضى لذاته مطلقا والوحدة كون الشئ غير منقسم الى امور تشاركه في تمام
ذاته والواحد ذات الشئ ويرد بالتشكيك على ما لا ينقسم اصلا هو الواحد الحقيقي وعلى ما ينقسم لا من جهة كونه واحد كالعشرة وهو الواحد
الغير الحقيقي ونحن نختار في هذا المختصر كون الواحد
عددا والكسر عدد او الكسر هو بعض الواحد من حيث
هو بعضه والصحيح علاد بخلافه من كتاب الحساب
قال ابن الحاجب العدد مقادير احاد
الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليس
بعدد وانما ذكر في العدد لانه يحتاج اليهما
فيما بعد العشرات فهما حينئذ مع ما معها
من العدد وان قلنا العدد عبارة عن مقدار
ما الشئ عليه من وحدة وغيرها دخل الواحد
والاثنان قال العلامة والصحيح ان الواحد
ليس من العدد لانه مبدأ العدد ومبدأ الشئ
غير الشئ والصحيح ان الاثنين عدد لان حقيقته
ترجع الى تضعيف الواحد وتضعيف الواحد
لا ان يكون بتثنية الواحد كالاثنين والمائتين
او بجمع قياسي كالالاف وغير قياسي كعشرين
او بعطف تقديري كاحد عشر او لفظي كاحد
وعشرين واصوله اثنا عشر كلمة الواحد
والعشرة وما بينها ومائة والف من شرح
الكافية لابن مالك العدد في تركيبه
تطلق على الواحد وما تالف منه فيدخل
فيه الواحد وقيل نصف مجموع حاشيتيه
فيخرج وقد يتكلف لادراجه بشمول الحاشية
الكسر والحق انه ليس بعدد وان تالف منه
الاعداد كان او جمع فالاشياء
الجوهر عند مثبتيه
ليس بجسم وان تالف منه الاجسام قاله
في الخلاصة وقال في الكشكول اجمع ارباب
الحساب على ان تعريف العدد بانه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه لا يصدق على الواحد اذ ليس له حاشية تحتانية وفيه نظر اذ الحاشية
التحتانية الفوقانية لكل عدد تزيد عليه بمقدار نقصان الحاشية التحتانية عنه ومن ثم كان مجموعهما ضعفه وقد اجمعوا على ان العدد

او عرفية المتكلم المخاطب انه اوضح منهما واقصر على بيان النسبة
بين اصناف المفردات فان ساير المعارف لا تفاوت بين انواعها
الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه
ولهذا اثبت التفاوت بين اضافته بعد بيانه بين انواع المضاف
اليه واضافه ما يجب هذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه
فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشئ لا بعينه
اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك
فقوله ما وضع لشئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه خرج المعرفة
اسماء العدد انما افرده بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست
لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية احاد الاشياء
منفردة كانت تلك الاحاد المعدودات واحدا واحدا كل واحد واحد
منها او كمية الاحاد التي يجاب بها اذا سئل عن واحد او عن اكثر من واحد



من تلك الكمية المعهودة ذات كيم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد
فلا يحتاج ما قالوا موضوع لكمية احاد الاشياء اذا اخذت منفردة
فاذا سئل عن معدود معدود يحكم بالواحد هو يجاب فالاثنان
موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل
عن معدودين يجاب بالاثنين وكذا الى ما لا نهاية له فخرج من التعريف لفظ
لفظ الواحد والاثنين واختلف في هذا التعريف لانهما من اسماء
العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد
ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع
له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين
وذراع وذراعين ومن ومنوين حيث لا يفهم منهما الوحدة
والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع

منهما باقيا اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها

كثلث الى تسع او بالتثنية كاثنين والفين او بالجمع كمات والوف

وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر

او بالعطف كخمسة وعشرين اثنا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف

تقول في الاعداد مذكرة او مونثة مفردة او مركبة ومعطوفة

واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية وواحدة واثنتان وثنتان

في المفرد والمونث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة

الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر والمونث فرقا بين المذكر والمونث

نحو ثلث نسوة وعشر نسوة لحصول ولم يقل الامر لكون المذكر

اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اي في المذكر نحو

احد عشر رجلا احدى عشرة اثنا عشر نحو وثنتا عشرة في المونث

نحو احدى عشرة امراة على الاصل بتذكير المذكر وتانيث المونث

٧ اعتبار التانيث للجماعة

---

الاحد والواحدة

وغير الواحد الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة

عشرة المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المونث

نحو ثلث عشرة امراة ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب

وبتذكير الثاني في المذكر كراهة اجتماع التانيثين من جنس واحد ٧

في عشرة فان التانيث فيها من جنسين واما تذكير الثاني نحو احد

عشر واثني عشر لحمول على المذكر في ثلثة عشر وما ... في ثاني

وان كانت للتانيث الا انها ... ثنتان واما تانيث

الجزء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكيره المذكر لما عرفت وجب

تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث

وتميم بكسر الشين هذا التركيب في المونث اي من عشرة نحو

من توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة

واثنتي عشرة ادخل نحو ثلث الى تسع عشرة والجارثون

بجاهر كالكلمة الواحدة بخلاف احد عشرة واثنتا عشرة

---

يسكنونها لان

تسكونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول

عشرون واخواتها بكسر التاء ولانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب

محلا مقولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون

الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث بحسب غير فرق وهي عقود

ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر

احد وعشرون في المذكر واحدى وعشرون في المونث ولما فرغ الواحد والاثنين

منهما بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه

فوق التركيب لم يمكن استعمالهما بالعطف في صورة لفظ ما تقدم

بعد فذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصها

بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها

كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بغير تغيير فتقول

اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المونث

---

...عشرون في المذكر ... عشرون في المونث كذا الى تسعة وتسعين

بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة

والف في الواحد ومائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر

والمونث من غير فرق بينهما ٧ او عطفها على الزائد حال كونه الزائد

واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تبديل وتغيير

فتقول مائة واحد او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة

وثلث رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امراة

ومائة وعشرون رجلا او امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او

وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون

امراة ومائة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امراة الى مائة وتسعة

وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال في تثنية المائة والالف

وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة

الى اخرها ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح اليا لتناسب والاصل
المركبة على الفتح كثلاثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان اليا لثقل
المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف
اليا بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه ابقاء الكسرة كما في قوله
جاري القاض اذا حذفت اليا الا ان الذي سوغ ذلك فيه
كونه مركبا فرعا على زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال
الشارح الرضي ويجوز كسر البدل على اليا المحذوفة لكن الفتح اولى
لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ
من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدا
من الثلاثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلاثة
الى العشرة والثلاث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا
نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر
استعماله

استعماله اثروا فيه الجر بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين
او النون واما كونه مجموعا فليطابق المعدود والعدد الا في ثمانية الى
تسعة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة بين خيروا بها
واخواته وكان قياسه ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعان
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث
السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم
فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يقع التمييز
المجموع بالالف والتاء بعد ما تعودوا على بعد ما هو في صورة
المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر
الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة



نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما
عداها فلانهم كرهوا ان يصير ثلثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد
عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يتوهم
امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشيا واشيا واحدا
واما جواز ثمانية امراة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشيا شيا
واحدا لفظا ثمانية امراة واما افراده فلانه لما صار منصوبا
صار فضلة فاختير افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف واما لم يقل وجمعهما
كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد
مرفوض لا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد
لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد
ناسب

ناسب ان يكون مميزها على طبق مميزها لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة
من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع
الموضوع في مميز القلة المفرد الدال على الكثرة رعاية للتعادل واذا كان المعدود
مؤنثا او اللفظ المعبر عنه مذكرا كلفظ الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا
عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث
فان شئت قلت ثلاث اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ
وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا
بالمعنى ولا مميز لواحد وواحدة ولا اثنان وثنتان واثنتان مميز
فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان معه كما يقال
اثنا رجلين بل يقال رجل ورجلان ما يصلح ان يكون تمييزا لها على تقدير ذكره
معها الدال الجوهر وعلى الجنس والصيغة على الواحدة والتثنية عنها

ذكر المميز معها والعدد سوى الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي لا يصلح ان يكون تمييزا على تقديره

اى عن الواحدة اذا كان مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى نحو
رجل ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس الواحدة ومن
صيغة رجلان الجنس والاثنينية فيذكرها استغناء عن المميز فان
قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكنا لا نم ان مميز الاثنين كذلك
نعم اذا كان مميزه مثنى يغنى عنه لم لا يجوز ان مفردا كما يقال اثنى
رجل قلت لما اشرها لمجموعة سائر الاعداد و ينبغى ان يعتبر فيها
لم اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يق معنى الكلام انه لا يميز
واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اى بجواهر حروفه المعروفة
بهيئة خاصة المقابلة للحوق الافراد من التنوين او علامة التثنية
اعنى حرفى التثنية المستغنى به عن ذكر الاثنين مع حده فاختار وا
لحوق العلامة التى اخف على ذكرها ولا شك ان رجلان
اخف من اثنى رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته

لفظ



لفظ التميز النص المقصود اى التنصيص على العدد والتصريح به الذى
قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اى بذكر اسم العدد فلما
افاد التميز ذلك التنصيص استغنى فى افادته عن ذكر العدد مع
حده وتقول فى المفرد فى التعدد باعتبار تصييره اى بسبب اعتبار
تصييره اى تصيير ذلك المفرد عددا الفعل الذى زيد عليه بواحد الثانى
فى المذكر فقولك الثانى مقول لتقول وذلك القول انما هو باعتبار
تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثانى الواحد مصيره
بانضمامه اليه اثنين وانما ابتداء من الثانى اذ ليس قبل الواحد
عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية فى المؤنث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر فى المذكر والعاشرة فى المؤنث
لا غير اى لا تقول غير ذلك فلا يجرى ذلك فيما فوق العشرة اذ
فوقه مركبات ولا تيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول

الى الواحد الى المتعدد

فيما تحت الاثنين ولا يع

القول

اى المركبات بالاعتبار المذكور الذى هو اعتبار معنى التصيير فى اسم الفاعل

فى المفرد باعتبار حاله اى مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير
الاول والثانى فى المذكر اذا وقع المرتبة الاولى والثانية والاولى
والثانية فى المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل
الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فاعدل منهما الاول
والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادى عشر
فى المذكر والحادية عشرة فى المؤنث وكذلك الثانى عشر والثانية
عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل
من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين
فى التذكير والتانيث فتقول فى المؤنث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا فى جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو
الثالثة عشرة فوقت الاسمين فى المركب كما تذكرهما فى المذكر نحو الثالث
عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلان معنى الثالث

فى



فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فى المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم اى ومن اجل اختلاف
الاعتبارين اعتبار التصيير واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلاختلاف
اضافتهما قيل من الاول اى المفرد من المتعدد المقول باعتبار
تصيير ثالث اثنين بالاضافة اى الاثنين بدرجة اى تصييرهما اى
الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اى جرت الاثنين بالاضافة
الى الاقل فى المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة من
او رابع من خمسة بالاضافة الى عدد تساويها عددا او يكون فوقها
احد ما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة او الرابعة
والخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من العاشر
العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فى اضافة ما زاد على العشرة
حادى عشر احد عشر باضافة التركيب الاول الى المركب الثانى اى

ثلثة وقيل فى الثانى

واحد من احد عشر متاخر بعشر و ر باشت بنا على الاعتبار الثاني دهو
اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما
عرفت وان شئت قلت في ادا به المنع حادي عشر بحذف الجزء
الاخير من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزء
الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث
ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التانيث والتذكير
وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي
المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كاوزة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع من المؤنث في حكم التانيث ولهذا لا يظهر التاء
في تصغيره الا على من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة
غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات

السماعية

السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا او علامته اي علامة التانيث
التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء
وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي المؤنث حقيقي ولفظي
الحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابله ذكر من جنس الحيوان
كامراة في مقابل رجل وناقة في مقابل الجمل واللفظي بخلافه
اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر
من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي
في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين
مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث اللفظي مقدرة
فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي



الحكمي كعقرب لعدم وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل
اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا ومظهرا او مضمرا
فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث
الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي
فانه لك الخيار في الحاق التاء وتركه واليه اشار
بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت
الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه
الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن
الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مظهره
وليس فيه اشعار بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه
راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة

قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل
لكان احسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل
ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي
امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا
اذا كانت الحقيقي منقولا عما يغلب في سواء كان المذكور
كزينب اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت
اليوم زينب لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء
او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا وغير الجمع المذكر السالم
لانه اذا كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون
ولا الزيدون جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع المذكر العاقل
العاقلين من جمع التكسير غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا

سالما فان ضمير هم الواو لا غير لئن الزيدون جاؤوا لا لئن جارت فعلت
اى ضمير فعلت وهو الساكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جارت وفعلوا اى ضمير فعلوا يعنى الواو
لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اى ضمير النساء
وما يماثلها فى كونه جمع المونث ان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام
وما يماثلها فى كونه جمع المذكر غير العاقل فعلت وفعلن اى ضمير فعلت
مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اى بالنون اما
فى جمع المونث فقد لان هذا التنوين موضوعة له واما فى غير جمع
المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له فى التقدير كالرجال
فراى غيره حقه فاجرى مجرى المونث وفى الحواشى الهندية موافق
لشرح الرضى ان النون موضوعة لجميع غير العقلاء كالواو وضعت
لجميع العاقلين فاستعمالها فى النساء لحمل على غير العقلاء اذ الاناث

لنقصان

لنقصان عقولهن بحرين مجرى غير العقلاء **المثنى** ما لحق اخره
اى اخر مفرده بتقدير المضاف او قد تبعد فرد ونون مكسورة قوله
مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان و
مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى لظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات
الف حال الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اى مفتوح حرف كان قبل
الياء حالتى النصب والجر وليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين ه
مكسورة لئلا يتوالى الفتحات فى صورة الرفع وهى فتحة ما قبل
الالف التى فى حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق وحده او مع اللحوق ولا باس اشتماله على لحوق
النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا
دل امران من امور التثنية على شئ صح ان يقال هذه الامور



التثنية دالة عليه غاية ما فى الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين
على ان معه اى مع مفرده مثله فى العدد يعنى الواحد حال كون ذلك
المثل من جنسه اى من جنس فرده باعتبار وقوعه تحت جنس المسمى
لم يوضع واحد المشترك بينهما ولوازنه لقولنا شيئه ما يأخذ فى الوحدة
والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقيل ليدل اشارة
الى فائدة لحوق هذه الحروف لاسم المفرد والى انه لا يجوز تثنية
الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض
عن يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت
هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فان تثنية
الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك تثنية القمر باعتبار
معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل للام مسمى باسم
الاب وعلى لفظ التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى

المسمى

المسمى به ليحصل مفهوم شامل لهما فيتحاشان فيثنى باعتبار فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال فى الشمس بالنسبة الى القمر
فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل فى القرء ايضا بلا احتياج الى
ادعاء التسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة اولا
يؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم شامل لهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة
فى صحة هذا الاعتبار لكن الكلام فى جواز تثنية المجرد اشتراكه اللفظ
بينهما وهو الذى اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه وبهذا
الاعتبار صح تثنية الاعلام المشترك حقيقة او ادعاء لانه يؤول
بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفى لتثنيتها
وجمعها مجرد الاشتراك فى الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغى ان لا يذكر فى تعريف التثنية قوله من جنسه

وجمعها فى زيد مثلا اذا كان علما
لكثرة يأول بالمسمى بزيد
ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار
علما ادعائيا

ولما كان آخر الاسم المؤدى الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد
ما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير الى
حكم ما وراءه يعلم من توقيف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم
وهو ما آخره الف مفردة لازمة وليس مقصورا لانه ضد الممدود و
لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كانت الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل
كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور
ثلاثي اي غير ما فيه اربعة فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت
الفه واوا باعتبار الاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان
كان الفه عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان
مجهول الاصل او عدمه وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى

ممالا



ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء
اعتبار الاصل فيما اصله ياء اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية
وزائدة تثبت (الهمزة) في الاشهر لاصالتها كقراءان بضم القاف
والشدة الراء جمع القراء او المتنسك من قرء اذا تنسك وحكى
ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت
الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها
كان حمرا بالالفين احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت
واوا في حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف
فينبغي ان لا يقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب
الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو في وقتت اقتت

الممدود ان كانت همزته اصلية

وَاُجُوه وربما صح فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني
قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن
الهمزة اصلية ولا هي للتانيث بان تكون للالحاق كعلباء
فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية
ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهت همزة قراء فثبتت في الظهورين كما في
قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان الترجمة الشريفة الشريفية
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء
الا بالهمزة او رداوان بالواو لكن المشهور رديان
بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والا فوجهان بغير لام

العهد



العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها في الاصل لما اشار
الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من الكلام لكن قد تصفحنا كتب
اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا من الحكم
باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قلب المبدلة منه اصل
ياء زيدا اعم من ان يكون في الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون
التثنية للاضافة اي لاجل اضافته او النون لقيامها مقام التنوين
توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث قياسا ان لا تحذف عن اخر
المثنى كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس
مع جواز اثباتها فيهما على القياس مع جواز اثباتها اتفاقا ووجه
حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين مما اشتد
اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها دونها صار

بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى والى مستعملان
وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما وان كان
حذف النون قاعدة مستمرة ان فى بيانه بالفعل المضارع النفيه
للاستمرار بخلاف حذف التانيث اذ ليس لها قاعدة بل وقعت
فى خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل
الماضى اى اسم دل على جملة احاد مقصورة
اى يتعلق بها القصد فى ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اى
بحروف هى مادة الذى هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك
الاحاد وحال كون تلك الحروف متلبسا بتغير بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار فى قوله بحروف مفرده اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله
بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف
دخل
المجموع



بحروف مفرده اما متعلق ودخل فى قوله بتغير ما جمعا السلامة
لان الواو والنون فى اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله دال على احاد جنس
ليشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يكن عليها
وضعا فقد يدل عليها استعمالا واسماء المجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلثة وعشرة وبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد
استعمالا فبقوله بحروف مفرده وكذلك بقوله بحروف مفردة
خرج اسماء العدد ونحوه اذ ما كان الفارق بينه وبين واحده فالتاء
ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم
جنس والثانى اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان
من حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على الواحد
والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على

بحروف مفرده خرجت اسماء الاجناس
فان المقصود بها وضعا نفس الجنس
لا افراده فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده
فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد

الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال الا انه
انه لا مضرة فى التزام ان الكلم اسم جمع الفه وانما قال على الا
قوله من الاخفش قال جميع اسماء المجموع التى احادها من تركيبها
كجامل وباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه
نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه
متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير المذكور فيه
اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير ففى فلك اذا
كان مفردا فهو قفل واذا كان جمعا فهو اسد وهو اى المجموع نوعان
صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع الصحيح تارة يكون المذكر وتارة يكون
لمونث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق اخره اى اخر مفرده واو مضموم
ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسورة ما قبلها فى حالتى النصب
و



والجر ونون عوضا من الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة
لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او
اللاحق فقط او مع اللحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد من
جنس الكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه واكثره فى الواحد قيل
ثبوت اصل الفعل اما ان يكون متحققا او على سبيل الفرض
كما فى فان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان اخره اى
اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة
حذفت الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون
نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا
للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتى
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذف كسرة

لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء الساكنين وان
كان اخره اى اخر الاسم الذى اريد جمعه مقصورا اى الفا مقصورة
حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقى بعد الحذف ما قبلها
اى حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا ولم يغير
ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون فى حالة الرفع ومصطفين
فى حالتى النصب والجر فاصلهما مثلا مصطفيون ومصطفيين
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين وشرطه اى شرط اسم اريد جمعيته جمع الصحيح
المذكر يعنى شرط جمعه ان كان ذلك الاسم اسما اى لا
مختصا بغير معنى وصفية فيه فهذا علم اى كونه مذكرا علما يعقل
من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما شرط
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر

العلم

اعلم ان الاسم الذى يراد جمعه هذا الجمع ان جمع الصحيح اما اسم واما صفة فان كان اسما فشرط صحة هذا الجمع منه امور ثلثة وهى كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين او اثنان منها كالمرأة او واحد منها نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا الجمع متوسط وان كان صفة فالاخرى بيانه فى الصفحة اليمنى من الورقة الاتية وللتدرب فتامل بالبصيرة



العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل
كالعين او اثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج لفرس لم يجمع
هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا من التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج
عنه طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان
فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويخرج
فيه نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين فانهما لا يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمتنع لحن الجمعية
بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتبقى صورة
علامة التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع
المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل
والمفعول فهذا كريعقل اى له شرط فالشرط الاول كونه مذكرا

والاعوج الذى هو الخلق
والاعوج اسم فرس لبنى هلال نسب اليه الاعوجيات
وبلال اسم فرس لبنى هلال ايضا والابل الاعوجية
كان لكندة فاخذه بنو سليم ثم صار لبنى هلال او صار الى بنى
اكل المرار وفرس لغنى بن اعصر اشتر ولده وبلال اسم بمعناه
واعوج مجرد عن الالف واللام

يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة
افعل فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك
الاسم اياها مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث
على صيغة فعلاء نحو احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل
كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل
كامل للدلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون
ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك الصفة
مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث
على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل سكران
سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان
فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى
الفرق بين المذكر والمؤنث لان فيه التانيث وعدمها



والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة
يقال رجل جريح وصبور
بل الوصف المؤنث مثل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور فلا يجمع
بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يمكن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما لتناسب ان يجمع جمعا
يستويان فيه مثل جرحى وصبرى والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغ جمع
المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس وتحذف نونه اى
جمع بالاضافة لا مر فى التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة
بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما
حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير اخر جمعهما من الشذوذ منهما
والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد فرع بعض الطلاب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتهما من الشذوذ منهما

سنين واشاله والبقي بعضها على الشذوذ منها ارضين واشاله

فمن اراد تفصيل ذلك فيرجع اليه المونث اي الجمع الصحيح المونث ما لحق

ملحق آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح ای جمع

المونث ان كان مفرده صفة اي لذلك المفرد والمذكر الحاق

يكون مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم

مزية الفرع عن الاصل وان لم يكن له اي المفرده مذكر جمع بالواو

والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعه ان يكون مجردا من تاء

التانيث كحائض لانه لحق في جمع حائضة حائضات فلو قيل

فلو قيل في جمع حائض الذي حائضات لزم الالتباس والا عطف

على ان كان صفة اي وان لم يكن المونث صفة بل كان اسما

جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينات

في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بجيد

لان



لان الاسماء المونثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء

التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيما سمع

كالسموات والحليفات وذلك لحقارة التانيث لانه ليس

بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده

من حيث نفسه والامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة

لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة واليه المتبادر من

تغيره فتغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض اليه مصطفون فان

تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما تغير المذكور في مطلق

الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد او من

حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه بالابهامية المفيدة للعموم

في معمول ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او

اعتباريا كقولك كفلك وجمع الفلك وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة

وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كاجمع فلس جمع فلس

وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى

هذا القياس بقية وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام

والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي

ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة

فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة

يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر

مع وجود ذلك كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء

يعني المحدث معنى قائما بغيره سواء كان صدرت عنه كا

الضرب والمشي ولم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل

ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له وبيانا لنوعه او عدده

مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة قيل التاء والعالمية

ومثل



ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان

الا ان مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماع

اي سماعي ويرتقى عدد الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف

وغيره اي الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد

فيه قياسي اي قياسي كما تقول كلما ماضيه على افعل مصدره

على افعال وكلما ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال مثل

اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في علم

التواليف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه

ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرو امس او حال كونه غيره اي غير ماض

مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمر وخالدا غدا او الان

وذلك الفعل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه

فلهذا لم يشترط فيه الزمان كان مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر

من جهة بالقطع مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا فبقي في حكمه
ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع
ان وشي ما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمروا امرضه
زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف معمولا مالم يسم فاعله
فانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم
اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان
تثنيه بالفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف
المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا لا شبهة ان الاضمار فيه
يستلزم الاستتار عليه ليخرج مثل ضربا زيدا حاصل ولا يلزم
ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو لا اعجبني ضرب
زيد الا ان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف





تصوره مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفهوم و
الصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله بتنوينه اولى
لانه اقوى مشابهة للفعل كونه نكرة نحو قوله ولا دفع الحالك
وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد و
ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر
مشتبا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عنده مقدر بان
مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي
ان لا يدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك مع
قلة فرقا بين المقدر به قيل لم يات في القران شيء من
المصادر المعرفة باللام عاملا في مفعول صريح بل قد جاء
عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي

المصدر مفعولا مطلقا حرفا من اعتبار ابداله من الفعل فالعمل
للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر عمل اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا
زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا به لانه اي من الفعل لا صارة وعمل المصدر
للنيابة وقيل عمل المصدر لمصدريته وعمل للبدلية ففي قوله
فوجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني مالم يكن
مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام
عمل المصدر في القسم الاول اكثر لا واظهر فلو اخرت
عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على سواء اسم الفاعل
ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك
الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل

وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا او شكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل ع

ولان عمل المصدر ع





وانما قال قام الفعل لكان اولى باجمل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد
تغليب معنى الحدوث يعني معنى الحدوث تجدد وجوده وقيامه
لجنيه باحد الازمنة الثلثة قال المصنف شارحه قوله ما اشتق من فعل يدخل
فيه المحدود وغيره في اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله
لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام
به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على انها
على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في جميع المثنى حكم
عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق
لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به تمام المعنى الموضوع له
مع الزيادة فنقول لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به مع الزيادة على الفعل اصل وخالف اكثر الشارحين
المصنف وانسبه والاخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث

كما اسنده واخراج الصفة المشبهة ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام
به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى
الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له
مع الزيادة ويحذر ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من
التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم
الفاعل ٧ وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل
من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل ولامس واكل كل
المشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس
باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة وافعل التفضيل او صيغة
المبالغة نحو حسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة اسم
الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا
فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم

فيما حصره وجعل احكام صيغ
المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل صح

اى لم



اى بميم مضمومة موضوعة موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضموما اولا مع كسر ما قبل الاخر ان لم يكن اخر المضارع كسر كما في
يتعلل نحو مدحرج فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة ومتقو
فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل
مقام مستفعل كان مثال الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا
مذكورا فكان يكون لكل من قسمي الميم مثال كما يكون عن قسمي الكسر
ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله اللازم وان كان
متعديا الى واحد يكون هو ايضا متعديا الى واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى
اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي اعمل اسم الفاعل
حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله من معنى هو ان
الحال والاستقبال فلا خفاء فيان بيانيان وانما اشترط احدهما



لان عمله لشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
عمرو الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون
تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناها
ان تقدير الكلام باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود
في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن والشرط
لاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء
الضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة
اي الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها
حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى
فاذا وليهما شابه الفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم
زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي بمعنى

اى لا نفى



... ان الماضي لاستقبال او في ضمن الاستمرار واريد ذكر
مفعوله وجب الاضافة اي اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي
اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب
عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة
لانه عمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافة معنوية
لانه عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي
بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه
فان كان له اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف اليه اسم
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس قدرهما منصوب اعطى المقدر فانه لما قيل

معطی عمرو قیل ما اعطاه فقیل درهما ای اعطاه درهما

اللام الموصولة علی اسم الفاعل استوی الجمیع ای جمیع الازمنة

فتقول مررت بالضارب ابوه زیدا امس فقدرهما

باعطی المقدر فانه لما قیل معطی عمرو قیل ما اعطاه فقیل درهما

ای اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة علی اسم الفاعل

بتغیر صیغته الی اخری بحیث یخرج عن حد الاسم الفاعل للمبالغة

فی الفعل المشتق منه کضراب وضروب ومضراب بمعنی کثیر الضرب

وعلیم بمعنی کثیر العلم وحذر بمعنی کثیر الحذر مثله ای اسم الفاعل

فی العمل والاشتراط ما شترط به عمله هذا علی تقدیر ان یکون صیغ

المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا کانت داخلة

فینبغی هذه العبارة ان یتبع هذا اسم الفاعل اذا کانت

للمبالغة



للمبالغة مثله ای مثل اسم الفاعل اذا لم یکن للمبالغة نحو زید

ضراب ابوه عمروا الآن او غدا او مررت بزید الضراب عمرو

الآن او غدا او امس فانه بمعنی المبالغة ناب مناب ما فات

من المشابهة اللفظیة والمثنی من اسم الفاعل وما وقع منه المبالغة

وکذلک المجموع منهما معنی کان او تکسیرا مثله ای مثل اسم الفاعل

اذا کان مفردا فی العمل وشروطه لعدم تفاوت خلل الی صیغة المفرد

من حیث ذاتها بالحاق علامتی التثنیة والجمع تقول الزیدان

ضاربان او الزیدون ضاربون عمروا الآن او غدا او الزیدان

الضاربان او الزیدون الضاربون عمروا الآن او غدا او امس

ویجوز حذف النون ای نون المثنی والمجموع مع العمل فی معموله

بنصبه علی المفعولیة بخلاف اذا کان مضافا الیه فان

حذفها واجب ومع التعریف تخفیفا مفعول له للحذف ای

یجوز حذفها بوجود ما بین الرابطین لقصد مجرد التخفیف لطول

الصلة بها کقراءة من قرأ المقیمی الصلوة بنصب الصلوة

علی المفعولیة واما علی تقدیر التنکیر مثل قوله انکم لذائقوا العذاب

بالنصب فحذفها ضعیف لان اسم الفاعل لم یقع صلة اللام

والقراءة حالا علیه او علی اسم المفعول ما اشتق من فعل

ای حدث موضوعا لمن وقع علیه ای لذات ما من حیث

وقوع الفعل علیه فمضروب موضوع لذات ما وقع علیه الضرب

واعتذار اقامه من مقام ما مر فی اسم الفاعل فقوله ما اشتق

من فعل شامل لجمیع الامور المشتقة من المصدر وقوله

لمن وقع علیه یخرج ما عدا المحدود کاسم الفاعل والصفة المشبهة

واسم التفضیل مطلقا سواء وضع لتفضیل الفاعل او

لتفضیل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف

بان یکون اسم التفضیل بمعنی اسم المفعول
نحو زید اشهر الناس واعرفهم ای اکثرهم
مشهوریة ومعروفیة بزیادة



بزیادة علی الغیر وذلک الفعل واسم المفعول موضوع

لمن وقع علیه الفعل فقط وصیغته من الثلاثی المجرد علی زنة

مفعول ومن غیره ای غیر الثلاثی المجرد علی صیغة اسم الفاعل

بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وکثرة المفعول کمستخرج بفتح الراء

وامره ای شأنه وحاله فی العمل ای عمل النصب وفی الاشتراط

ای اشتراط عمله بالحال او الاستقبال والاعتماد علی صاحبه او الفرد

او الجمع کامر اسم الفاعل ای مثل شأنه وحاله اذا کان

معرفة باللام یعمل بمعنی الماضی ایضا فهو یرفع القیوم مقام

الفاعل ولو کان هناک مفعول الآخر یبقی علی نصبه نحو

زید معطی غلامه درهما الآن او غدا او المعطی غلامه درهما الآن او غدا

او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حیث انها تثنی وتجمع و

تذکر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل

واسم المفعول المتعدي لمن قام اى لما قام به على معنى الثبوت
لا بمعنى الحدوث احترازعن نحو قايم وذاهب مما اشتق من
فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة
مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازم ابتداء او عند الاشتقاق
كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها
فلا يرد رحم الامن رحم بعد نقله الى الضم اى صار الرحم طبيعة له
وكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت
انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو طاهر وطالق
لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت
بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع
اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل اولصيغة
الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى

المجرد



المجرد اى صيغة من صيغها على هذه الوزن قطعا على حسب السماع
اى كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه
حال من ضمير المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة
كاينة على قدر السمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع
انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم
الفاعل لكونها مشبهة به وكون عملها لمشابهتها اياه وهيا ذكر كحسن
وضعيف وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد
معتبر فيها الآتى الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة
عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسايلها اى جعلها اقساما
قسما وبيان حكم كل قسم وتسمى كل قسم مسئلة لانه يسال
عن حكمه وبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة

عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد
عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها
اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور تارة
اخرى فصارت اقسام مسايلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب
فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول المعرفة وعلى التمييز
اى جعل معمول الصفة بمنزلة المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف
المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح
الرضى والاولى التفصيل وهو والجر فى المعمول على الاضافة اى
اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام

فى

فى المعمول على الفاعلية اى فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول صح



فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة المشبهة ورفع
وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين
وجر وجهه بالاضافة الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا
التركيب فى كونه امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة
ورفع وجهه على الفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره
بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه نوع
اخر الحسن وجهه
فى قسم اخر من الصفة المشبهة لان الاشياء السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه
الثلثة الحسن وجه اليه بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الخالية باللام
فى اول تقسيم المسايل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول
وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب فى تفصيلها لان
الاقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا مختلف فيه وباقى
الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين
منها ممتنع كما قال اثنان منها اى من تلك الاقسام ممتنعان

فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول صح

وحسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة صح

احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بواسطة او بغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه
غلامه لعدم افادة الاضافة فيه تخفيفا لان التخفيف في الصفة المشبهة اما
بحذف التنوين او النون نحو حسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير
الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره
في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا
خفة فيه لواحد منهما وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى
اي في المثال المذكور من تلك الوجوه التي ذكرت لحصول الخفة في الصفة
معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة
الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في
الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت
لفظية معنية للتخفيف لكنها في الصورة بعكس المعهود من
الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة مجردة عن اللام
مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه



في الضرورة الشعرية خل
فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم
انما ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى
ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع
الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى
حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي
من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلثة المذكورة
وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي تلك البواقي
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول
والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن

وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان
الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران
منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه
بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن
لاشتماله على ضمير زايد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة
والحسن وجه
اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح
لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير
ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة لتظهر
بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها
اي بالصفة فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد الفاعل فهي اي
تلك الصفة حينئذ كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع
بتثنية



بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية
وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر ففيها
ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه
او حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف مثنى مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها
ويجمع الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنوا
وجه وحسنون وجها واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين اي
اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي
الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك
المفعول مقام الفاعل فبقي غير المتعدي الى مفعول مثل الصفة
في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فرفعهما
الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله ونصبهما ولفظهما
اليهما وتشبيها تقول زيد قايم الاب ومضروب الاب
برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز

اضافتها اليها والا لتبعها لكان يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان
الاب في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل ونصب
تشبيها بالمفعول والمثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول
والمفعول الثاني محذوف وكذا الكلام في مثل الصفة المشبهة المنسوب
تقول زيد حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

## اسم التفضيل

**ما اشتق** اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف
قائم بالفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول ما يسمى اسم
التفضيل ومعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على
غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله ما اشتق من
فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج

بزيادة الماخوذ لغو للموصوف اي الذات مقصد بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فوق

١٤١



اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث
صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيه اخ
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم
التفضيل من حدث ثلاثي للاطلاع على مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء
افعل وفعلى منه اذ لا يتأتى من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع
الزيادة على ثلاثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلاثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي

مجردا وبعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون بعض حروف
المزيد فيه اما من اصول او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما
هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم
التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس
ان المراد ذو حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور وهذا التعليل انما
يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناء وضعا على بناء افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على مطلق الصفة مقدم بالطبع على
ما يدل على زيادة على الاخرى في الصفة والاولى موافقة الوضع
الطبع مثل زيد افضل الناس فان الافضل اشتق من فضل الذي هو
مجرد وليس بلون وعيب وهو الفضل فان قصد غيره اي غير



فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان
لاحد زيادة فيه على غيره فتوصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد
باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا مثال لما
المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا
العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد لكن يرد انه صح على
ذلك التقدير اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق
بين البلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من
ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما بدا من اثر البلادة
في اللفظ كما حكى ان هبنقة من تعليق خرزات وعظام وخيوط

على خلقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لا عرف بها
نفسي ولا اخس انقدوا ات ليلة اخوه لقلا وته فلا اصبح قال
يا اخي انت انا فمن انا ففيه شايبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي
جواز اشتقاق احمق من حمق لا كون لا لظهور قياسا وان
يكون اشتقاق اجهل وابله حيث قال ينبغي ان يبنى من الالوان
والعيوب الظاهرة عاقل وشارح الرضي عد احمق من قبيل
ابله حيث قال وينبغي ان يبنى من الالوان والعيوب الظاهرة
فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابله من فلان واحمق
وقياسه اي قياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه
للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق لكل منها قياسا مطردا
لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على
خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد

معذرية

هذا الخلاف ما هو من باب العيوب المشبهة ... [illegible]

معذرية والوم لمن هو اشد ملومية واحمى نحو القياس اشغل
من ذات النحيين واعرف وانكر ويستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه
وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه وضع لتفضيل الشي على
غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع
من والاضافة ظ واما مع اللام فهو في حكم المذكور لانه يشار
بالام الى معين بعين المفضل عليه مذكورا قبل لفظا او
حكما كما اذا طلبت شخصا افضل من زيد فقلت عمرو الافضل
اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد
فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او
بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو واما

١٦١

يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله وليست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل فيه ليست للتفضيل بل للتبعيض
اي لست منهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا في
لغوات الوقت نحو زيد افضل الناس الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يبقى في شيء اي المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شيء او انه من مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا
اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد
به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقارنة على من اضيف
اليه اي على ما اضيف اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم ولا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر
لان وضع افعل التفضيل التي هي غيره فالاولى ذكر المفضول
فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم

داخل

فيهم بحسب المفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب
الارادة لان المقصود من استعماله هذا التفضيل موصوفه على مشاركه
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل مشاركه
في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى ذلك يوسف احسن اخوته لخروجه
منهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة
مطلقة اي ثاني معنيه زيادة مقصورة مطلقة من غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده واضافة اسم التفضيل الى
ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاف سائر الصفات نحو حسن وجه مصارع ومن
القوم مما لا تفضيل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك
نبينا افضل قريش اي افضل الناس من بني قريش وان

١٦٢

وان قصد به الى جماعة من غير ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته لان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان قصد به
الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم مما سواه وهو مختص
ببغداد لانها منشأه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي تقصد به الزيادة على
من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل المضاف وان
كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه
مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات
افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا
الافراد والتذكير وفي كون المفضل صفة له نحو الزيدان افضلا
الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان
فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف

غير منكور عنه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل له م

واللام



واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي افعل التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام فتتعين فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل لموصوفه
افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة
لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو اشراحه من التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي
استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اى لا غير المفرد والمذكر لكراهتهم لحوق
اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في
حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة
بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم
التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية في غير الاستثناء
وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل

في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما
خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا
بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فالفعل دال على الفعل الناصب
له قال الشيخ هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد
يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها المظهر بلا شرط
لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن
منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو من معنى الفعل ايضا نحو
رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة
انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه
في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله
بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل
فلا يعمل بمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة

سبيله م

اى



اى وصفا سببيا هو في اللفظ لشي مسندا عليه بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشي
وغيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده
بذلك الشي الذي اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب
باعتبار الاصل مفضلا والثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر
لكان او حال من اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا
مثل ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو
الشي باعتبار عين الرجل مفضلا عليه باعتبار عين زيد وانما
اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشي وفي المعنى لسببه ليحصل له
صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق له بذلك الصاحب
حتى تيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن اسم
الفاعل فانه يعمل في مظهر بعين سواء كان من متعلقات

غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار م

م الذي يثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وعين زيد مفضلا م

المرصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون
ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل ذلك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ
مطلق المقيد تارة بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات
مختلف بالاعتبار ولكن يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل
وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل
اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فايده وانما اشترط
ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله واما عند كونه مثبتا يكون بمعنى الفعل
ويعمل عمله لان احسن في هذا المثال بمعنى حسن
وكذا الكحل افضل في المواد الاخر اذا استولى النفي على اسم التفضيل

[illegible]

يعني فعل وهذه العبارة يحتمل احدهما ان يكون [illegible] بعد النفي يعني حسن لانه حسن

معنيين

165

توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل
عين زيد رجل زايدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل رجل
مقيسا الى زيد اما بان يساويه او يكون دونه والمساواة ايضا
في مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين زيد كل احد الكحل
دون حسنه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وانما
ان يحصل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا
لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي
الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه
دونه والقياس كونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
الى ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد
فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى بما اقتضاه
المقام ولا يبعد ان يقصد به عرفا نفي التساوي مطلقا

او في ضمن الزايد فانتفى الزايد اليه فيحصل من جميع ذلك ان
حسن كحل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال
المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي
يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون
عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جايزا كما جاز
في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل
والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات
والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل
عليه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى
التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له
قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل
ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات

166

بالذات فلا ضعف في المثالين وفي معناه التفضيلي فله قوة
ان يعود حكمه بعد الزوال وعدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو
رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتدا فصلوا بين احسن ومعموله
اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية
وذلك المعمول قوله في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ الكحل
ليس معمولا من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يتخلل
بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه
الاجنبية ما عرض له من معنى الابتدا العامل في المبتدا والخبر
اذ العامل حينئذ معنى الابتدا لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا
عمل الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته
ولو قدم قوله في عين زيد على الكحل بالفاعلية فانه لم
يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم التفضيل

ولكن في معناه تعقيد وركيك وكذا الموقيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل في عينه هوائي الكحل في عين زيد لانج عن ركاكة وتعقيد الغير مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في امثال هذا المقصد والكلام عنهما ولما قرر مسئلة الكحل وبين تراكيبها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصد بلا زيادة ونقصان اراد ان يشير الى ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ



لفظ العين من البين والتقى من زيد كان اخصر منه مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى مع ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف ولو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها متفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان افعله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلا ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكرها ثانيا وتقديره ما رأيت عينا كائنة كعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رأيت عينه كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على الرفع وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره

وانما جاءت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانه فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت كون زيد الى اخره ولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدا بما هو منه المائة الكامل ذكره اذ هو في مقابل قوله واديا وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم وهو مخصوص براكب الابل في الثانية من الحي او اي كالتحية من حي او حي وهو الكث والثاني وساريا من

في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم لجماعة الركبان



يأتي السري وهو السير في الليل فقوله ارى ما رؤية البصر او من رؤية القلب ففي الاول واديا مفعوله وكوادي السباع حال منه وقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى لما اعتراضية او حالية واقل صفة واديا والجار فيه يتعلق باقل والمجرور راجع الى واديا وركب فاعل اقل جيء به صفة له وتئية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدرية اي اتيان تئية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضميره والمراد المعنى اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي راكبا ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت

مبحث الفعل

وقاية الله سبحانه سارياً تقول سرت على وادي منسوب
الى السباع لكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع
حين احاط به الظلام واو باكون توقف الركب به اقل
من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي
السباع في وقت الا وقاية الله سبحانه ركبا سارياً بل سارياً
ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلاثة ووجه حصرها من دليل
الانحصار وحد كل واحد منها ولم يكتف في ذلك القدر بل صدر
مباحث الاسم بتعريفه تتميما وصلت النوبة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة فصدرها بتعريفه فقال الفعل
ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي في نفس
دال يعني الكلمة والمراد يكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية

بالليل فيه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوقه من وادي السباع



ربيع

بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح يكون المراد بكون
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه
وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية يمكن
لمطابق لما ذكره وحده المصنف ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى
اعلم ان الفعل يشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي
هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ولا
شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة
فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة
ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران تعين ان يكون المراد
به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم من المطابقي
لكن لا يتحقق الا في ضمن الضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية

مقترن وضعا باحد الازمنة ح

التضمنية فهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه
الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها
بحسب اصل الوضع وليصدق على المضارع انه اقترن باحد
الازمنة الثلثة لوجود الاحد في الاثنين والانه مقترن بحسب
كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها تستعمل لتقريب
الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه ولا شيء من ذلك
لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين وسوف لدلالة الاولى
على الاستقبال القريب والثانية على الاستقبال البعيد ودخول
الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه



او طلب كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التأنيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق
تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل ولا يلحق الا بما له
فاعل والصفات استغنت عنها لجريانها على المؤنث الدالة
على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حال
عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم
ولحوق نحو تاء فعلت وانا ونحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة
المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تا فعلت ايضا لان ضمير الفاعل
لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه وخطه
فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص بالمنع البارز

لان المسكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق وابدو الماضي مادل

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل

الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون

بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان

زمان فقوله مادل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله

قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض

منع المد مثل اسس وبالله لانه على ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض

منعه بلم يضرب وحيه بان ضربت ضربت ومبني على الفتح

خبر مبتداء محذوف اى هو اى الماضي مبني على الفتح لفظا نحو

ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون

الذى هو الاصل في المبني فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم

نحو زيد ضرب في موقع زيد ضارب وشرطا وجزاء او نقول

زمانك الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية تكون بين اجزاء ٣

تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك والا الفتح

فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير فيه المرفوع المتحرك فانه

مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا لكراهية اجتماع اربع حركات

على التوالي فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله

وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا

مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا

او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت

احرف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه

اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان الحال والاستقبال

على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه

بالجر عطف على وقوعه اى وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال بالسين مثلا

كما مر كما ان الاسم مخصص باحد معانيه بواسطة القراين

اى ماكون فعلا اشبه الاسم باحد حروف نايت ... باحتمال التعيين ...



وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا

الا لهذه او معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع

كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا

فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا

مثل اضرب والنون لما اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره

واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا والمونث الواحدة

والمونثين غيبة اى حال كون المونث والمونثين غايبات او ذوى

غيبة والياء للغايب غيرها اى غير القسمين المذكورين وهما واحد

وجماعة المونث الغائبة وشاهد غير القسمين المذكورين بالجر على

البدلية من الياء لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها

عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة

او بالنصب حالا ... من حروف المضارعة مضمومة

واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب وكانها ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب مطلقا ٣

في الرباعي اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيج ج و

ويفتح فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل جيئة

يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اى غير

المضارع لعدم مقتضى الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما

يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون

تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل

باحدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة

جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة

ولو دخل بعدها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة لان نون جمع

المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا

لمشابهتها نون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب

واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص

قال السيوطي في شرح الفية ... وانما يعرب ...

والاصل في الافعال البناء واما الاعراب فيه ... قبل الفاعل عند

... الاسم فالماضي مبني اجماعا واما الامر ففيه خلاف فعند

البصريين وذهب الكوفيون الى اعرابه والخلاف ... الذى

على الخلاف في اصلية ... في كتاب المسايل ... الذى

فاعيب به ... الكوفي ... اختلاف

الزركشي في الاصول الاصل الاول واختلاف الافعال

الفريقين في الاعراب بل هو اصل في الافعال ... معرب

او لا فعلى الاول وهو مذهب الكوفي ... وعلى الثاني

لانه الاصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى ... الاعراب فيه

وهو مذهب البصريين وهو مبني لانه ... اختلافهم

ولا مقتضى للاعراب الاصل الثاني ... فعل

بل هو اصل ... او ... المضارع ...

الاول وهو مذهب البصريين ... هو

... الكوفيين ... معرب ... والمضارع معرب ... لشبهه الاسم ...

... انتهى ...

بكل اجد لاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة مالم يكن حرف آخره
حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان
او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون
وتضربون والمونث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المونث مثل تضربين فهذه اربعة صيغ يضرب في الواحد
الغايب المذكر واضرب في المتكلم الواحد موضعين في
الواحد الغايب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب
في المتكلم نضرب الضمة والفتحة حالتي الرفع والفتحة حالة النصب
لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظين والسكون
في حالة الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمس مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي
يحذف

اي يحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضربان ويضربون و
تضربان وتضربون وتضربين ولم تضربا ولن يضربا الى آخر
والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع
لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة
لفظا في حال النصب لخفة الفتحة تقول لن يدعو ولن يرمي والحذف
اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم
يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يدع ولم يرم و
والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان
الالف لا يقبل الحركة نحو لن يرضى ولن يرضى والحذف
اي الحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض
ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد



زيد سواء كان العامل فيه هو التجرد كما هو المختار من عبارته
وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه
موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت
برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه
موقع الاسم لانه اذا كان كالاسم فاعطي اسبق اعراب
الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد
عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها اسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب
ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي
ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه
وكذا قائمان الزيدان بكشف... موقع الاسم وان
كان

كان الاسم مع تقديره اسما والاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار احد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاسم فيه الاصل
وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان
شاء الله تعالى وينصب اي المضارع بان مفوظة ولن قال
الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان
فقصر كالبس في اي شي وقال سيبويه انه حرف برأسه
واذن قيل اصله اذا ان فخفف وقيل اصله اذ الظرفية ونون
عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو
سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها
لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام

المجازة الزائدة في خبر كان المنفي نحو وما كان الله ليعذبهم
لان هذه اللغة جواز فيمتنع دخولها على الفعل الا جحد مصدرا
بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او
نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو ما طفان
واقعان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء
فيكون المعنى ليكن زيارة منك
فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي
ينتصب بالمضارع مثل زيد ان يحسن الي مثال النصب
بالفتحة ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب بحذف
النون وكذا ان التي تقع بعد اذا لم يكن علم بحذف الناصبة
فانها



فانها لا رجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد
العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار
دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق و
باعتبار عدم التعين يلائم ان المصدرية فيصح وقوع
يجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل لن ابرح الارض
حتى يأذن لي اي لن اقص لان لن يقتضي التابيد وحتى
يأذن للانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد
ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد على ما قبلها فصار كانه سقطها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
مع ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها

مستقبلا لكونها جوابا وجزاؤها لا يكون الا في الاسم
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن اكرمك كان ما
وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن ادخل
الجنة مثل مثال لا يحمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ
وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ منها كما اشرنا
اليه فقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فمثل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع
مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت
اي اذا بعد الواو والفاء فالوجهان جاريان النصب بناء
على حذف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف
وكي التي تنصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة
ومعناها



ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينصب بها المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى
ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان المتكلم ماضيا او حالا او
مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى
لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال حتى بمعنى كي
والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان
المتكلم اليه وكنت سرت حتى ادخل الجنة البلد مثال
لحتى بمعنى كي او الى والاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها و
واما بالنظر الى زمان المتكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا
او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى والا
ستقبال
والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي

بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق
التحقيق بان يكون زمان التكلم بعينه ويسمى حالا او حكاية
اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل
البلد فالدخل في هذه المواضع حكاية الحال الماضية كانك كنت
في زمان الدخول بهذه العبارة مرفوعا فانتصب على الحال
عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا ولا يكون ح تقدير
ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة
حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف الابتداء
لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها الكلام
لا انه مستأنف لان ان يقدر بعدها مبتدأ
يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم
فيرفع اي ما بعدها لعدم الناصب والجازم ويجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها لحصول الاتصال المعنوي

وان كانت

والاتصال اللفظي مسرمرض فلان حتى لا يرجونه الآن شال
اي يريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم اي
اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع
ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول
كان الناقصة في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة
لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عن قبلها فيبقى
الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة فانها
لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك
اسرت حتى تدخلها لانه يجب ان يكون ما بعدها خبرا مستأنفا
منقطعا عما قبله وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك
فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب



مع الشك في وقوع السبب وهو ممنع وجاز في وقت ح
كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانه داخل الآن والاف وفيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها
بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في الفاعلية لا
على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحيته لقيده بقوله في التامة
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة
كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ بهذا وجاز فيما كان
سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف
على كان سيري والاف وفيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر
ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب المضارع

اي اللام

هي لام التاكيد النفي بعد النفي لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم
او معنى لكان نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر
بعدها ان فان قيل اذا كان الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة
فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي
ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير
ان فتقدير ان بعدها لا انتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول
عن الرفع الى النصب لتنصيص على السببية حيث يدل تغيير
اللفظ على تغير المعنى واذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها بالنصب والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء
احد الاشياء الستة ليبعد بتقديم الاشياء الستة معناه من النفي المستمر جوابا عن توهم كن نابله

جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني اكرمك اي ليكن
منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتم فاضربك
اي لا يكن منك شتم فضرب مني فيندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل
عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او تمن
نحو ما تأتينا فتحدثنا نحو هل عندكم ماء فاشربها اي ليس منك
اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا الاستفهام نفي فعل فيندرج
في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت
مال فانفاق ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو
لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا

اى الا



اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء يدل عليها وما بعد
الفاء في تأويل المصدر المعطوف على مصدر آخر مفهوم
مما قبل الفاء واما نحو ما ترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز
فاستريحا فمن تقدم احد الاشياء الستة محمول على ضرورة
الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها
والا فالواو للجمع والفاء وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء
الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال
الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن على هذا القياس

اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان لشرط معنى الى ان او الا ان اي
لشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلة على ان المقدر بعدها
لا ان اي الى داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان
بعدها تكرار ان نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان
تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير
مضاف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني حقي وغيره
يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بها والمعنى اي لالزمنك الى
اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة المذكورة اولا
كلها واذا كانت منها من اشتراك ما ذكر من الشروط لصحة تقدير
ان بعدها اي ينتصب المضارع اذا وبتقدير ان اذا كان الم
العطوف عليه سواء كانت من الحروف العاطفة اسما

جرلى



صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من
الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة فيهما فقوله بالعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني قوله حتى
اذا كان مستقبلا او على اخرها وهو او شرط معنى الى ان وقيل
هو مجرور معطوف على حتى اذا كان مستقبلا في قوله وبان
مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان كان الاقرب بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة
اعم مما ذكر ما يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال
وان خصت به يلزم تخصيص الحكم ليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويجوز اظهار ان مع لام كي
نحو جئتك لان اكرمني ومع لام الجحد بها من اللام الزائدة

ان لا تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان
تذهب لان هذه الاربعة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام
واعجبني ضرب زيد وعمرو واردت لضربك فجاز ان يظهر
معها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما
لام الجحود فلما لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا
حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل
على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب
التي بهذه المضارع واما الفاء والواو واو فانها لما اقتضت بحسب
ما بعدها الى تشخيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت
حروف النصب فلم يظهر النصب بعدها وجب اي اظهار ان
مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام
بمعنى كي عليها اي على ان لا تستكراه التقاء المثلين لام كي



ولا ما لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
او مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى وان
اشهد اللذات هل انت مخلدي بالنصب ولكن ليس بقياس
كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في معنى النفي
وبهذه الثلاث يجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم
المضارع بكلم المجازاة الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم
المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما وحيث يجوز ان المضارع
مع اذ ما به ونها فلا وانى ومتى وهما يجزمان المضارع مطلقا
سواء كان مع ما اولا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع بـ
كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما كيفما

واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد واما مع كيفما فلان معناه
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية
انت تقرأ انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة
قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات
الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا
للامر المقطوع به وان مقدرة عطف على لم اي ويجزم
المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى فلم اقلب
المضارع ماضيا ولنفيه اي نفي المضارع ولا سيما لو جعل الضمير
الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثله اي مثل لم في هذا
القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها
لا تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه



لا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفي بها ان دل
عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لم ادخلها وتختص ايضا
بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص
ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع اي ينفي بها فعل مترقب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل
في غير المتوقع نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر هي
اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو
ليغفر لنا ربنا وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا

معك وثم ليقضوا ولا النهي هي لا المطلوب بها التركيب اي ترك
الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لا النهي التي هي ضد
لام الامر وهي التي ليطلب بها ترك الفعل وهي تدخل على
جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا او غايبا
او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبيل تدخل على الفعلين
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل
الاول سببا والثاني مسببه وفي شرح المتن وكلم المجازاة
لا لجعل الشي سببا للشي فالمراد بجعلها للشي سببا ان المتكلم
اعتبر سببية شي لشي بل مزدوم شي لشي وجعل الكلم المجازاة
دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح بها في صورة السبب والمسبب بل اللزوم والالزام ان يورد ثم
كقولك



كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام
والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم
اعتبر تلك النسبة بينهما اظهار الكلام الاخلاق يعني انه منهما
بمكان يصير الشتم الذي سبب الاهانة عند الناس سببا للاكرام
عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط
الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه مبني على الاول انتشار الجزا
مع الفصل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني
ازرك او الاول فقط نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان وما يتضمنها مع صلاحية
المحل وان كان الثاني فالوجهان اي ففيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان

الثاني زيد انه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تقديرا
للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج
ويحتمل ان يكون تفصيلا له اي لم يقترن بقد سواء كان قد
ملفوظا كقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا
مقدرا كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد
صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه بقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك
ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير
قد ليخرج عنه الماضي المتحقق الذي لا يستقيم ان يكون الشرط
تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب
دخول الفاء فيه وان كان خفيه لم فانه مندرج فيما سبق
لكونه ماضيا معنى او من حيث يجب فيه الفاء لعدم
تاثيراداة



تاثيراداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة
الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيوتى بالفاء واثرت
في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود
التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تع ان يكن منكم الف يغلبوا
الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي
والمضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء ماضي بقد لفظا
كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة
الفاء والجملة الاسمية او امرا ونهي او دعاء او استفهام او
مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض
وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج
الى الفاء ويجي اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية

بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون
اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع كانها مقدرة
اما كانت بعد الافعال الخمسة الامر نحو زرنى اكرمك اى ان
تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لا
يفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو عندكم دار اشربه اى ان النعى
ان وان عندكم دار اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان التمنى
ان يكن مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى تنزل
تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة
صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية
تقدم لزم ان يقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان
مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع لانها
لا الغير



على الطلب والطلب غالبا يتعلق المطلوب يترتب عليه فايدة يكون ذلك
المطلوب سببا لها وهى سببية له فاذا كان المضارع الواقع بعدها
تلك الفايدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء
لها قدر ان مع ذلك الفعل وجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام
وهو مطلوب فايدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصدا داء تلك
السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل
الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة
اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى
لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائى فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر

الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائى فلانه يقول معناه يجب
الوقف ان تكفر تدخل النار فالوقف فى هذه المواضع قرينة قوية
هذا اذا كان قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم
قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية
كقوله تعالى فذرهم فى طغيانهم يعمهون اى عمهين اى او بالاستيناف
كقوله الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف
امرئ يجرى بمقدار الامر هكذا فى بعض صحاح النسخ وفى بعضها
مثال الامر وكان المراد به صيغتها الاطلاقهم مطلقا
ان مثل الماضى واشباه المضارع ويريدون صيغتها وفى
بعض النسخ الشروع انما قال مثال الامر ين الامر كما اشتهر
فى هذا النوع من الافعال اشتهر معنى المصدرى اليه فاراد
المشتق مع المقصد وهو فى اصطلاح النحويين والاصوليين
صيغة



مخصوص بالافراد بالصيغة كذا ذكره المصنف فى شرحه صيغة
يطلب بها الفعل شامل لكل امر غايبا كان او مخاطبا او
متكلما او معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا
فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
احتراز عن الغايب والمتكلم بحذف المضارعة احتراز عن
مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرا بصيغة الخطاب
ومن شبهه ورويه وحكم اخره اى اخر الامر الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لاستقراره القتضى
اعرابه وهو حرف المضارعة لان شابهته للاسم المقتضية
للاعراب انما هى بسببه فى الصورة حكم المجزوم اى مثل
حكم المضارع المجزوم فى السكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى

اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
تقول لم تضرب لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم ترم ولم تغز
وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم باللام مقدرة فان
كان بعده اى بعد حرف المضارع او بعد حذفه متحرك
اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب
ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده
حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا
ما يكون ماضيه اى اربعة احرف من المزيد فيه وانما باب
الافعال لانه زيدت همزة وصل على ما بقى بعد حرف
المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن ثم كون حركة
الهمزة ان مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة
وقعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه اذا
قيل



قيل فى اُقتُل اَقتُل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول و
بالماضى المجهول من الرباعى اذا قيل اُقتِل بكسر التاء مكسورة
فيما سواه كان اى سواء الساكن بعده ضمة سواء كان بعده
كسرة او فتحة فانه كان لو ضم فى مثل اضرب التبس بالماضى
المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس الماضى ولو ضم فى اعلم
لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس الماضى الرباعى
نحو اقتل مثال لما يكون حرف المضارعة ضمة واضرب مثال
لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان
كان رباعيا فمفتوحة اى فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل
مقطوعة لذلك بعينه او على حذف مضاف اى فاعل
فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل
الذى اسند لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية

وهو ما فصل فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء
بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذى اسند حذف فاعله واقيم المفعول
مقامه ماضيا غيرت صيغته وفقا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
آخره مثل ضرب ودحرج واعلم وانما هذا النوع من التغير لان
معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان الخروج
الضمة الى الكسرة وزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان
يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الحروف الخروج من الكسرة الى الضمة
اثقل فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول الغرض باخف منه ويضم
التاء مع همزة الوصل نحو اُنطُلِقَ واُقتُدِرَ واُستُخرِجَ لئلا
يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثانى مع التاء
مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت
وجاهلت ودحرجت حرف اللبس وهذا علة لقوله ويضم
الثالث



الثالث والثانى معتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا الثلاثى و
غيره مثل طوى وروى من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضى الى
اجتماع الاعلالين فى روى وطوى قيل الاصواب ان يقال
معتل العين المنقلبة عن الف الثلاثى وعليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما
خص معتل العين بالذكر لزيادة عوض واختلاف فى المبنى
للفاعل منه كما ذكره وتبعيته ذكر المعتل العين الذكر لزيادة
فى المبنى للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه
فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها
بعد حذف حركته فصار ابيع وقول فابدلت واوه ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح فى نحو قيل
وبيع فى شرح الرضى حقيقة هذا الاشمام وان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هى

ما قبله لحركة ما قبلها والمراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع
وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين
فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا هو المشهور عند النحويين و
قال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم
في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول
وقوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين ثلاثي
المجرد وباب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال
والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث فيه اذ يترو
فيه فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ
ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة

فيهما



فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين
والقياس فيهما في الاصل اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه
وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة
نحو يضرب ويكرم ويحترم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره
لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول
يقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار
وينقاد ويستجار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها
**مبحث المتعدي وغير المتعدي** فالمتعدي من الفعل ما يتوقف
فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه
عليه فان كان فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف عليه فهو لكن

نسبة الفاعل الى الفعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقع
هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل والحاصل
ان فهم الفعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل
المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
والغاية وهيئة الفاعل والمفعول فان فهم الفعل ~~ان كان يتوقف~~
وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف
المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان
كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع القعد من هذه الكلمات جائز وغير المتعدي يصير
متعديا اما بالهمزة نحو اذهب زيدا او بالتضعيف العين

نحو فرح



نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجه او بالحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الى مفعول واحد كضرب وهذا الكلام كسر والى اثنين لا ثانيهما غير الاول
كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما سبق عليه نحو علم اي مفاعيل
ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم واما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل او فعال
الهمزة يتعدان الى مفعولين ثم زيد لهما المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو
انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز
الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت
عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعول علمت في وجوب
ذكر احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا ~~افعال القلوب~~

وتسمى افعال الشك واليقين وكانهم ارادوا بالشك الظن والوهم
فلا شيء من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين
وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة وزعمت وهي تكون
تارة للعلم وعلمت ورايت ووجدت هذه الثلثة للعلم تدخل
اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة
من حيث الاخبار بها ناشية عنه اي من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان باشارة هذه الجملة
عنه اي حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت
ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشا الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك واتي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين
اي جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولان لها.
ومن خصائصها وهي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد
في غيره



في غيره اي ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما
في الاصل مبتدا او خبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل ان المفعولين
معا عبارة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول
الاول فكما ورد وذلك في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون
بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول
الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا
على غرائك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جاز
عين فحذف جاز الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب
اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال

فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر
المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو ويسقي
ومن شدة فايدة بدون المفعولين بخلاف مفعول باب اعطيت
فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم الفايدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وقوله
اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي الابطال
عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم وانما يجوز
الالغاء على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان
يكونا مبتدا وخبرا ومفعولين لها كلاما تاما على تقدير الالغاء
وجعلها مع مبتدا وخبر مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم اليه نحو ظننت زيد قائم
لكن



لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها في المعنى
الظرف لمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة الى جواز عملها ايضا على تقدير التوسط والتاخر وفي
بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط انهما متساويان
والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد قائم وبين اسم
الفاعل ومعموله نحو الست بكرم احسب زيدا وبين معمولي
ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف
احسب تقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه
نحو جاءني زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها
في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المبني وعن جواز
الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت بين مفعوليها او تاخرت

يعني عنها وانما خص هذه الافعال التي من بالذكر مع ان معلقه
الفه من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها
لفظا دون معنى لسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه
معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل على
معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة
تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه
الافعال توجب تغيرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق بابقاء





احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ وهي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال و
التعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقدير الان معنى علمت لزيد قائم علمت
قيام زيد كما كان كذلك لجنه انتصاب الجزئين ومن ثم جاز
عطف الجملة المنصوبة جزئيها على الجملة المعلقة نحو علمت لزيد
قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب الثاني ان الالغاء
ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ
في المعنى ومنها اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب انه يجوز ومفعولاها ضميرين

متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بالفعل وان اخر نحو اياك ظلمت
مثل ظننتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر
الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به
متاثرا واصل المؤثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم
قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه
ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد
منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس لاضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف والمضاف
اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان وافعال





القلوب فالمفعول فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل
مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا ولانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا
وقد اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدت
حملا للنقيض على النقيض وكذلك اجري مجرى رأى البصرية والحلمية
على رأى القلبية فيجوز فيهما ما جاز فيه من كون فاعلها ومفعولها ضميرين
لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة
وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال
القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من
معانيها الاول وهي اي العلم والظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى
ايضا متعد الى مفعوليها وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص
بالبعض لان كل واحد معنى اخر فان ظننت جاء بمعنى اتهمت
وخال وجبت بمعنى ضربت واحست وزعمت بمعنى كفلت

يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد الاشتق فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمت زيدا
اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب
بظنين اي متهم وحسبت بمعنى عرفت يقول حسبت زيدا بمعنى عرفت
شخصه وهو العلم بنفس الشيء من غير حكم عليه فانظر ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة بمعنى اصبتها وعلمتها بالاشارة
ولما كان مراده ان لها معان اخرى قريب من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جدة
ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت
وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما
سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة كما
ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة

فيما

195

فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان
هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان
ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة وكل من طرفيها خارج عنها
فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها
فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما
وضعت له لا التقرير وحده وانما حصلنا التقرير المذكور عمدة فيه
في الافعال الناقصة لا التامة لاشتمالها على معان زائدة على ذلك
التقرير فيتوقف صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
المتعين الزمان الماضي وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي
تام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج
الافعال التامة منها ولا يبعد ان يحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للعوض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة

هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض
من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر
بما ذكرنا ان هذا المحتاج الى قيد زائدة لاخراج الافعال التامة اصلا
وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى و
ظل وبات وآض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ
بالهمزة وقيل الياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر سيبويه منها
سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من
الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير
من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة — اي يصير عشرة تاما
وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت
حاجتك ناقصة خبرها اسمها وحاجتك خبرا اما بان يكون
ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير ما المتقدم من القراءة

اي

196

زهق السيف [illegible] ناقصة

[illegible]

اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير فيما جاءت
يعود اليها وانث باعتبار خبرها كما في قولهم من كانت امك ومعناه
اي حاجة صارت حاجتك وجاء انه قعد ناقصة في قولهم ارهف
شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير
قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد من الموضوع الذي استعملها العرب
فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية
المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها
اي معنى هذه الافعال وما كان نحوهن في الجملة الاسمية المركبة من
المبتدا والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء الخبر حكم معناها اي معنى
هذه الافعال يعني اثر المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعناه
الانتقال وحكم معناه اي اثر المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه
فلا يدخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وانما معناها الذي

هو الانتقال اعطى الجزء الذي هو غير اثر ذلك الانتقال هو كون المعنى
منتقلا اليه فرفع به والافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب
الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد
قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي
كائنا في الزمان الماضي اما مع زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان زيد ~~...~~ لا يكون كائنة ناقصة
بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر يعني ما هو قسيم منه
كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت
فراخا بيوضها اي صارت فراخا بل صارت فراخا ويكون
فيها ضمير الشان نحو اتى عطف على قوله لثبوت اي كان تكون
ناقصة يكون فيها ضمير الشان ان اسمها والجملة الواقعة بعدها
خبرها مفسر الضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت

غير دلالة على عدم سابق والانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان ۴

فان بيوضها لم تكن فراخا ۴



شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على
قوله يكون ناقصة اي يكون تامة بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله كن
فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال
كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المعنى الماضي وانما
ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد الى بلد كذا او من
بكر الى عمرو ولمعنى الصيرورة مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال
الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
مودة وقال قائلك من نعمى تحول ابوشا واصبح وامسى واضحى
لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا لصيرورتها

عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا او يكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد من بلد ۴

مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال
الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح
وعلى هذا القياس المثالان الآخران وتكون بمعنى صار في الصباح
او المساء او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصبح
المساء او الضحى بل بهذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه
الدخول الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل
زيد سائرا معناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار
نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجيء هذان
الفعلان تامتين اليه نحو ظللت بمكان كذا او بت مبيتا
طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعلهما في حكم
العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة
السابقة



السابقة واتى وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا
كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك اتى او عاد زيد من سفره
اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت
الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الاربعة
من البين في مقام التفصيل مع ذكره في الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال
الا عبدا ولهذا لانها من الملحقات وما زال من زال لا من زال
يزول فانها تامة وما برح معناه من برح اي زال ومنه ليلة البارحة
لليلة الماضية وما فتئ اصله معناه وما انفك اي انفصل لا
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي
اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من
المرفوعات من المنصوبات بل قبيله اي قبيل فاعلها خبرا

اي من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا
استمرار امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة والمراد انها
على الاستمرار فلان النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا وجزئها اي هذه الافعال الاربعة اذا
اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا
وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي
لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم من النفي
النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت
امر الى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة
ظرف زمان له وذلك لان اللفظ مصدرية فهي مع ما
بعدها في تأويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر
كثير واذا كان الزمان قيدا فلا بد هناك من حصول
كلام



كلام يفيده فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثم اي من اجل انه
لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام
مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف لو ظرف فضلة
مصدر غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اي
اجلس مدة دوام جلوس زيد فادام لم يشفعها دام اجلس
ولم يحصل من المجموع كلام يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
العبارة بحرف النفي فانها مع اسمها واخبارها كلام
مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها
وليس لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك مقيدا بزمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة زمان الماضي
نحو ليس خلق الله تعالى مثله تارة بزمان المستقبل نحو قوله
تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهو مذهب سيبويه

ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها
اذ ليس فيها الا تقدم المنصوب على المرفوع فيما قلنا ما لم
يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها
نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب
العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع التقديم
ومع يجوز ان يكون واجبا كافعال المذكورة وهي اي الافعال الناقصة
في تقديمها اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة على
ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان
الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب
على المرفوع الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها وهو
اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما فيه كانه مصدرية واما
اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في خبر النفي لانه يقتضيها
لمصدرية



لمصدرية واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على
نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ابن كيسان بان يكون هذا
الخلاف واقعا ظاهرا في غير ما دام ان ارادة النفي لما دخلت
على الفعل الذي معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا
يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف
من الجمهور من بعضهم مع بعض كان الافعال بينها مع التفاصيل المقتضي
مشاركة اخرى في الاصل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كما ليس
المبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز مراعاة
للنفي ومنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز مع انه فعل وجواز تقدم معمول النفي الفعل عليه
وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا وقع ما قيل
كان من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم

المختلف فيه لوقوع الخلاف بين ابن كيسان وغيره افعال المقاربة ما وضع
اى فعل وضع لدنو الخبر اى لدلالته على قرب حصول للفاعل رجاء منصوب
على المصدرية بتقدير مضاف اى دنو رجائه بان يكون ذلك الدنو
بحسب رجاء المتكلم وطمعه وحصول الخبر لا لجزئية به فعسى في قولك
عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك رجوا
ذلك وتطمعه لانك جازم به او وضع لدنو الخبر ودقرب ثبوته
للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو
لاشراف الخبر على حصول للفاعل فكاد في كاد زيد على قرب حصول
الخروج لزيد لانك يوقب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدى لما يقضي اليه مطلق فى قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب الحصول لشروعه فيما يقضي اليه
فالاول اى ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع

والشفاق



واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان
اموت ومنع الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجي منه
مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الاشبه وانما لم يتصرف
عنه وعسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاآت فى الاغلب
من معانى الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه
عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبال تقوية لمعنى الترجي الذى هو توقع وجود الفعل
فى الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج فى محل النصب بالخبرية
اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما فى جانب الاسم نحو
عسى حال زيد الخروج او فى جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا القياس عسى ناقصة
وقيل المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم

المصادقة على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان المعنى
الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع
فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء
فهو شبه المفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل فى محل الرفع بالخبرية
بلا حاجة بل الاشتمال ان فيه اجمالا ثم تفصيل وفى ابهام
الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس قال الشارح
الرضى فالذى ارى ان هذا وجه قريب و يقول على احد الاستعمالين
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو كان
منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال
الاسم المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت
ان زيدا قائما عن المفعول الاخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا

استعمال



استعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة
وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى
وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر
عسى واخر وهو ان يجعل من باب التنازع بين عسى ويخرج
فى زيد فان اعمل الاول كان زيد مرفوعا اسم عسى وان يخرج
خبراله مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما يسكن
فيه من خبر زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين
ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل المضارع فى الاول
تشبيها لها بكاد وحكى ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لما يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذى امسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه فحذف

ان دون الاستقبال الثاني لعدم مشابهة قولك عسى زيد
لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر ولحصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه
على الحصول من الحال باعتبار امارة معينة من غير ان لدلالته
على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها
له بعسى كما انه يحذف ان من خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد
كاد من طول البلى ان يمصحا فلما كان لكل واحد منهما شابها
للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على
كاد فهو اي كاد كالافعال اي كساير الافعال في افادة
ثبات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا
وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا
او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون
فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في

فنحو

للفاعل في الحال فقاعدا اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر ١٢

بعيد

وقد يصلي بهذه المسئلة لغز المعري [illegible] العصر هي لفظ جرت في لساني [illegible] ونجد اذا استعملت في صورة النفي اثبتت وان اثبتت قامت مقام الجحود والغرض في الجواب نفي كاد مضمونه [illegible] ١٢



نحو فلتخطئة المشعر او قول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولشبيه تخطيئهم وتغيره
قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه
ولما غيره لتخطيئهم واجيب عن الاول ان قوله وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعده ولا تناقض بين انتفاء الشيء
في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء
مخطئ ذا الرمة في تسليمه تخطئه روي عن عنبسة انه قال
قدم ذو الرمة الكوفة فجاء والعرض عليه واحضار ذو الرمة حين
غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون انه دخل
اي النفي
وما اشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
اي كساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه شكال الكوفة

اذا غير الهجر المحبين ١٢

النأي ١٢

انتفاؤه انتفاء القرب منه في وقت ما

ذي الرمة ١٢

ابن شبرمة وغيره فاخبره حين غلطه به فكتب الى ابن شبرمة في الكلام [illegible] ١٢

وكاد

الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر
المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح يعني اراد بانه
الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى من البراح اي
الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على ساير الافعال
وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاهم بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه
الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث
وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذا وشروعا
في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا
وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح
الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة

في الاستعمال

قرب

[illegible] بعض الشروح الفارسية



في الاستعمال مثل كاد وفي الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى
وحينئذ نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة
يستعمل استعمال كاد وبدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب
في بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة
الافراد الفعل بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته و
على كل التقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع الضمير
فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في اقسام الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره وواها لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر
ولا شل عشره فانه فعل وضع لا لانشاء التعجب بل استعمل
لذلك بعد الوضع والمراد بالوضع لانشاء التعجب بحيث
لا يستعمل في الدعاء ونحوه اي افعل التعجب او لما وضع لانشاء

في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل زيد يقول وقال اسرع وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق ولكن اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال ١٢

التعجب صيغتان احديهما الصيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله
اخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط كونهما في هذين
التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع
ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهما افعال التعجب غير متصرف
مثل ما احسن زيدا او احسن بزيد ولا مبنيان اي فعلا التعجب الا مما
بني منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما
للمبالغة والتاكيد وكذا الا يشتبهان الا للفاعل كافعل التفضيل
وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ووصل الى الفعل
الممتنع بنا صيغتي التعجب منه من رباعي وثلاثي مزيد فيه او ثلاثي
مجرد وخافيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشد ما
استخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بنائهما منه
وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي

في



في صيغة التعجب بتقديم اي التقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول
والجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير
الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف
بهما من خواص صيغة التعجب فان يقتضي بيان الاحكام المختصة بهما
فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جرا
مجرى الامثال فلا تغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف
بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشي
يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم عدم التصرف بالتاخير والعكس
لان تقديم الشي يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره
فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا
لالتباس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما

باتفاق الفصل بين الفاعل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدا
واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان
يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكله كان مثل ما كان احسن زيدا
ومعناه انه كان لمرئي الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان
المتكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر
بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ
وما ابتدائية ومعناه نكرة بمعنى شي لان النكارة تناسب
التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي
ما بعد ما الخبر باب الثلاثي وقال موصولة اي ما موصولة
عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن
شي عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الرضي

الرضي



الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين
واما احسن بزيد فافعل صورة امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار
ذا فعل كاغد اي صار ذا غدة والباء زائدة اي مجروره فاعل لانه الفعل عند سيبويه
فافعل والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها
نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس فهو خبر عند
سيبويه فافعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي مجروره مفعول
عند الاخفش احسن بمعنى امر واحسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة
والباء للتعدية اي كجعل اللازم متعديا فالمعنى صيره ذا حسن على
ان يكون همزة الفعل والباء زائدة على ان يكون احسن متعديا
بنفسه او يكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في الفعل
ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بعني

به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف
شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص
بحث افعال المدح والذم يعني افعال المشهورة بهذا اللقب وجه اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن شئ منها خبرا ومنه
منها لانه لم يوضع لانشاء وفيها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان
على وزن فعل بكسر العين وقد اطردت في لغة تميم في فعل اذا كان فاءه
مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين
وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالث اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر العين مع كسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بها المدح او الذم
كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب

لغة بني تميم





الفقهاء لغة بني تميم وشرطها اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا
فاللام للعهد الذهني وهو واحد غير معين ابتداء وتعيين بعينه بذكر المخصوص
بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم
نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ويتم جزاء
او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او
معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه
انت مميزا او بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز قيل فنعما هي اي نعم شيئا
هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة
بالجملة في نعما هي محذوفة وفلان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله
اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشئ وفي الكلام
وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته
انما هو بحسب الغالب لانه قد يقدم المخصوص على فعل زيد نعم الرجل

نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم او نحو وجه فرس غلام الرجل

الشئ معنى فنعما هي نعم الشئ هي فاسم الفاعل لكونه

مدح في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة
قبله خبره ولم يحتج في الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام
لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل
زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما
خبر مبتدأ محذوف على تقدير سوال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه قيل
من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة
وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص صحة شرط صحة
وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل اياه
في الجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المراة هند ونعمت
المراتان الهندان ونعمت النساء الهندات وجوز ان يقال

او مطابقة الفاعل





نعم المراة هند وبئس المراة هند لانها لما كان غير متصرفان اشبها
الحرف فلم يجب الحاق العلامة بها وقوله بئس مثل القوم الذين كذبوا
كذبوا جواب سوال حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا بجامع
افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا يطابق الفاعل المخصوص
متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص متاول بتقدير اي بئس مثل القوم الذين المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبد اي ايوب
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله فنعم الماهدون اي نحن وساء مثل
بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي ومن افعال
المدح والذم حب في حبذا او فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا
يتغير اي حبذا وفاعله ذا اعلاله وبعده ثلاثي ولا جمع ولا تانيث
اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مونثا لجريانها مجرى الامثال

وهو اي حبذا مركب من حب الشئ وحب اذا صار محبوبا وذا

التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي
بعد حبذا المخصوص اي مخصوص حبذا واعرابه اي اعراب مخصوص شيء
او حبذا اعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان
يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز
او حال على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا
رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين زيد او راكبين وحبذا
امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من
الفعلية وذو الحال هو ذا او زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجيء
الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل
**بحث الحرف** ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى
حاصل في غيره متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية

مخصوصه ر

لا على المخصوص

بحيث



بحيث يصح ان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك انضمام امر آخر اليه
ومن ثمه اي لاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام
ركنا او غيره الى اسم يتحقق معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او
فعل كذلك نحو قد ضرب **بحث حروف الجر** ما وضع للافضاء
بفعل اي ايصاله فان معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه
معنى الفعل كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
والظرف والجار والمجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان في
تاويل الاسم كقوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي
برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف
الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى
ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى
وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء

مز

كان هـ

م الافضاء الوصول ولا تعدى بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى ها

اسماء ... نحو مررت بزيد وانا مار بزيد اذ كان هـ

خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك
ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي
منها ورب وواوها اي واو التي تقدر بعدها رب وهي من حروف الجر
تع واو القسم وتاؤه وباؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا
وعدا وحاشا فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي بعدها يكون
حرفا واسما والثلثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء
الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا
معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها
الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان
نحو صمت من يوم الجمعة وعلامته من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد
فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان

بعبارة رب هـ

الرجيم



الرجيم لان معنى اعوذ التجئ اليه وللتبيين بالجر عطفا على الابتداء
اي وتجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته
صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام الكلام وللتبعيض
اي وتجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض في مكانه نحو اخذت
من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء
فانه مرفوع على الخبرية وزيادتها يكون الا في غير الكلام الموجب
نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم
يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان
من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه
مما يتوهم منه زيادتها في الكلام الموجب متاول بكونها للتبعيض
او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو وارد
على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر والى للانتهاء

الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت
الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما
نحو قلبي اليك فان قلب المحب منتهى اليه باعتبار الشوق
والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
اى مع اموالكم وحتى كذلك اى مثل الى في كونها لانتهاء الغاية ويجي مع كثيرا
ولم يكتف في كونها بمعنى مع نسبها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء
الغاية للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة وتختص اى
حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه
لانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز
وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا
بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور
يحكمون بشذوذه فلا يجوز منه قياسا وفي للظرفية اى
لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز ومجازا نحو النجاة

في الصدق



في الصدق ويجي على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
والبا للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجرور البا اذ كما
ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد
اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بالمجرور نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت
الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع
الفرس في الاشتراء فلا يلزم ان يكون السرج حال شراء الفرس
متصفا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى
لافادة نوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك و
التعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير وادخال
الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالبا

واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف
الجر فحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون
حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى في المسجد وزائدة
في الخبر في الاستفهام بهل مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد
بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهي زائدة في
الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اى غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي
سماعا سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد وكفى
الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك زيد
واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان
علية الشيء ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت لمخافتك
وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة
نحو ردف لكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور
العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اى للانشاء التقليل
ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء

التكثير



التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي
هو مدلول رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف
واشتراط كونها موصوفة انما هو على مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل
لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج
الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعني الذي تعلق به رب رجل كريم
لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضي
غالبا اى في غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل
كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة
منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة
او امراتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة الضمير في الافراد

الاصح وهذا المذهب

فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق ذلك الا في الماضي نحو رب

والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فانهم يقولون ربه رجلين وربهم
رجالا وربها امرأة وربها امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب
ما الكافة فالبا لغة من العمل فيدخل بعد لحوقها على الجمل نحو ربما يود الذين
كفروا وقد يكون ما زايدة فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل
وواوها اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة ومن امثلتها
مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وان كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند
الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها للتصدير وربما يحذف رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان
ذلك تعسف وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل
القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي
اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء ولغير السؤال يعني لا يستعمل الواو

عند سيبويه ولهذا بجا فقوان لم تكن في اول الكلام تكون للعطف ظاهرا





في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حتما لها وعن درجة البناء
مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالظاهر يعني الواو ومختصة بالاسم الظاهر
سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن
مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص لا
نحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخفيف احد الفعلين وتخصيص الظاهر
لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة
لانحطاط رتبتها عن رتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر
وتخصيصها بما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما
اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل
وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله
خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله

والقسم بالله ويكون لغير السؤال كما يكون للسؤال اليه نحو بالله لافعلن
وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا يختص باسم الله خاصة
نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصتان ببعض هذه الامور كما عرفت
فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد
انه لا يصح ان يقال الباء توجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي
ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان فيما اي
في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا المنفية اسمية كانت
او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى بالله اخبرني وماله هل قام زيد
ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم
بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم
ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغناء

المظهر وبالله اجلس وكانه نظر عدا انه على المظهر نحو بالله لافعلن

وحروف النفي ما ولا فاللام في المرجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله لافعلن كذا وان

تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو





عن الجواب في هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت
جواب القسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي
لمجاوزة شيء وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء
الثاني ووصوله الى ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او ما
بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم واما بالزوال وحده نحو اديت
عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على
السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول
من عليهما نحو من عن يميني اي جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير
ليس مثله شيء في بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما
بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد والمذاب

لطافته وتخصيص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد دخل في السعة على المرفوع نحو
ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى مجيئه
في بعض اشعارهم ... ومذ ومنذ لزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء
في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ
زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الذي اريد بهما لا غير
كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا مذ
سنة كذا ... ان يكون هذه السنة ماضيا لا يكون فيها مستغرقا
... ان مبدأ مسافرتي او عدم رويتي كان هذه السنة ...
والظرفية عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار
... في الزمان الحاضر ... فالمراد ان جميع زمان انتفاء
رويتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عنها لانهما لم ينقضيا بعد ولم

الفعل

اى الذى ... في الزمان الحاضر ... وان ... مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الحاضر

الحاضر هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ... جميع زمانه

يمتد

يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل
فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء
كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ابتداء دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى للاستثناء وما بعدها مجرور بها
فاذا جرت بها ما بعدها يكون حرف الجارة وبهذا الاعتبار ذكرت
ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد ... تنبيه
بها يكون افعال الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به انها الفاظ
فوق ... كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح
مثله وانها ... معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها
بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا



تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة
في الاخرى على انه اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها
ولغات لعل تتجاوز ... جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل
... الثلاث ... بخلاف الاربعة السابقة لها اى لهذه الحروف
صدر الكلام ... منها يدل على قسم من ... كالكلام المؤكد والمشتمل
على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة
فهي بعكسها اى بعكس ... على حذف المضاف ... مقتضى عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا تكون مما يفتقر
لشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت بان
المكسورة في صورة الكتابة وانما جعلنا العكس في اقتضاء عدم
الصدارة لا في عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء
يكفي في ذلك وتلحقها اى هذه الحروف ما الكافة فتلغى اى

وجوبا للعلم من اول الامر انه اى قسم من اقسام الكلام

وتلحق

تعزل

تعزل هذه الحروف عن العمل لكون ما الكافة على الافصح اى على افصح
اللغات نحو انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
ويدخل كلمة هذه الحروف حينئذ اى حين اذ تلحقها ما على الافعال لان
ما الكافة اخرجتها عن العمل فجاز ان يكون مدخولها صالحا للعمل فان
المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم
افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة
مع جملتها اى مع اسمها وخبرها اسما جملة باعتبار ما كانت عليه قبل
دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اى من اجل الفرق المذكور وجب
الكسر في موضع الجمل اى في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح في موضع المفرد
مواضعها الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ان بعد القول وما يشتق
منه لان مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم
وكسرت ان بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون

اى في موضع يقتضي المفرد

ظهر شان ابتداء اى في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة

لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قايم وفتحت ان حال كونها
مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا
او حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت ان زيدا شاخص لوجوب
كون المضاف المفعول مفردا او حال كونها مع جملتها مبتدا نحو
عندي انك فاضل * او حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وفتحت
لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اى ما بعد لولا
الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك
منطلق انطلقت وكذلك بعد لو التحضيضية لانها مع اسمها
وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لو التحضيضية
عليه نحو لولا اني معادلك زعمت اى لولا زعمت اني معادلك
او لولا انك مرتقي صدرتك وكذلك فتحت لو انك بفتح الهمزة

لانه اى ما بعد

* لوجوب كون المبتدا مفردا



لانه اى ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا
نحو لو انك قايم اى لو وقع قيامك فان جاز تقديرها اى
تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر في ان الفتح
على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها
مع معمولها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان
كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع
الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له
وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتدا
محذوف ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم نحو مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على ان مع اسمها وخبرها جملة وقعت بعد اذا المفاجاة
والفتح على انها مبتدا محذوف الخبر اى اذا عبوديته القفا واللهازم
ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله

كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
وقوله ارى مبنو المجهول بمعنى اظن ورئيا

الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يصفع
قفاه ويلهز اى لهازمه يعني ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان
عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما باعتبار ما فوق الواحد
او باعتبار انهما مع حواليها تغليبا وشبهه بالجر عطف على انه عبد القفا
اى مثل اذا انه عبد القفا واللهازم ومثل شبهه وما وجد ذلك كثير
من الشرع فمن جملة شبهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت
ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان
اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري
اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما
مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو
المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس
المقول ولذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها

المنصوب



المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فايدتها التاكيد فقط جاز
العطف على اسم ان المكسورة من حيث انه في محل الرفع سواء كانت
المكسورة مكسورة لفظا او حكما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قايم وعمرو
وعلمت ان زيدا قائم وعمرو
فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث
يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه
حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع
فانها لما غيرت معنى الجملة لم يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على
اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قايم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قايم اى ان
زيدا قائم وعمرو قايم لانه لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان
ان ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف

لفظا او حكما بالرفع بان تكون
ان المفتوحة في حكم المكسورة

والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فيلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا فالكوفيين فانهم
لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين
على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون الاسم ان مبنيا في جواز العطف
على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان
كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك
بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها
لواسطة بنائه فكانها لم يعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز
العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغيير معنى الجملة عما كانت

لم



عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه
لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان المكسورة
كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها
فلا يعتبر محل اسمها والمعنى لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
معها وهو تاكيد معنى المبتدا على الخبر متعلق بخصت اي دخلت اللام مع
لا تغير معنى على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقايم او دخلت على الاسم
اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان
في الدار لزيدا او دخلت على ما بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا
لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان في ما عداها
يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا
ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل

الجملة المفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا للتاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد



ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان
لم يغير المعنى لكنها لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء
مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز
الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على الاصل
ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كل التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية ان زيد قايم وان زيد لقايم واما في الاعمال
فطردا للباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي فيكون
اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا اختلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة
فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
فعل اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل
المبتدا



المبتدا والخبر لا غير مثل كان واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات
ذلك اشترطوا ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية
للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم
تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق
عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين
بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف
على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره
ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق
واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان
كلا ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام

ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز
فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسمها المفتوحة بعد تخفيفها والجملة
المفسرة لضمير الشان خبرها لئلا يكون عاملا في المبتدا والخبر كما كانت
في الاصل حتى لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا
وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر
لكن دوام العمل في المقدر ج — لكنه لا يدوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح
الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل اي الصالحة لان
تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية
ودا خولها على المبتدا والخبر او غيره داخل وشذ اعمالها اي
اعمال ان المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض
اهل اللغة اعمالها في المظهر السعة نحو قولهم اظن انك قائم
واحسبانه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة

داخلة



نحو ما ومصدرية واما في النثر فيجي في المضمر فقط قال الشاعر
(لضرورة الشعر)
فلو انك في يوم الرخاء سالتني فراقك لم ابخل وانت صديق
ويتميز عما اي ان المفتوحة المخففة حال كونها متوسطة مع الفعل اي
الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا
ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم بالسين نحو علم ان سيكون منكم مرضى
او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل
ما قدرا او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الثلاثة
بين ان المخففة والمصدرية ... الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة
او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف
النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده
الفرق بين المخففة والمصدرية فانه قد يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان مضى به الاستقبال فهي المخففة والا فهي

المخففة ح (in margin)

المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي
المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
براسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب وذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد
ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر
وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن
حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة
وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاشهر
الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر
ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان خففتها اقتضت كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا الغيت فاسمها
ضمير شان مقدرة عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يكون غير مقدر

فعلها ح (in margin)

لعدم



لعدها لغيرها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي مثل البدء ... مشددة
مغزوة قال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة والكاف الزائدة
واصله لا كان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة
لا لتقييد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان
لتحقيق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم
يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمروا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمروا
لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي التغاير
معنويا والضروري هو المعنوي ولهذا اقتصر عليه واللفظي قد لا يكون
نحو جاءني زيد لكن عمروا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمروا غائب
وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المحققين

للاستدراك (in margin)

فانه ليس لها ما هو تبيا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة

الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها

المخففة وقال الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه

فتدخل على الممكن نحو ليت زيدا قايم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود

واجاز الفراء ليت زيدا قايما تشبيها للمنصوبين بناء على ان ليت للتمني

فكانه قيل اتمنى زيدا قايما اي اتمناه كاينا على صفة القيام فالجزءان منصوبان

على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني

بتقدير كان وتمسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبي كانت رواجعا

والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن

في خبرها المعطوف اي ليت ايام الصبي لها كاينة حال كونها راجعة

ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع

امر مرجو او مخوف كقوله تع لعلكم تتقون ولعل الساعة قريب والله اعلم

ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي



هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في لغة العقيلية وانشد

السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند

ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي

المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية

كذا قال المص في شرحه يعني لما وقع مجرورا في موضع اخر قال الشاعر حكاه على

ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الا

حوال الثلث بالياء ولعل مراد المص ما ذكر من التاويل ان هذا البيت

يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل

بعد ما جزم بوجود الجر وحكم بشذوذه المبحث الحروف العاطفة

العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف

الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما

بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفردة منها وعند الاكثر



ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل

التي ما بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست

منها لان ما بعدها غلط مما قبلها وبدل الغلط وبها غير فصيح واما

معها ففصيح معطوف في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط

فاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب والمراد

النحاة بالجمع هنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كان في او

واما وليس المراد باجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل

في زمان او مكان فالواو كقولك جاءني زيد وعمرو او عمرو وزيد او عمرو

اي حصل الفعل من كليهما الا ترتيب من احدهما دون الاخر فالواو

للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها

اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم

منها الترتيب منها مدنا وو يجوز والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب

بلا مهلة



بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم

في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم وهي متوسطة بين الفاء والثم مهلة فيها

بين ثم المفيدة المهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب بالاقتضاء وضعها جزءا قويا

او ضعيفا من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعها اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف

بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه ليدل عليهما بحتى غير الجزء بالقوة والضعف من الكل

فصار كغيره فصح لما يجيء غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله

جميع اجزاء الكل كموت الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين

ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى

جزءا من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو

جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان الناس بحسب الذهن ان يتعلق الموت الا بعد

الانبياء او يتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء

ساير الناس وهكذا المناسب في الذهن بعدم قدوم ركبان الحاج على رجالهم وان كان

في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان

الانتهاء بالجزء الاقوى والاضعف انما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء

بالجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك ونمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول

النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك في الخاتمة استعملت في المعنيين جميعا الا انه لم يات في

ما لا في الجزء الاخير كان قبل اصل حتى المعنى ان يكون مادة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عليهم

على المجارة واذا كانت محولة عليهما لم يستعلوها في معنيها بجميعا ليسبق للاصل على الفرع قرينة
وانما استعلوها في اظهر معنيها وهو كثير في خوابهما لان اتحاد الاجزاء في سبق الحكم
احرف في الصدر واكثر في الوجه على اتحاد المتجاوزين بكذا في بعض الشروح ومن هنا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزء من شبوته وعدم الحاجة لمان ايقال الجزا اهم من ان يكون حقيقيا
او حاكما بشد الجا وزايضا كلام وقع في بعض الحواشي واو واما وام لكن هذه الحروف الثلثة
لاحد الامرين لا بعد لانه على احد الامرين والامور حالك كثير ذلك هو الاحد بهما اي مرتبين
عند المتكلم ولا يتوسم الناس في شيء ولا تطع منهم آثما او كفورا الكفر من الامرين لانها مستعلة
لاحد الامرين على ما هو الاصل فيهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي
لان كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعلة بدونها فيهما اي بعد
بلاه مثلا احد المستويين عند المتكلم والمستوي الاخر في الهمزة اي همزة الاستفهام بعد
ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثم اي
لاجل ان ام المتصلة بينهما احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا اذا كان المستويين فيه زيد وعمرا احدهما وان ولا الى الاخر
لم يلي الهمزة بذا ما اختاره المص المنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وارايت زيدا
ام عمرا احسن وافصح ووجه كون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا فان لم يكن
احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض النسخ الكافية القراءة عن المصنف وعليه خطه
بكذا يليهما احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولم يقل لم يجز

عن الاول ابن رفح



لتنزله عن مرتبة الفصيحة الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا
وبالجملة فكلام المصنف هنا لا يخلو عن اضطراب ونحن بما نقل عن سيبويه وايضا ثم
اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال
عنه دون نعم او لا لانها لا يفيدان التعيين بخلاف او وام مع الهمزة فانك اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بنعم او لا لان المقصود
بالسؤال ان احدهما على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بنعم كلا احتمال الخطاء في احتمال
الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما كما شار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على حكمين
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في موضع
الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان
جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعليق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان خيرا وحسن كلام الاخر
وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة الشك في الثانية والواقع قبلها اما خبر نحو
انها لابل ام شاة اي ان القطعة الشخص المرئي لابل وهي جملة خبرية فلما حملت حسنا انها ليست بابل
اعرضت عن هذه الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فهمت منها بقولك ام شاة ام
واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو وحين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
الثاني واما قبل المعطوف عليه لازم مع اما اي غير مستعلة الا معها بعد ما عطف شيء على اخر باما لزم
ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف عليه باما كما تقول اما زيد واما عمرو وليعلم
من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائز مع او يعني اذا عطف شيء على اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف

---

عليه باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى
ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه ولا ايضا يدخل عليها الواو العاطفة
فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا او معنيين ويكون احدهما الواو او لكون عن
الاول ان ابعد على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
ومن الشاغ ان الواو الداخلة على اما الثانية للعطف على اما الاول واما الثانية للعطف ما بعدها
على الاول فكل منهما فائدة اخرى فبلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي
لثبوت الحكم لاحد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعين بخلاف ما تعين الحكم الثابت
للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء
فيه لزيد لا لعمرو وكذا بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني
زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا
المعطوف في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه
لم يكن بطريق القصد ولهذا اعرض منه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي عن المعطوف عليه الى المعطوف اي ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وذهب بعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه يعني ما جاءني زيد بل عمرو جاءني عمرو
وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعلة بدونه فان
كانت لعطف المفرد على المفرد بقيض لا فيكون الايجاب بعد النفي عن الاول فيكون لازمة للنفي ليكون

عن الاول



حروف التنبيه

عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظير بل في
مجيئها بعد النفي والاثبات بعد النفي للاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجيء او ما جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء خمسة على تقدير غير مستعلة بدون النفي
حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجملة كلها حتى لا يفعل المخاطب عن شيء ما لا يلقى الحكم
اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها زيد قائم وقد تدخل ها على اخر
من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا تغفل المخاطب من الاشارة التي لا يتعين معناها الا بها
نحو هذا وها انا وهذان وها انتم وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل في نداء القريب
والبعيد وايا وهيا واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب
ما عدا البعيد فيدخل المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب
من غير زيادة وله كلمة اي ولا قريب متصف بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه
لم يذكر له مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب وهو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب
حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وان بكسر الهمزة
وفتح الشدة ومن بيان معاني تلك الحروف تبين وجه تسميتها بحروف الايجاب
فنعم مقررة لما سبقها اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا مثبتا في جواب اقام زيد نعم قام
زيد ومنفيا في جواب الم يقم زيد نعم لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بلى قام زيد فقال بلى في جواب
الست بربكم انت ربنا ولو قيل نعم في موضع بلى لصار كفرا فان معناه حق لست ربنا
وبلى تختص بجواب النفي وتجعله تصديقا للاثبات من الانكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف

احد يا زيد ألیس لي عليك الف درهم و[قال] زيد نعم لكان اقرارا او يقوم مقام بلى للتقرير الاثبات
بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني ينقض بالنفي المتقدم ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي
مجردا عن الاستفهام كما في جواب من قال ما قام زيد بلى قد قام زيد او مقرونا به نحو ان ينقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وقد جاء على سبيل
الشذوذ لتصديق الايجاب كما يقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي للاثبات
بعد الاستفهام ولا شك في غلبة استعمال اي اي مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي
لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان معنى نعم وهذا اي الذي ذكره المصنف وغيره ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع اسم القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال اي اقسمت وربي فلا بد ان
يكون المقسم به الا الرب والله لعمري اي وربي واي والله واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان
تصديق للمخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك جاءني زيد فقال المخبر قد اتاك زيد او لم يأتك
اي قد اتانا او لم يأت وجاز ان لتصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتني اليك ان وراكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا قول
الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء شفاء للمحب فيهما
في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة واما سميت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة او لا لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ

وكونها



وكونها بزيادتها افصح او كونه الكلمة والكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع
او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء
ولا سيما في كلام الباري تعالى ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا للتأكيد النفي كما ان رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلت
زيادة ان مع المصدرية نحو انتظر ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا
مع لما كما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا كما فلما ان جاء البشير
وتزاد ان بين لو والقسم المتقدم عليه كما والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف
كما في قوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
على تقدير رواية ظبية وما تزاد مع اذا كما اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى كما متى ما تذهب
اذهب ومع اي كما ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين كما اينما تجلس اجلس ومع ان
كما اما ترين من البشر احدا اي كلمة تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط
ومع بعض حروف الجر كما فبما رحمة من الله ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرو اخي وقلت زيادة ما مع المضاف كما غضبت من غير ما جرم وانا
لا جلين حقيقيت وقيل ما فيهما كلمة نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع
الواو العاطفة بعد النفي لفظا كما ما جاءني زيد ولا عمرو ومعنى كما غير المغضوب عليهم و
لا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية كما قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وقلت زيادتها
لا قبل القسم كما لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على

جلالة القضية بحيث تستغني عن القسم فيرد لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع
المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر بافكه حتى اذا الصبح جشر الحور الهلاك
جمع حائر اي هالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر زيادتها
فلا حاجة الى التكرار حروف التفسير اي وهي تفسير كل من المفرد كما جاءني زيد اي ابو عبد الله وللجملة كالقول
قطع رزقه اي مات وان وهي مخففة كما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف
في الظرف غير منفك عنه فلا تقع في صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول فهي لا تجيء كذلك الا
الا مفعولا مقدرا غير صريح القول مفرد معناه كما قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان
يا ابراهيم تفسير للقول في ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك
قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا وهو ائت وان حرف دال على ان ائت
تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان
اعبدوا الله تفسير لقوله به وفي امرتني معنى القول وليس تفسيرا الا في قوله ما امرتني لانه مفعول
بصريح القول وقد يفسر بها المفعول الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه
فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية
اي للجملة الفعلية اي يدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر كما قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة وكقولك اعجبني ان خرجت اي خروجك
ولا اختصاص لما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية مثل اجلس ما

معنى



وهو كحق وان كان طيلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المشددة للاسمية
للاسمية اي الجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية
انها تجعل ما بعدها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها كما اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في
معناه كما اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذرت قدرت الكون كما اعجبني ان في الدار زيدا
اخوك بهذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما لها صدر الكلام
لدلالتها على انواع الكلام فتصدر ليستدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ومعناها
الحث في الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا كما هلا ضربت زيدا او تقديرا كما هلا زيدا ضربته و
تقريره ومعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحث
على الفعل او الطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
كثيرا ما تستعمل في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى
التحضيض على فعل مثل ما فات حرف التوقع والتقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فان هذه الحروف
اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في المواضع الى
هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره متوقعا للمخاطب وذلك المتوقع
كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول
المؤذن قد قامت الصلوة فيها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون
مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب الامير لمن لم يتوقع ركوبه وفي المضارع
المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل كما

ان الكلام قد يصدق وكذا في التحقيق بمجرد التعليق كقولك ان زيد قلت ومكة ويجوز الفصل منها
وبين الفعل بالقسم كقولك والله احسنت وقد تعرف سيرا حرف الاستفهام الهمزة وهي لها الصدر الكلام
لا يتقدمها ما في حيزها لدلالتها على احد انواع الكلام كما مر وتدخل على الاسمية والفعلية تقول ازيد قائم
ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد ولذلك هي تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تختص
بكلام مع الاسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسمية خبرها فعل كهل
زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله اهل رأونا
بسفح القاع ذي الاكم فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رات فعلا في حيزها تذكرت
عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة
والهمزة اعم تصرفا اي تصرف فيها باعتبار دخولها على مواضع لا تدخل هل فيها اكثر من التصرف في هل
تقول ازيد ضرب بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت وتقول
اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة للانكار وتقول
اتضرب زيدا الذي هو مستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف تحقيقه لان اصله اتضرب زيدا
غير مستحق لذلك وهي تختص في الاستفهام فلا يحذف معها بخلاف الهمزة فانها
قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانها لا تقع الا بعد الاستفهام
على احد الامرين بعد الاستفهام عنه كاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام ولا تقع
فيه هل وتقع هي مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتحد وانما
الاضراب عن السؤال الاول واستئناف سؤال الاخر بام المقدرة وبالهمزة فان قولك ابل زيد عندك

اعمرو



ام عمرو بتقدير هل عندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان وادخال
الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة دون هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو وان لهما صدر الكلام لا مر وان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو
بعكسه للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان
ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك
فمثال الماضي في جنبه بنحو الاول بمعنى ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني
ايضا اكرامك فيه وكذلك لو بمعنى على ايهما دخلت كقولك لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب
بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وكذا لو كان في المستقبل
كقوله تعالى ولو نشاء مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر مقدر فيه وما كان حصوله
مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت لو جئتني
لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا لكون
انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف
وقد يستعمل على قصد لزوم انتفاء الاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم انتفاء تعدد الالهة وعلى انتفاء
الفساد فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول
لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يرد ان ما ذكره هو مقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم

المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان مقصد المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع
فلا يقصد هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم يقصد ان تعلم المخاطب انتفاء
المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الامرين انتفاؤهما معلوم له بل يقصد اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند
الى انتفاء المجيء ولهما استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء بربط ذلك الشيء بابعد
النقيضين عنه كقولك لو اهنتني اكرمتك لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وبهذا ان ان ولو لتضمنهما لفظا كلمة من الاشياء وقيدا
كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر الا ان لفظ انتم ولما انتم
لانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل فصار منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف
فان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي ومن اجل لزوم الفعل بابعد
قيل بعدها المحذوف فضلا انك قمت في الكلام نحو ان مع معمولها فاعل الفعل المقدر بعد لو ولما
فلما علمت هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل الصريح الفعل في موضع منطلق انطلقت
ليلحق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد لان يكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل
هو العوض من الفعل المحذوف فيطابق لو انك انطلقت لا يطابق لو انك منطلق وانما قال كالعوض
لان الفعل المقدر بعد لو في الظاهر ولكونها واقعة على معنى التحقيق والثبوت بل على معنى ثبت
المقدر ههنا هو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما
عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا تمكن اشتقاق الفعل منه ومصدره قوله

وان كان



وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا له لتعذر وقوع الفعل
في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فوضع فعل في موضعه
واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول ما انتظم بالكلام فيصح تركه فيكون ظرفا لقوله او اخر
بين توسط القسم بتقديم خبر الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على مقدر لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق الشرط
حيث بطل عمل ادوات الشرط فيها في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لان القسم
جوابا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال او اما معنى فهو جواب القسم لكون اليمين
عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط نحو والله ان اتيتني لاتيتك للماضي لفظا او لم
تاتني لا اتيتك للماضي معنى لا اكرمتك وان توسط القسم بين اجزاء الكلام بتقدم الشرط عليه او تاخر
القسم عن الشرط جاز ان يعتبر القسم وان يلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويجوز ان يكون
المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك ان والله ان تاتني اتك
فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم خبر الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم وجواز
كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم خبر الشرط وجواز اعتبار الشرط
فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه وان تاتني فوالله
مما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط
المعنى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول
هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف

وعلى المذهب الثاني مثال التقديم الشرط وجملة القائمة فالشرط باعتبار الاول على ترتيب
وباعتبار الثاني على ترتيبه فمن يمن الثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
بخلاف المعنى الاول فانه عليه اولى وعلى تقدير الحكم عليه وان كان رعاية كون الشرط على ترتيب
اللفظ يقتضي تقديم الثالث الثاني على الاول لكنه لما وارتصار المثال المشتمل لم يقدم الا
على تقدير تقدم اللفظ على شرط ما من حيث مثال لها وتقدير التقسيم على كل لفظ او كان الملفظ
به او مقدره اللفظ في صدر الكلام جزم في الشرط الذي بعده المنفرد وكان بجواب القسم نحو قوله
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لكان بالجزم بحذف النون ولا يبقى الا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون والشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء
الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي
تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك فاما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر
فاعرضت عنه او المجمل في الذهن فيكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت
للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومن كانت للتفصيل
المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لكونه
احد الضدين على الاخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه وكان ما يقابل
اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات والحاكم بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها ولسببية الاول

المنتظر



مبحث التاء التأنيث

لانفع والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض منهما اي بين اما وبين فانها الواقعة في جزائها
جزاءها خبر لها اي خبر فانها او جزاء لها لان خبر الفاء ايضا خبرها سواء كان ذلك الخبر مبتدأ
نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا
مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم ذلك الخبر على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه
ومحمد سيبويه الا ما خاصة جواز التقديم لا يمتنع تقديمه مطلقا وقيل القائل المبرد وهو
ما وقع بينهما وبين القسم فانها معمولة الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولة مطلقة غير مقيدة
بحال تجويز التقديم وعدمه نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق فان تقديره فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي
هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفانها لئلا يلزم توالي
حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني
فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما حذف فعل
الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل الا ما خاصة جواز التقديم
اصلا وقيل القائل الاول ان كان ما يتوسط بين اما وفانها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كما لمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول فهو ان يكون المتوسط جزء
الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء لمانع ايضا
مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما جزاء ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل
القسم الاول الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذه القائل يجيز بين
ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثاني وهذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان

واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد
منطلق فقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكرنا فصار
اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن
زيد فمنطلق اي فهو منطلق فقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق
فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو منطلق
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه نائب فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز
اما زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم
الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما
بلا خلاف وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة بين اما وفانها منصوبة لظهور امثلة
كونها مرفوعة لكثرتها حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص
فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس لك هذا القول كما يقول قائل
الدرهم كم تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك
افعل كذا كلا اي لا اجابة لذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق
مضمون الجملة كان كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وان كان بمعنى حقا جاز ان
اسمية بين ان يكون لفظة كلفظ كلا الذي هو حرف ردع لمناسبة معناه لمعناه لانك ترد
المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كان بمعنى حقا ايضا



مبحث التاء التأنيث

لما فهموا ان المقصود تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية وتاء التأنيث
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من اول الامر علامة
لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة
بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فيه من اول الامر بسكون
هذه على بناء الحقته وحركة تلك على اعراب ما دخلته لانها كالحرف الاخير مما لحقته
فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير بين الحاق تاء
التأنيث وبين عدمه او فحوا الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال
هذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التأنيث
واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمع المذكر والمؤنث في نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن الهندات فضعيف لتقدم احتياجها الى هذه المعنى لعلامة التأنيث حيث احتياج المسند
اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية
والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضماير لئلا
يلزم اضمار قبل الذكر من غير فايدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر
على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا مانع من جعل
هذه الحروف ضماير وابدال الظاهر منها والفايدة في مثل هذا الابدال امر في بدل الكل
من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر معها التنوين في الاصل
مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بالحدوث

وعوضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا وهو في
الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يغير ها الحركة العارضة لشيء عارض نحو
نون من ولدن ولم يكن واشباهها فاخرجها بقوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة
فيه او اخر تلك الكلمات لا لتوابع حركتها واخرها انما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل
تتبع الاخر لان المتبادر من متابعتها الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة
بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا وجه لذكر الحركة قلت
المتبادر من الاخر الحروف الاخر ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد
الفعل فخرج نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد تبعيتها
حركة الاخر لفظها في الوجود لفظ العارض والمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة
الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنة الكلمة اي كون الاسم لم يشبه
الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ومع لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير
وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين كوصه اي اسكت
سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين
في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن وقال الشارح الرضي رحمه الله انا لا نمنع ان يكون معا
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته
علما للشخص تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على الاخر
الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى

جمل.



قال

جملة التي بعدها فلما حذفت الجملة تخفيفا الحق بها التنوين عوضا من الجملة اللازمة لكلمة
ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ودرجت
بعض قائلا اي بعض واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كما
فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل
النون في ذلك فزيد التنوين في اخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطا
لانه اذا سميت بمسلمات امرأة ثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية
والتانيث وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجهه فيما كان علما كعرفات ولا تنوين
العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجهه في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين
ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما الحق اخر الابيات
والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك ترديد
من اسباب حسن الغناء وانما اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف الكائنة
الواقعة في اثناء انها جائز ايضا وافعاله بث بدس احيا الغناء لان محل التغني انما هو الاخر
لئلا يخل سلك النظم تخللا بين كلمات الابيات والمصاريع وكذا يفهم المعنى وهو اما يلحق القافية
المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق التنوين
بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم
عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء حيث اشبع



فمنها الالف وعوض من الالف عند التغني تنوين التاكيد واما يلحق القافية المقيدة و
هي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بسبب
واستناع الامتداد لانه ليس هناك حركة تحصل من اشباعها حروف الاطلاق
لتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر قاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها
فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنون فصار المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم
من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين
عن حد الوزن ولهذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان
تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم الا ان معناه
الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين
الترنم من اقسام الحروف التي من اقسام الكلام المعتبر فيها في الوضع تساهل و تسامح
واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين
وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف
اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن و
كذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وعلم منه انه اذا كان صفة لغير
العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد و زيد ابن عالم لم يحذف التنوين

من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله هو موصوفا انه لا يحذف
او لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت للالتباس
في نحو هذه هند ابنة عاصم نون التاكيد قسمان ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء
السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية
نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصلة بين نون الجمع المؤنث والنون المشددة نحو
اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكائن في الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم واما
لا فعل بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اي نون
التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه من معنى الطلب وانما جاز قليلا
تشبيها له بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي في جواب القسم المثبت لان القسم
محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد الفعل بما هو منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد الفعل
بما هو متصل به وهو النون من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي
قوله لزمت اشارة ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائزة
وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما تفعلن اي في الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف

خفيفة

مبحث نون التوكيد

حم الغفا

قصد وانا كيد الفعل ايضا لئلا ينتقض المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد خفيفة
كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل الضمة على الواو المحذوفة لالتقاء
الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان
النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة قبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو اليا مكسورة ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
او لثقل اليا بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين
وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمونث الغايبة مفتوح طلبا للخفة
وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المونث وحكمها غير ما ذكر فقوله وتقول في
التثنية والجمع المونث اضربان واضربنان بمنزلة الاستثناء منه فتقول في الشرط اضربان
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المونث بزيادة الالف بعد
نون الجمع قبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات سوالي ولا بد منها قبلها
اي التثنية والجمع المونث النون الخفيفة لمزم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس
فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند
الاكثرين وحال النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية والجمع المونث مع الضمير
البارز اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة بعد كلمة على ما يجيء
اخر الفصل مع النونين معاملتها مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما
ضما وكسرا والغرض من هذا الكلام بيان الارتباط المعنى الاخر عند الحاق النون بها

عن كلام

وحكم كلمة ان النون حكمها مع المثنى وجمع المونث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز
وهو في تثنية جمع المذكر كاغزوا وارموا واخشوا والواحد المونث اغزي وارمي واخشي
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر كاغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف الواو كما حذفت في اغزوا القوم وارموا الغرض
وكذا اغزن وارمن يا امرأة بحذف اليا كما حذفت في اغزي وارمي واخشي الغرض وتضم
الواو المفتوح ما قبلها كاخشون كما ضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر اليا المفتوح
ما قبلها كما كسرها مع المنفصلة تقول اخشين كما اخشي الرجل وان لم يكن الضمير البارز
وهو في الواحد المذكر كاغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون الكلمة المتصلة بحيث بها الكلمة
التثنية تقول كاغزون وارمين واخشين بردا اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا وبني ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترضيان هذا تشك الضمير البارز الذي حركت
لانه بالفتح كالفتح مع المتصل وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون
التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا اشك فما فيه بارز بالضم لاجل النون
وهل ترين في تثنية هل ترين باثبات اليا وكسرها كما يقال لم ترى هذا اشك لما فيه
بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين لاجل ترين اي ومن ثم قيل اغزون
برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزون في اغزوا بحذف الواو المضموم

ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف اليا المكسور ما قبلها كما في
اغزي القوم وهذه الاشيا وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف بعضها
لما هو الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا
اليه والنون مخففة بحذف الساكن اي لالتقاء الساكنين المذكور حده
وفي بعض النسخ الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه اي لا تهينن حذفت النون لالتقاء الساكنين اللام التي بعدها الفقير
وبقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين
ولم يحرك كما يحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حط لمرتبة ما يدخل الفعل
عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة
في حال الوقف على ما الحقت بها كخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين
لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة باغزوا والباقي فاذا وقفت عليها
وجب ان ترد المحذوف وقلت اغزو واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف
لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره
على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها
بالتنوين فان التنوين اذا فتح ما قبلها يقلب الفا فان انضم او انكسر يحذف نحو
صيت خيرا وانا بين ضيرنا ختم لي بخير اللهم احمل خاتمته اسود ناجزا ولا تحني بنا من شيعة شرودا

جزا

خيرا واحد تونات نقائضها خفيفة كانت او ثقيلة في موقف الصلاة مقابلة
بالف آداب جود بنك على نصيح الاستقامة وصلى على من كلمه شفاعته في حوادث
الضلالة كاجنة ومن مضر استقام الجهات شافية وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من
زمرة احبائه فقد استراح من كثرة الاشتغال لنقل هذا الشرح من السواد الى البياض العبد
الفقير عبد الرحمن الكابي وفقه الله سبحانه في وظائف جوديته للاعراض من طلب
الاعراض والاغراض فقد تم تسويد هذه الورقة بعون الله الملك الوهاب على يد مذنب
استراب قدام العلاف
غلام مصطفى هروي
سنه ...
١٣٣



